



قوة العادة والجمود في قراءة السياسة 06

حكومة الزيادات المباغثة..! 08

«الوزير» يتبنى التبرير! 12

أزمة اليمن في طورها الجديد 16

الاستراتيجية

معالم فرز جديدة

تزداد المؤشرات الإيجابية المتعلقة بالجولة الثانية من لقاء موسكو التشاوري مع اقتراب موعده في السادس من نيسان المقبل. يبدو ذلك واضحاً في المواقف المعلقة للعديد من القوى الداخلية السورية، إضافة إلى مسائل توسيع الطيف المشارك، والحديث عن جدول أعمال، ومشاركة دولية. كل هذه الأمور تؤكد أن الجولة الثانية ستحمل معها تقدماً إضافياً ضمن مسار الحل السياسي للأزمة السورية وصولاً إلى «جنيف-3».

في السياق ذاته، فإن طريقة تفاعل قوى المعارضة السورية مع لقاء موسكو تثبت تقدم الفرز الإيجابي والمطلوب الحاصل بين صفوفها. فأولئك الذين رفضوا الحضور قاموا عملياً بتثبيت مواقعهم في المراهنة على الحلول العسكرية، حتى وإن لم يعلنوا ذلك، وخطوا بهذا الرفض خطوة إضافية واسعة خارج الميزان الدولي الواقعي، وخارج الضرورات الوطنية السورية، وبالتالي خارج المستقبل السياسي لسورية. وفي هذا السياق فإن التصعيد الميداني خلال الأسابيع الأخيرة يؤشر في أحد جوانبه على إرادة هذا النوع من القوى.

بالمقابل فإن الأطراف التي وافقت على الحضور، هي تلك الأطراف التي تريد الحل السياسي فعلاً، وذلك بغض النظر عن تباين رؤاها حول ماهيته وغاياته وتفصيله التي ستكون عاملاً في إحداث فرز إضافي أعمق من الأول. ففي النقاش الذي من شأنه تحديد المهمات المباشرة واللموسة في الحل التغييري المنشود سيظهر الفرز بين أصحاب وجهات النظر العملية التي تؤدي - من خلال اتخاذ كل ما يلزم لضمان إنهاء الأزمة وضمان عدم إعادة إنتاجها - إلى إيقاف الكارثة الإنسانية، ومحاربة الإرهاب بشكل جدي، وحل الأزمة لمصلحة الشعب السوري، وضمان وحدة البلاد أرضاً وشعباً ومؤسسات، وبين وجهات النظر التي تحلم باستخدام الحل السياسي لتحقيق ما لم تتمكن من تحقيقه بالوسائل العسكرية أو وجهات النظر التي تعتبر الدخول في عملية الحل السياسي «ضرورة تكتيكية» من أجل العمل على تخريبه.

إن تعقد الطرف الإقليمي مؤخراً، والسعي الأمريكي الواضح لتوسيع خارطة الحريق، يضيف على لقاء موسكو المرتقب أهمية إضافية. فإلى جانب الضرورات الوطنية الكبرى التي تتمثل بتحقيق «المهمة الثلاثية رقم 1» «وقف الكارثة الإنسانية، ومحاربة الإرهاب وإطلاق العملية السياسية» بأسرع وقت ممكن، فإن هذا اللقاء بالذات وفي الطرف الراهن، يمثل إحدى محطات المسابق والصراع العالمي بين أنصار الإحراق والتدمير والتفتيت، وفي مقدمتهم واشنطن، وبين أنصار السلم والحوار السياسية، وفي مقدمتهم روسيا.

ولذلك فإن الإصرار بالأفعال وليس بالأقوال فقط على إنجاز هذا اللقاء يبرز كهمة وطنية لها بعدها الإنساني العام، ما يتطلب من السوريين الذين سيشاركون في هذا اللقاء التحلي بأعلى درجات العقلانية والمسؤولية.

الواضح والثابت اليوم أن الشعب السوري يريد وقف السفك المطرد لدمائه، ووضع حد للدمار التدريجي في ممتلكاته ومؤسسات دولته، والخروج من الدرك المنخفض الذي أوصله إليه انفجار الأزمة السورية بشكلها الراهن ومفاعيله، بالتوازي مع سلوكيات تجار الحرب وكبار الفاسدين من كل شاكلة ولون.

وإن الواضح والثابت اليوم هو أن هذا الشعب الذي تتطلع شرائح واسعة منه، بالعمق، للتغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل، سياسياً واقتصادياً اجتماعياً وديمقراطياً، يراقب عن كثب تصرفات جميع القوى ويسجلها في ذاكرته الحية.



اليمن: بؤرة مواجهة عسكرية جديدة

تحذيرات «موسكو» على قدم وساق..

هذه المواضيع إجراءات بناء الثقة المتبادلة بين النظام والمعارضة. وفيما حسم ائتلاف الدوحة موقفه بعدم الحضور، أشارت تيارات سبق لها أن قاطعت الاجتماع الماضي إلى أنها ستحضر الجولة التالية.

ويبدو أن منظمي المنتدى يعولون على القناعة التي تشكلت لدى الكثير من السوريين بضرورة الحل السياسي لإنهاء أزمته، بخاصة أن دعم هذا المسار سيدفع باتجاه توحيد المساعي لضرب الإرهاب.

وتسود أجواء إيجابية قبيل انعقاد الجولة الثانية من منتدى موسكو، لكن يبقى التنبؤ بنجاحه رهناً بالموضوعات التي ستناقش خلال لقاءات الوفود السورية، ومدى استعداد الأطراف لتقديم تنازلات متبادلة تمهد للتوصل إلى حل نهائي وشامل.

● فاسيون - روسيا اليوم

رمزي عز الدين إلى جانب مراقب من مصر سيحضران المنتدى.

من جانبها أعلنت الحكومة السورية رغبتها في المشاركة والعمل على إنجاز الجهود الروسية والاتفاق على جدول أعمال يدفع للمضي بجدية نحو الحل السياسي، مع التأكيد على الثقة بروسيا ودورها الحيادي والنزيه في محاولة البحث عن حل سياسي للأزمة السورية. وجاء ذلك على نحو متكرر في الأسبوع الماضي على لسان رئيس الجمهورية وكبار مسؤولي وزارة الخارجية السورية.

بدورها ترى أطراف المعارضة السورية التي وجهت إليها الدعوات كقوى سياسية وليس بصفة شخصية كما كان الأمر في منتدى موسكو السابق، ترى في الأمر خطوة تصب في صالح تعزيز المسار السياسي، كما تعول على الموضوعات التي ستناقش خلال اللقاءات كعامل أساسي للنجاح، وفي مقدمة

تتوالى التحركات والمواقف والتصريحات التي تغيد باقتراب انتهاء التحضيرات لانعقاد الجولة الثانية من منتدى موسكو للحوار السوري- السوري المزمع عقدها في العاصمة الروسية في الفترة بين 6-9/4/2015.

وفي هذا الإطار زار المبعوث الروسي الخاص عظمة الله كولمحمديوف ومدير معهد الاستشراق فيتالي نغومكين دمشق في أواسط الأسبوع الماضي وبحثاً خلالها مع المسؤولين السوريين وعدد من قوى المعارضة، التحضير لمنتدى «موسكو-2»، وجاهزية الأطراف المدعوة لإنجاح المنتدى.

وبينما توقع مصدر دبلوماسي روسي أن «ترفع السلطات السورية من مستوى تمثيلها» في اللقاء المرتقب، نُقل عن مصدر سوري دبلوماسي رفيع قوله إن المعلومات تغيد بأن مساعد المبعوث الدولي إلى سورية

عمال القطاع الخاص

وتعديل قانون العمل رقم 17



■ محمد عادل اللحام

العمال يسألون؟؟

العمال يسألون عن الجدوى من حضور ممثلي الحكومة للمؤتمرات والاجتماعات النقابية طالما أن حضورهم خلال السنوات السابقة والحالية، لم يود إلى تقديم حلول حقيقية لما يطرحه العمال وممثليهم من مطالب، والتي أصبح طرحها مملاً وغير ذي جدوى كما عبر عن ذلك أحد النقابيين المتداخلين في المؤتمرات النقابية التي انتهت منذ فترة وجيزة.

ممثلو الحكومة يقدمون أنفسهم إلى العمال كمناضلين نقابيين سابقين وأن انتمائهم للطبقة العاملة حقيقي وما زالوا يعيشون ألامها وظروف معيشتها الصعبة، وهذا الكلام يذكرنا بما كان يقوله معلمهم السابق الدردي، بأنه عامل ويأكل الفلافل مثل العمال، وهذا الكلام يستخدم للاستهلاك المحلي المراد منه تسويق ما يطرحه العمال من قضايا، باعتبارها مطالب تطرح في غير وقتها المناسب للحكومة، من حيث الإمكانيات وضعف الموارد وعدم كفايتها لتلبية مطالب العمال، والأذى من ذلك أن العديد من القيادات النقابية، يتبنون الموقف نفسه الذي يقوله ممثلو الحكومة كتبرير لتقصير الحكومة وعدم استجابتها لمطالب وحقوق العمال، التي يجري تدويرها من عام لعام ومن مسؤول لمسؤول، وهذا الموقف ينطلق من كون النقابات في حالة «شراكة» مع الحكومة، إلى الآن، والموقف هذا لم يجر تغييره من قبل النقابات مع أن التجربة الطويلة قدمت البراهين والدلائل على خطأ موقف النقابات التاريخي من الحكومات، وجاءت الأزمة الوطنية لتعزز ما ذهبنا إليه خاصة مع الدور الذي لعبته السياسات الاقتصادية الليبرالية، التي تبنتها الحكومات السابقة والحكومة الحالية، والتي عمقت الشروخ الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة للأضرار الجسيمة التي لحقت بالاقتصاد الوطني الحقيقي الصناعي الزراعي الخاص والعام.

إن المؤتمرات النقابية التي اقترنت من نهاية عقدها على مستوى البلاد، عكست في جزء من المداخلات المطروحة من قبل النقابيين، عدم قناعتهم بموقف الدفاع عن السياسات الحكومية بما يتعلق بدورها في تدهور المستوى المعيشي للطبقة العاملة، من خلال الفلتان في الأسعار والاحتكار للمواد الأساسية والضرورية، الأمر الذي يتطلب موقفاً حازماً من النقابات من أجل زيادة الأجور وضبط الأسعار، من خلال تولى القطاع العام للجزء الأكبر من التجارة الداخلية والخارجية وإمكانية الدولة بهذا الخصوص كبيرة، وتجربة الثمانينات حاضرة للجميع، حيث لعبت مؤسسات الدولة دوراً مهماً في تأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين، مما يتطلب أخذ تلك التجربة بالاعتبار وتطويرها بما يتلاءم مع ظروف الأزمة.

صدر قانون العمل رقم 17 لعام 2010 لينظم العمل في القطاع الخاص والمشارك بين العمال وأرباب العمل، وكان القانون قد حرم آنذاك عمال البناء والعمال الزراعيين، وخدم المنازل من الشمول بأحكامه مما حرمهم من الحماية القانونية المطلوبة.

■ ألان كرد

جاء في المادة «5» من قانون العمل رقم 17 في الفقرة «أ» ما لم يرد فيه نص خاص وفقاً لأحكام هذا القانون:

«لا تسري أحكام هذا القانون على: العاملين الخاضعين لأحكام قانون تنظيم العلاقات الزراعية أي العمال الزراعيين.

عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم. العاملين في الجمعيات والمؤسسات الخيرية.

العاملين في أعمال عرضية. العاملين في عمل جزئي الذين لا تتجاوز ساعات عملهم في اليوم الواحد أكثر من ساعتين».

العمال الزراعيون

حرمت القوانين العمال الزراعيين في القطاع الخاص من المساواة بعمال القطاع الخاص الآخرين أمام القانون بالحقوق والواجبات فأصبحت قوانين العلاقات الزراعية هي الناظم القانوني لأي عمل زراعي في سورية.

جاءت المادة رقم «6» من قانون العلاقات الزراعية رقم 54 لعام 2004 لتعرف العامل الزراعي:

«هو كل شخص طبيعي يعمل في عمل زراعي لقاء أجر لدى صاحب عمل زراعي

لا يملك عمال الخدمة المنزلية الحق في الانتساب إلى النقابات رغم أن القانون يسمح بذلك

من أحكامها، ولا يعملون بموجب عقود، لذلك هم معرضون بشكل دائم إلى تعسف أرباب العمل تجاههم، كالتسريح وساعات العمل الطويلة وانخفاض الأجور، وهم محرومون من التأمينات الاجتماعية ومن أيام العطل والتعويضات المختلفة.

لا يملك عمال الخدمة المنزلية الحق في الانتساب إلى النقابات، رغم أن المادة 166 من قانون العمل رقم 91 لعام 1959 قد سمحت لهم للانتساب إلى النقابات الخاصة بهم.

كما صدر المرسوم التشريعي رقم 50 لعام 1962 الذي أعطى الحق لعمال الخدمة المنزلية للانتساب إلى نقابات خاصة بهم، وقد جاء قانون التنظيم النقابي عام 1968 ليُلغى هذا الحق.

وفي 10 كانون الأول 2000 صدر القانون رقم 24 الذي عدل قانون العمل رقم 91 لعام 1959 ولا سيما المادة 11 منه التي تقول:

«تسري أحكام هذا القانون على المتعطلين القادرين على العمل بمن فيهم خدام المنازل، الذين يرغبون بالعمل ويبحثون عنه في الوحدات الإدارية التي يصدر بتحديد قرار من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل».

بموجب ذلك أصبح عمال الخدمة المنزلية خاضعين لأحكام قانون العمل، وما لبث أن صدر تعديل آخر للمادة 11 بتاريخ 1 حزيران 2000 استتنت عمال الخدمة المنزلية من أحكام قانون العمل مرة أخرى.

وبالتالي أصبح عمال الخدمة المنزلية خاضعين لأحكام القانون المدني الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 84 لعام 1949 ولا سيما المادة «640» حتى المادة «664» وتم حرمان عمال المنازل من الامتيازات منحتها قوانين العمل السورية بالنسبة لفئات العمال الأخرى.

تحت سلطته المباشرة أو غير المباشرة بموجب عقد عمل ويشترط في تحديد العامل الزراعي ثلاثة عناصر هي:

أ- التبعية.
ب- الأجر.
ج- نوع العمل أي أن يكون زراعياً أو مرتبطاً بالعمل الزراعي».

بموجب هذا القانون، يعمل العمال الزراعيون لمدة محدودة أو غير محدودة، لدى أرباب العمل، ويشمل الأعمال العرضية والموسمية والمحددة بطبيعتها.

ويتبع العمال الزراعيون في القطاع الخاص إلى التنظيم الفلاحي أي الاتحاد العام للفلاحين ويعملون مع أرباب العمل الزراعي بموجب عقود شفوية أو كتابية.

إن عدم شمول العمال الزراعيين في القطاع الخاص، بأحكام قانون العمل رقم 17 لعام 2010 الذي جاء لينظم علاقة العمل بين العمال وأرباب العمل في القطاع الخاص، قد حرمهم من مزايا ومكاسب كثيرة، مثل أيام العطل المختلفة ومن التأمينات الاجتماعية والتعويضات المختلفة، وهم معرضون للتسريح التعسفي في أي وقت.

عمال المنازل

نصت المادة رقم «5» من قانون العمل رقم 17 لعام 2010 على ما يلي:

«لا تسري أحكام هذا القانون على خدام المنازل ومن في حكمهم إلا ما يرد به نص خاص».

كما نصت المادة «2» من قانون التأمينات الاجتماعية على ما يلي:

«تسري أحكام هذا القانون على جميع العمال وذلك المتدرجين منهم ولا تسري على خدام المنازل ومن في حكمهم».

لقد استتنت قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية عمال الخدمة المنزلية

المتقاعدون.. مطالب متجدده!

■ سمير علي

واقف المتقاعدين من العمال والموظفين أخذ حيزاً لا بأس به من الطروحات والمداخلات التي تقدم بها النقابيون في مؤتمراتهم المنعقدة مؤخراً وتركز الجانب الأساسي من الطرح على ضرورة استمرار تقديم الرعاية الصحية من علاج ودواء للمتقاعدين وعدم ترك أمراضهم التي استوطنت في أجسادهم، نتيجة السنين الطويلة التي قضاهم العمال في العمل، أن يستغل تأثيرها وتجعلهم عاجزون عن الاستمرار بالحياة بشكل طبيعي دون علل تضعف من عزيمتهم وتزيد بعجزهم المرتبط بتقدم السن. إن تغيير أوضاع المتقاعدين، من حيث تأمين الشروط الكفيلة بأن تكون كرامتهم محفوظة بعد وصولهم إلى سن التقاعد، قد طرحت منذ سنوات طويلة في المؤتمرات والاجتماعات، وكذلك من أصحاب الشأن عبر تقديم عدد من العرائض، يشرحون فيها مطالبهم المحقة، بأن تكون لهم رعاية خاصة عند وصولهم إلى سن التقاعد، ولكن على الوعد يا كمن، مثلها مثل كل القضايا التي تهم مصلحة الشرائح المختلفة، ويتم تأجيلها أو تسويقها بطرق وحجج غالباً ما يرددها المسؤولون على مسامع العمال.

الكثير من الدول التي تبنت الليبرالية الاقتصادية، وخضعت لتعليمات المؤسسات المالية الامبريالية، التي جزء هام من تلك التعليمات، هو حرمان العمال من امتيازاتهم ومكاسبهم وحقوقهم التي حققوها في مراحل سابقة، وتثبيت الحرمان،



عبر صياغة قوانين وتشريعات، تجعل نضال العمال في مواجهتها صعباً وتحتاج إلى قوى مجتمعية تتضامن معها، كما حدث في فرنسا في السنوات السابقة، عندما تمت زيادة سنوات الخدمة، وتضامن مع النقابات والعمال في موقفهم، الأستاذة في الجامعات والثانويات وغيرها من القوى المجتمعية الأخرى التي ساندت العمال، وجعلت القوى الليبرالية تتراجع عن قرارها. كان قانون التأمينات الاجتماعية المعدل قد رفع نسبة المعاش التقاعدي، وهذا الأمر جيد من حيث النسبة حيث بلغ عدد المتقاعدين في العام 2014 ما يقارب

الـ 489 ألف متقاعد، متوسط أجر الفرد يبلغ 13670 ل.س، ولكن هذا المبلغ غير كاف من حيث النتيجة الفعلية التي يود المتقاعد الوصول إليها، عندما يحال على المعاش، وهو حقّه بالرعاية الصحية والغذائية الكاملة، وحقّه باستمرار عضويته في النقابات، التي من المفترض أن تكون الراعي الأول والداعم لرعاية المتقاعدين، كونها تملك الإمكانات المادية التي تساعد على تأمين أماكن للراحة والترفيه، من خلال النوادي العمالية والجمعيات والمشافي، التي ترعى أوضاعهم وشؤونهم الخاصة، التي سيصل إليها الجميع عندما يصبحون في السن القانوني للتقاعد.

وسطى رواتب المتقاعدين أقل من الحد الأدنى للأجور

9233 489 13600

ل.س شهرياً

كتلة أجور المتقاعدين في عام 2010 بلغت 40 مليار ل.س فقط، بالتالي فإن وسطى رواتب المتقاعدين في عام 2010 يبلغ: 40 مليار ÷ 362 ألف عامل متقاعد = 110 آلاف ل.س في العام، أي راتب شهري 9233 ل.س، أقل من الحد الأدنى للأجور في ذلك العام البالغ 9675 ل.س.

الف متقاعد

لم تنشر الحكومة بيانات توضح أعداد المتقاعدين في أعوام الأزمة، والتقدير يشير إلى أن عدد المتقاعدين في 2014 بلغ مقادير 489 ألف متقاعد، بناء على احتساب متوسط التغيير السنوي في أعداد المتقاعدين خلال الأعوام من 2007-2010 والذي بلغ زيادة سنوية في عددهم بمقدار 8%.

ل.س شهرياً

تقدير وسطى أجور المتقاعدين في 2014: قرابة 489 ألف عامل متقاعد حصلوا في عام 2014، على رواتب ومعاشات المتقاعدين البالغة 80 مليار ل.س، أي بوسطى 13600 أقل من الحد الأدنى للأجور 13670 ل.س.

«بعد أربع سنوات من الأزمة!»

المطالبة بتعديل التعويض العائلي ليتناسب مع الأسعار

■ ريم علي

بعد أربع سنوات من الأزمة طالب بعض أعضاء مجلس الشعب بزيادة التعويض العائلي، بما يتناسب مع الارتفاعات الجنونية للأسعار، نظراً لمرور عشر سنوات وأكثر على تحديد مقدار هذا التعويض، الذي لم يعد يغطي إلا الجزء اليسير من متطلبات العيش. وزير العمل خلف العبدالله الذي كان حاضراً الجلسة، اعترف بأحقية المطالب الذي لم يعد يكفي بسبب الأسعار، ورمى الكرة فوراً في مرمى الحكومة، في معرض رده على طلب الأعضاء، مؤكداً «أنه لا مانع قانونياً وعملياً وإنسانياً يحول دون إعادة النظر

بمقدار هذا التعويض، إذا ارتأت الحكومة ذلك، وفي ضوء الإمكانات المتاحة من خلال تشكيل لجنة لإعداد صك تشريعي يتناسب فيه التعويض مع الأسعار، باعتبار أنه أصبح لا يتناسب حالياً معها ومع الأسعار وحالات التضخم، ولم يعد ملبياً الغرض منه في ظل المتطلبات المعيشية للمستفيدين من هذا التعويض.» الصحة المتأخرة لأعضاء مجلس الشعب لن تغني أو تنسمن من جوع، في ظل الارتفاعات المتواصلة للأسعار، والتي تآكل في طريقها أية زيادة أو تعويض، لأن العامل بحاجة إلى زيادة 40% كما هي نسبة الارتفاعات في السنوات الأربع الأخيرة، وصح النوم يا شباب المجلس!!



من الأرشفة العمالي

من يملك يحكم

■ أبو فهد

مع تصاعد موجة الحديث عن استئجار وتأجير شركات القطاع العام، تعود إلى الواجهة بحدة قضية مال التطور السياسي والاجتماعي الاقتصادي في سورية والنتائج المترتبة عليه. فسورية التي تعد نفسها حتى هذه اللحظة دولة مواجهة مع المخططات الامبريالية الأمريكية والصهيونية في المنطقة، لا تستطيع أن تتعامل بتلك الخفة التي تعاملت معها أنظمة أخرى في قضية وضع قطاع الدولة ومستقبله. فالذي يسعى إلى رضى حكام العالم الحاليين، لابد له من تنفيذ طلباتهم لإثبات حسن نيته، للحصول على شهادة حسن سلوك.

أما الذي يهمه أمنه الوطني بالدرجة الأولى بمعناه الاقتصادي - الاجتماعي والسياسي، فإنه ينطلق من ذلك، ولا بد له من رفض الوصفات التي يحاول البعض أن يرفضها علينا. وكي تسمى الأمور بمسمياتها، فإن موضوع الخصخصة، بغض النظر عن الشكل الذي يمكن أن يرتديه، إن كان بيعاً أو تأجيراً أو استثماراً هو ليس موضوعاً - كما يحاول البعض أن يوهمنوا - متعلقاً بفعالية قطاع الدولة أو عدمه، أو متعلقاً بربحه أو خسارته، كما أنه في ظروف العالم اليوم ليس موضوعاً مرتبطاً بتحقيق أو عدم تحقيق درجة معينة تكبر أو تصغر من العدالة الاجتماعية، بل إن الموضوع قد تعدى ذلك إلى مجالات أخرى، لها نتائج بعيدة المدى وخطيرة إذا قسنا الأمور من زاوية المصلحة الوطنية العليا ومستقبل البلاد، فالخصخصة كما أثبتت تجارب كل البلدان التي سارت عبر هذا الطريق، هي أداة أساسية في إضعاف الأمن الوطني، وبالتالي إضعاف بنية الدولة والمجتمع.

فإذا كان القطاع الدولة بتطوره تاريخياً قد وسع السوق الوطنية، وكان عاملاً هاماً في توطيد الكيان الوطني، فإن فكفكته ستلعب دوراً معاكساً، وستؤدي موضوعياً إلى تضيق السوق الوطنية وإضعافها أمام الغزو الاقتصادي الخارجي الذي سيسهل عليه هضم ما سيبتلعه من اقتصادنا على حساب لقمة الشعب وثروة الدولة.

وخلاصة القول: إن قطاع الدولة رغم ما يمكن أن يقال عن سلبياته، هو قوة موحدة وجاذبة، أما الخصخصة، فهي خطوة إلى الوراء بالمعنى التاريخي، وتشكل قوة نابذة تقسيمية وغير موحدة بتاتاً بسبب الظواهر السلبية الاجتماعية التي ستخلقها وتعمقها وإذا استطاعت قوى الفساد أن تخصص قطاع الدولة قانونياً، فإن ذلك على المستوى العملي لن يعني إلا تراجعاً عاماً وشاملاً يصل لحد الانهيار في مستوى النمو والمعيشة وقضية البطالة.

وببقى الحل فعلياً في استعادة قطاع الدولة الاقتصادي، أي المطلوب عملياً إعادة تأمين قطاع الدولة ووضعه في خدمة المجتمع والأجيال القادمة. وهذه العملية تعني في ظروفنا القضاء على الفساد والنهب الكبير الذي يطال الدولة والشعب، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن.

جميل لـ «الجمهورية»:

«موسكو2» تمهيد لـ «جنيف3»



عرفات: المتشددون الراضون للحل يروجون لقضايا ثانوية للتشكيك باجتماعات موسكو

أجرت إذاعة «شام اف ام» ظهر الثلاثاء 2015/3/24 حواراً عبر الهاتف مع علاء عرفات أمين حزب الإرادة الشعبية وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، جمعه مع السيدة ميس كريدي، نائب رئيس هيئة العمل الوطني في سورية، تناول بشكل رئيسي ما يشاع عن امتعاض بعض أطراف المعارضة السورية من عدد الدعوات الموجهة لحضور الجولة الثانية، من اجتماعات موسكو المقررة في السادس من نيسان المقبل، وعن «تحكم» و«تأثير» ممثل جبهة التغيير والتحرير وأمين مجلس حزب الإرادة الشعبية د.قري جميل المكلف حالياً بالوجود في موسكو للمتابعة، بهذا الأمر.

وفي تفنيده لهذه الطروحات أكد عرفات أنه لا يجوز من قوى المعارضة السورية أن يكون لديها خفة في التعاطي مع مسألة الجهد الروسي الجدي والحقيقي في حل الأزمة السورية، وأن يقال بأن شخصاً ما من شخصيات المعارضة السورية قادر على التحكم بدولة عظمى مثل جمهورية روسيا الاتحادية، مشدداً على ضرورة أن يربأ السياسيون السوريون الجادون بأنفسهم عن طرح كهذا.

وأضاف عرفات أن هذا الكلام يراد منه رمي ظلال من الشك على الاجتماع وغاياته، مشدداً على أن الأولوية اليوم هي للذهاب إلى حل سياسي، ولا معنى بعد إعلان القوى السياسية رغبتها في ذلك أن تعيد طرح القضايا الثانوية التي من شأنها التشكيك بالنوايا الروسية.

ولفت عرفات إلى أنه قبل اجتماع موسكو الأول قال ائتلاف الدوحة وأشباهه ممن لا يريدون المشاركة ولا يريدون حل الأزمة، إن روسيا تريد تدجين المعارضة، وقال المتشددون الراضون للحل إن ثمة من يتحكم بالدعوات، لكن هذا لم يجر، واليوم يقال الشيء ذاته، ولا يجوز للقوى السياسية السورية الجديدة الانجرار وراء مواقف المتشددين الراضين للحل، والراغبين برمي ظلال من الشك على الاجتماع المرتقب في موسكو، والذي يهم فيه بالنهاية هو أكبر وأوسع تمثيل للمعارضة بغض النظر عن الأعداد الفردية من كل تشكيل.

وأكد عرفات أن البحث ينبغي أن يتركز على إيجاد حل حقيقي للأزمة السورية، وأن اجتماعات موسكو تضع مسار الحل على السكة الصحيحة، بمعنى تصويب أخطاء جنيف2 والذهاب إلى جنيف3، معرباً عن اعتقاده بأن جدول أعمال اجتماع نيسان ينبغي أن يتركز على ثلاث قضايا هي إجراءات بناء الثقة المتبادلة بين النظام والمعارضة، والبحث في التباسات جنيف1 لتقريب وجهات النظر بين الطرفين حولها، بالإضافة إلى إجراءات مكافحة الإرهاب، ومشيراً إلى أهمية وصول الأطراف المجتمعة إلى توافقات جدية حول هذه القضايا تقرب من إمكانيات الحل عبر جنيف3.

يؤكد أمين حزب «الإرادة الشعبية» والقيادي في جبهة «التغيير والتحرير» المعارض نائب رئيس الحكومة السورية السابق قري جميل: أن موسكو وجهت الدعوات إلى أطراف النزاع السوري لعقد جولة جديدة من جلسات الحوار السوري-السوري في السادس من نيسان المقبل.

■ عمر الصلح

يشدد جميل في حديث خاص لـ «الجمهورية» على ضرورة اعتماد «المهمة الثلاثية الرقم1» التي أقرتها الجبهة، وهي إنهاء معاناة الشعب السوري التي تحولت إلى كارثة إنسانية شاملة، من خلال إيجاد حل سياسي يحقق التغيير الوطني الديمقراطي، ومكافحة الإرهاب.

ويقول إن هذا هو خيار السوريين التواقين إلى الخلاص ووقف نزيف الدم، والحفاظ على وحدة سورية وسيادتها أرضاً وشعباً، بصرف النظر عن انتماءاتهم. ويرى أن ميزان القوى الدولي والإقليمي يسير في عكس الاتجاه الأمريكي، أي ضد القوى التي عملت على عرقلة مساعي إعادة الوضع السوري إلى مسار الحل السياسي.

ويؤكد أن روسيا لاعب دولي، وهي تؤمن بأن لا حل في سورية سوى الحل السياسي، وهي تعمل للانتقال من منصة استضافة جلسات حوارية على أساس بيان «جنيف-1» إلى منصة جنيف-3، من أجل التوصل إلى حل يوقف التدخل الخارجي والعنف، ويسمح للسوريين بإنجاز عملياتهم السياسية المتوافق عليها في ما بينهم.

ويعتبر جميل «أن واحدة من القضايا التي تحلها اجتماعات موسكو هي تصويب الخلل الأمريكي المتعمد الذي كان قائماً في جنيف-2، أي حصر تمثيل المعارضة في المؤتمر بالائتلاف وتنصيبه حزباً قائداً للمعارضة وممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب السوري. واليوم يدخل الائتلاف مرحلة إعادة تكوين لأنه لم يحقق الغاية التي أرادها منه مشكوه.

ويرى أن أمام الائتلاف أو «بعضه» فرصة عبر مسار موسكو، ليكون جزءاً من الحل في المشهد السوري اللاحق، انطلاقاً من أن الجولة الأولى من مشاورات موسكو فاقت توقعات نجاحها، فهي وفق أصحاب الدعوة كانت تمهيدية وتشاورية وغير ملزمة. ولكنها جاءت بعد أكثر من سنة من جنيف-2، وأكثر من ثلاث سنوات من لقاء تموز 2011 التشاوري في دمشق، وقد ساهمت في كسر الجليد بين الأطراف الداخلية للنزاع، فأتاحت لعدد كبير من ممثلي المعارضة تبادل وجهات النظر فيما بينهم ولاحقاً مع ممثلي النظام.

وفيما يتعلق بجدول أعمال الجولة الثانية، يؤكد جميل أنه لا يزال قيد التشاور بين لجنة المتابعة الروسية التي يترأسها مدير معهد الاستشراق البروفسور فيتالي نعومكين، وبين الأطراف التي حضرت تلك الجولة، والأطراف المدعوة إلى الجولة المرتقبة.

ويشدد على أهمية التركيز في لقاءات موسكو المقبلة على إجراءات بناء الثقة المتبادلة، وعلى بحث الالتباسات في تفسير بيان جنيف1، وخصوصاً تلك المرتبطة بالمرحلة الانتقالية ومنصب



رئاسة الجمهورية، بالإضافة إلى ضرورة إضافة ملحق للبنان، يهدف إلى تطويره ليشمل القضايا التي لم تكن بارزة في حينه، وتحديداً الإرهاب وسبل مكافحته.

ويرى جميل، أن جولة موسكو الثانية تسير جدياً في اتجاه حسم موضوع تمثيل المعارضة في جنيف المقبل بعيداً عن الشكل السابق، وفي شكل متوازن وعادل ومن دون إقصاء أحد.

ويعتبر جميل أن التصريحات الأمريكية عن تسليح وتدريب مجموعات مسلحة سورية، لها طابع إعلامي واستغفزازي ومعرقل للحل، وقد يكون هدفها محاولة تحسين المواقع التفاوضية، خصوصاً أن الوضع الميداني يفيد أن لا أفق أمام مقولات الحسم والإسقاط بالسلاح. وهذا لا يعني أن الجيش السوري ضعيف، بل على العكس فهو أثبت قوته في مواجهة أكثر من ثمانين دولة بالوكالة عبر تمرير المسلحين وتمويلهم وتسليحهم.

ويختتم جميل مؤكداً «إن جبهة التغيير والتحرير ترى أن الحل في سورية ينبغي أن يكون وطنياً ديمقراطياً وجذرياً وشاملاً، يسمح بالتغيير السلمي للنظام السياسي والاقتصادي الاجتماعي والديمقراطي في البلاد، بما يشمل جملة من التحولات الكفيلة بإنهاء الأزمة ومفاعيلها، ومنع إعادة إنتاجها، وبالحفاظ على وحدة وسلامة وسيادة سورية.

● كما وردت في صحيفة الجمهورية الثلاثاء 2015/3/24 وهي منشورة كاملة بالنص الكامل للأسئلة والأجوبة على موقع قاسيون 3-2-12827/www.kassion.org/politics/item

خبر صحفي

لقاء «اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني» مع ممثلي شباب «الإرادة الشعبية»



التقى ممثل اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني بممثلين عن شباب حزب الإرادة الشعبية بتاريخ 2015/3/26 بدمشق، وتمحور اللقاء حول أهم المستجدات السياسية في المرحلة الراهنة، والمتعلقة بتعمق الأزمة الرأسمالية وبتراجع قطب الإمبريالية ونهوض قطب الشعوب.

كما تمت مناقشة انعكاسات ذلك التراجع على أوضاع المنطقة، والتي كان أبرز عناوينها، ضرورات التغيير الجذري الشامل الاقتصادي-الاجتماعي والوطني والديمقراطي، بالتناوب مع التصدي للتدخلات الخارجية وهجمات الفاشية الجديدة والصهيونية. وتطرق اللقاء إلى مستجدات الأزمة السورية، المتمثلة بجزر الحل

اليسار دوره الوظيفي، ما يسمح بإنهاء الصراعات الثانوية القائمة على الطائفية والقومية في المجتمع وغيرها التي تهدد بتفتيت المنطقة.

الشبابية، وذلك للتصدي للملحة على الصعيد الوطني والديمقراطي والاقتصادي الاجتماعي بشكل متلائم.

ورأى اللقاء أن كل ما تقدم، يشكل الطرف الموضوعي الممهد لاستعادة

السياسي كتنقيح للحلول العسكرية وتداعياتها على دول المنطقة وبالأخص لبنان.

وتوقف اللقاء بشكل موسع عند دور اليسار في الحركات الشعبية، وتم التأكيد على دوره بما فيه قواه

عوامل انتكاسة الدولة الوطنية الديمقراطية وخصائصها



تري الماركسية أن الدولة نتاج المجتمع عند درجة من تطوره، وهي ليست قوة مفروضة على المجتمع من خارجه، وتعتبر الدولة عن ضرورة اجتماعية بعد أن ترسخ الانقسام الطبقي، وهي سلطة عامة تعبر جوهرياً عن مصالح الطبقة السائدة.

■ جبران الجابر

إن تاريخ البشرية يدل على أنواع الدولة، التي كانت بداياتها بدولة الرق والعبودية، ثم كانت دول الإقطاع وتلتها الدول البرجوازية، التي تحولت إلى دول الاحتكارات الكبرى، كما هو الحال في الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية. توخى نضال الشعوب التي كانت تحت الاستعمار الكولونيالي، التحرر الوطني والاستقلال وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية. وقد واجه هذا الهدف عوامل الضعف التاريخية وعوامل الإخفاق، ولكن الشعوب تتابع نضالها من أجل بناء الدولة الوطنية الديمقراطية.

الاستبداد العثماني ورث التخلف

لقد رزحت البلدان العربية قروناً تحت نير الاستبداد العثماني الذي غلف ذاته بالدين، وحال ذلك التخلف دون دخول الدول العربية في نطاق الحداثة التي هي انتقال المجتمع من الزراعة إلى الصناعة، مع كل ما يرتبط بذلك من تداعيات على كافة الصعيد الاجتماعية والاقتصادية، وكان أساس ذلك عدم المرور بمرحلة الإقطاع، حيث الفلاح له حق الانتفاع، وليس له حق الملكية والتصرف بالأرض، التي كانت ملكاً للسلطان العثماني. وقد علل انجلز عدم انتقال الإمبراطورية العثمانية إلى الحداثة بالاستبداد الذي لم يكن مائلاً للاستثمار الرأسمالي. وأشار ماركس أن البلدان التي التحقت بقاتلة الحضارة الحديثة هي التي مرت بالإقطاعية.

العلاقات السياسية الديمقراطية تجعل السياسات الداخلية شأن يخص الأحزاب الوطنية الديمقراطية محددة السلوكيات القانونية للأجهزة الأمنية محرمة الاعتقالات الكيفية والتعذيب

الانقلابات العسكرية وضعف البرجوازية الكبرى

لقد لعبت الانقلابات العسكرية دوراً معادياً لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية، وقد اتسمت بالعداء للديمقراطية، وقوت من نفوذ الاستعمار، وعرقلت التنمية الاقتصادية، وقد ساعدها في ذلك ضعف البرجوازية الكبرى، فقد كانت مساهمة كبار الملاكين، وغير حازمة إزاء المشاريع الاستعمارية، ولم تكن واثقة ومطمئنة على مستقبلها ولم تتصد للمشاريع الاقتصادية الأساسية وتنمى اهتمامها الكمبرادوري، وامتازت في سلوكها بانهايار ثقافتها بالمستقبل وأدى ذلك إلى أنها لم تتحول إلى برجوازية صناعية منطوية.

البرجوازية الصغيرة المنفلتة من عقابها

انتهت البرجوازية الصغيرة إلى الفشل في بناء الدولة الوطنية الديمقراطية بنموذجها المطلوب، وفي التاريخ القريب أمطه عديدة للدلالة ببسر على

ذلك، وهي أي البرجوازية الصغيرة تبقى في حالة تأرجح مستمر بين يمين مترجع ويسار متهور، ولا ينفى ذلك قابلية أفرادها وقدرتهم على التخلص من طبائع البرجوازية الصغيرة وأفكارها وأيديولوجياتها، فلم تكن في نهاية المطاف وطنية عبد الناصر وتصورات، بل كان السادات ثم حسني مبارك، وكان العداء للديمقراطية ثم الاستسلام للمشروع الصهيوني والتبعية الكاملة للإمبريالية، وقد انفصل الوعي السلطوي عن الحقائق التي تميز بين النظام الجمهوري وغيره من النظم، وجرى الإمعان في التصرف بحقوق الشعب السياسية مع التعزز على الدين، واستشرى الفساد وطغى حقل الأمن على الحقل الأخرى بما فيها الاجتماعي والثقافي، وانتفت العلاقات السياسية الديمقراطية، واعتمدت قوى الأمن، وأبعدت الجماهير الشعبية عن الوقوف في وجه العمليات الإرهابية.

المشاريع التنموية الهامة، وأرادت أن تظل الدول النامية زراعية وسوقاً لمنتجاتها. اعتمدت في مرحلة على إقامة الأحلاف ونشر قواعدها العسكرية، كما اعتمدت على عداء الديمقراطية ودعمت الانقلابات العسكرية، وكان خطرها الأكبر سياسات غير مباشرة لتأجيج فعل العلاقات المتخلفة كالتنافسية والقبلية والعشائرية. إن إسهام القوى الاستعمارية في تفعيل وتأجيج العلاقات الاجتماعية المتخلفة، يقصد منه أيضاً إضعاف التنمية الاقتصادية والعداء للفكر العلمي الاشتراكي، وقد جاءت العولمة منعطفاً لإنهاء كل تطلع لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية، واعتمدت الحروب الداخلية وإطالة أمدتها لأهداف التخريب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وللخروج من أزمتها، وساهمت بصورة مباشرة وغير مباشرة، بالحروب العدوانية، وخططت وساهمت بالانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية وغيرها، وأشعلت الحروب القبلية في أفريقيا، ولعبت على الميراث الاستعماري بين الدول المستقلة، والأهم أنها شكلت قوة لقطع الطريق أمام ادخال الدول النامية للحداثة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً، ودعمت التنظيمات الدينية وتحالفت معها.

الديمقراطية وحكم البرجوازية الصغيرة

غياب الديمقراطية يجعل البرجوازية الصغيرة الحاكمة منفلتة من عقابها، وتحترق كل التزام ديمقراطي، كما أن غياب الديمقراطية يدفع إلى النشوقية القومية التي تنتهي إلى الطائفية والعشائرية، كما جرى أيام صدام حسين وغيره، إن العلاقات السياسية الديمقراطية تضعف الخصائص السلبية للبرجوازية الصغيرة، وتوفر كوابح مضادة للفساد، وانتهاك القوانين والقضاء، كما أن العلاقات السياسية الديمقراطية تكون قوى ضاغطة على مآرب البرجوازية الصغيرة، وتضعف ميولها اليمينية، وتكبح تطرفها، وتحول دون نشر ثقافة الفساد ونشره اجتماعياً، مع التنويه بأن العلاقات السياسية الديمقراطية أهم مقومات الدولة الوطنية الديمقراطية.

خصائص الدولة الوطنية الديمقراطية

تتسم الدولة الوطنية الديمقراطية بقابلية التطور، وتحمل في أحشائها إمكانات التطور إلى مراحل أرقى عندما تسمح الأوضاع بذلك، وعلى أسس الحريات الديمقراطية، وهي تقوم على ممارسة السيادة الوطنية، مترابطة مع العلاقات السياسية الديمقراطية.

العلاقات السياسية ومحدد السيادة

يعتمد بناء تلك الدولة على الوحدة الوطنية، التي لا يمكن تحقيقها بدون العلاقات السياسية الديمقراطية، ويشمل ذلك التحالف مع البرجوازية الوطنية العاملة في الانتاج الصناعي والزراعي، إلا أنها لا تقوم بدور القائد للوحدة الوطنية، وعماد هذه العلاقات هو التوافق على برامج واضحة ومحددة تركز على السيادة الوطنية، ورفض الخطط والمشاريع الامبريالية ومجابهة الطائفية والديكتاتورية.

مصالح المنتجين من مصالح الوطن

إن العلاقات السياسية الديمقراطية تجعل السياسات والاستراتيجيات الداخلية شأن يخص كافة الأحزاب الوطنية الديمقراطية، وتضع الأجهزة الأمنية تحت سلطة القضاء، وتحدد سلوكياتها القانونية، وتحرم الاعتقالات الكيفية والتعذيب.

إن الدور الرئيس تضطلع به جموع المنتجين بسواعدهم وأدمغتهم، خاصة أولئك الذين يعيشون على عملهم الجسدي والفكري، ولهم حقوقهم السياسية الكاملة والنقابية، إن تلك الأطياف والشرائح كانت دائماً تعبر في جوهر مطالبها عن أهمية ارتباط قيمة الإنسان، مادياً ومعنوياً بعمله وجهوده وابداعاته الرامية لتطوير وطنه وإغناؤه مادياً وروحياً.

حول قوانين الانتخابات والعلاقات الدولية

إن قوانين البلاد المتعلقة بالانتخابات لا تعتمد الطائفية، ولا تقاسم مراكز السلطة، إنها ترسخ تمثيل طبقات الشعب وشرائحه، بحسب دورها في قابلة الإنتاج، قابلة للتطور الإيجابي والوطني، ودفاعاً عن الوطن والديمقراطية، وتقيم الدولة الوطنية الديمقراطية علاقاتها الدولية، على أساس تقوية وتطوير الدولة الوطنية الديمقراطية والدفاع عنها، لتتقدم النماذج المشابهة لها، وتعارض سياسات الهيمنة الإقليمية والدولية، وتعتمد الهوية الوطنية، وتتعد عن الانتقائية فيما يتعلق بالسياسات الطائفية والأنشطة المتعلقة بها، وتستطيع الدولة الوطنية الديمقراطية في ظروف العالم الرأسمالي تنويع علاقاتها بما يخدم تطور بنيتها الاقتصادية والتحتية. وتبني علاقاتها الاقتصادية الخارجية ضمن محدد مستلزمات تحديث وتطوير قاعدتها الاقتصادية، وهي في ذلك تضع قطاع الدولة وتطويره الدائم بمثابة الأساس للتنمية الشاملة، كما أنها تأخذ مصالح البرجوازية الوطنية الصناعية لتعطيتها فرصة ومجالاً للاختبار في المشاريع الإنتاجية القادرة على إنجازها.

التبدلات في الأوزان الإقليمية والدولية:

قوة العادة والجمود.. في القراءات السياسية

سكونية في القراءة

تتصف القراءة الإنفة بقدر عال من السكونية، فهي تلجأ إلى حساب الأوزان الدولية والإقليمية كماً، وبمعزل عن الترابط في حركتها والعلاقة فيما بينها، وهكذا يسهل على أصحاب تلك القراءة العودة إلى فهمهم للتوازن الدولي القديم، الذي تتزعم فيه أمريكا السياسة الدولية. إلا أن تلك القراءة تجهل العديد من العوامل الأخرى المؤثرة في السياسة الدولية، فأولاً: إن تصاعد الأوزان الإقليمية في لحظة التوازنات الدولية شبه الصفرية بين أمريكا وبين روسيا- الصين، لا يشمل القوى الإقليمية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية فقط، ففي مقابل صعود الدور السعودي- التركي على سبيل المثال تصعد أوزان مقابلة كإيران، على سبيل المثال، إضافة إلى صعود قوى وتيارات وحركات مقاومة محلية معادية للهيمنة الأمريكية. وبالتالي فإن الأدوار الإقليمية مثلما يصب بعضها في مصلحة أمريكا، فإن بعضها الآخر يصب في الاتجاه المقابل. وثانياً: من المعلوم أن القوى الإقليمية الحليفة لأمريكا كانت تمثل على مدى عقود قوى احتياطية، وبالتالي فإن لجوء أمريكا إلى احتياطياتها في هذه المرحلة هو أشد التعبير عن أزمته أولاً، وعن فقدان الصلات المباشرة بالملفات الملموسة على الأرض تالياً، ما يعنيه ذلك من ازدياد التعقيدات الناجمة عن ضعف كفاءة حلفاء الولايات المتحدة بالمقارنة معها في تمثيل مصالحها. ثالثاً: إن ازدياد أوزان حلفاء أمريكا الإقليميين جاء على حساب تراجع الوزن الأمريكي ذاته، وعند حساب الفوارق النوعية بينهما فلن تكون النتيجة واحدة بطبيعة الحال، ولن تصب في المصلحة الأمريكية. ورابعاً: إن التراجع الأمريكي بحد ذاته يدفع بالمزيد من القوى الإقليمية والمحلية باتجاه الفرز والإصطفاف في المواقع المقابلة. خامساً: إن الثبات والجمود في قراءة موازين القوى الدولية يعبر لدى بعض القوى عن حالة قصور معرفي، وافتقار لأدوات التحليل الصحيحة، إلا أنه في المقابل يعبر أيضاً عند البعض من هذا البعض عن البنية المتوافقة مع الدور الأمريكي، من حيث المصالح، التطبيقية والسياسية، فلك القوى، وبحكم بنيتها، لا تجد لها مكاناً في عالم يتراجع فيه الدور الأمريكي، لذا تقوم بإنكار هذا التراجع واضعة نفسها في خانة القوى الأفلة عن مسرح التاريخ.



عدا عن ذلك كله، فإن الرهانات في انكفاء الدور الروسي وتخليه عن الملفات الدولية، ومنها سورية، فشلت كلها، بدا ذلك جلياً عندما تمكن الروس بوزنهم السياسي والعسكري من منع عدوان أمريكي على سورية، في خريف عام 2013، خارج مظلة مجلس الأمن.

صعود الأوزان الإقليمية

ومن إحدى مصادر الخلل الرئيسية في رؤية الاتجاهات العامة للسياسة الدولية، هي مسألة الأوزان الإقليمية، والتغيرات التي طرأت وتطراً عليها بفعل تحول المناخات الدولية. فأحد مظاهر تراجع الدور الأمريكي هو تصاعد الأوزان الإقليمية، حتى تلك الأوزان التي تدور في الفلك الأمريكي ذاته، واتساع هوامش مناورتها في ظل التوازنات الدولية الحالية التي لا تمثل حتى الآن إلى رجحان تام لصالح هذه القوة الدولية الكبرى أو تلك. على سبيل المثال يرى البعض أن تصاعد الدور السعودي أو التركي، وحتى القطري، على أنه استمرار للدور الأمريكي في المنطقة، ويضعه في إطار توزيع الأدوار والتحكم الذكي بالأدوات. وهذا الأمر يبقى صحيحاً حتى الآن، لكن المشكلة في هذه القراءة أنها تخلص إلى أن كل ما تقدم هو دليل عافية للدور الأمريكي واستمراره مهيماً دون تبدل. والخطأ الأكبر يقع عندما يفترض أصحاب هذه القراءة أن الإدارة الأمريكية تلجأ إلى الاعتماد على الأوزان الإقليمية التابعة لها لأن ذلك يحقق لها جدوى أعلى من هيمنتها في السابق..

■ هشام الأحمد

يمكن بنحو عام فهم الاتجاهات العامة لحركة السياسة الدولية دون بذل الكثير من الجهد. فمن المعلوم أن تراجعاً بدأ يصيب الدور الأمريكي على الساحة العالمية بفعل انفجار الأزمة الاقتصادية الرأسمالية، التي بدأت بالظهور إلى السطح في العام 2008. وفي المقابل، فإن المساحات التي يتركها الدور الأمريكي المتراجع، يملؤها خصوم أمريكا الدوليين، ممثلين بدول مجموعة «البريكس» الصاعدة، وعلى رأسها روسيا والصين. هذا الأمر ظهر في محطات عديدة، لعل من أبرزها الأزمة السورية، فقد شكّل تعاطي الطرفين الدوليين مع هذه الأزمة نموذجاً كلاسيكياً، من حيث تعبيره عن حالة التوازن الصفري لمحصلة ميزان القوى الدولية، وتحديداً عند تصدي روسيا والصين عبر حق النقض «الفيتو» للتدخل العسكري الخارجي في سورية، أربع مرات متتالية، في مقابل منع الولايات المتحدة منع حل الأزمة السورية سياسياً. واليوم، فإن تقدم الحل السياسي يخطى وإن كانت بطيئة، ولكنها ثابتة، يعبر عن اختلال ذلك التوازن الصفري لغير مصلحة الولايات المتحدة، ما يعكس استمرار الميل العام للتراجع الأمريكي مقابل صعود الدور المقابل لها.

هبوط متعرج

عند الغوص في تفاصيل المشهد الدولي المعروض آنفاً، تظهر التعرجات المعقدة والدقيقة لميل التراجع-الصعود لأدوار القطبين الدوليين. وقد يؤدي الخلط بين الميل العام وبين التعرجات الدقيقة له لدى البعض إلى خلل كبير في تقييم الأوزان الدولية، وفي رؤية تلك الأوزان وهي خاضعة لحركتها. فعلى سبيل المثال، فإن تقدماً جزئياً وانياً للولايات المتحدة الأمريكية في أحد الملفات الدولية، قد يضعه البعض في إطار تماسك الدور الأمريكي واستمراره في الإمساك بمفاتيح السياسة الدولية. ظهر هذا الأمر جلياً في العديد من المحطات، وفي أكثر من ملف.

الأزمة الأوكرانية نموذجاً

في بادئ الأمر، وبعد مرحلة الفيتو الروسي-الصيني ضد التدخل العسكري المباشر في سورية. بدأ التراجع الأمريكي واضحاً ليس لأصحاب البصيرة فحسب، بل حتى لأصحاب البصر. فهي المرة الأولى منذ انهيار الاتحاد السوفييتي التي تتصدى فيها قوى دولية للإرادة الأمريكية قولاً وفعلاً، ليس من خلال منع استصدار قرار التدخل في سورية من مجلس الأمن فقط، بل أيضاً من خلال ممارسة

دور سياسي منع ذلك التدخل من خارج إطار مجلس الأمن، كما حدث في العراق في عام 2003. ومع انفجار الأزمة الأوكرانية، عادت قوة العادة لدى بعض القوى السياسية والشخصيات لتتأثر تأثيراً كبيراً على قراءتها للتوازنات الدولية. فالعادة الراسخة عند هذه القوى كانت تقوم على مدى العقود الثلاثة الماضية على اعتبار القرار الأمريكي كأي القدرة على الساحة الدولية. وفي عشية انفجار الأزمة الأوكرانية، رأى هذا البعض أن أمريكا أفلحت في إشغال خاصرة روسيا، ما سيؤدي أوتوماتيكياً إلى انكفاء روسيا إلى ساحتها الإقليمية، وانشغالها في إخماد بؤر التوتر في محيطها، متخلياً عن دورها في الملفات الدولية الرئيسية.

ولم تجر الرياح بما تقوله تلك القراءة، فرد الفعل الروسي الذي انطلق أولاً من استعادة شبه جزيرة القرم، وضع مسؤوليات وتبعات تفجير الأزمة الأوكرانية سياسياً واقتصادياً وأمنياً على عاتق الدول المساهمة في تفجيرها، وبالأخص الدول الأوروبية، وبرز ذلك بوضوح في مجال نقل الطاقة من روسيا إلى الدول الأوروبية، المستهلك الأبرز للغاز الروسي. ونهت روسيا في إطار سعيها لحل الأزمة الأوكرانية، من أن استمرار تفاقمها سيصيب في سهامه جوار أوكرانيا كله، ليس من الشرق فقط بل من الغرب أيضاً. الأمر الذي يلقى بظلاله على مستقبل التحالف الأمريكي-الأوروبي، حيث يدفع الأوروبيين فيه الثمن الأكبر.

أحد مظاهر تراجع الدور الأمريكي هو تصاعد الأوزان الإقليمية واتساع هوامش مناورتها في ظل التوازنات الدولية الحالية

جامعة دمشق فوق القانون.. إلى متى؟!



■ ميمون العبيد

إن القرار من الناحية العملية، يقضي بأن كل طالب حاصل على الماجستير لا يستطيع التقدم إلى الدكتوراه بشكل مباشر، بل عبر مفاضلة بينه وبين زملائه على أساس مجموع النقاط التي ينبغي تحقيقها من مجموعة شروط: كدرجة اللغة الإنكليزية، والنشر في مجالات عالمية أو عربية وشهادة كمبيوتر (ICDL) ومعدل جيد بدرجة الماجستير. لكن المشكلة الكبرى في القرار كما يراها طلاب الدراسات العليا، ليست في هذه الشروط التي استطاع جزء كبير منهم تحقيقها، بل في قانونية هذا القرار، ومنطقه ونتائجه الكارثية على التعليم العالي بالدرجة الأولى وتحديداً في ظروف الأزمة. فالقرار يسمح بقبول طلاب بنسبة 10% من عدد الأساتذة المشرفين في كل قسم سنوياً. فعلى سبيل المثال فإن القسم الذي يحوي 100 أستاذ مشرف يحق له أخذ 10 طلاب دراسات دكتوراه فقط!!

في عام 2012 أصدر مجلس جامعة دمشق القرار 441 لعام 2012، والذي تضمن شروط ومعايير للتسجيل في درجة الدكتوراه وذلك بهدف تنظيم تلك العملية. وقد واجه هذا القرار اعتراضاً كبيراً من قبل طلاب الدراسات العليا في الجامعة، إذ وجدوا أنه لا يليب تطلعاتهم الدراسية بالإضافة إلى عدم قانونيته، وقد تحدثت فاسيون سابقاً عن هذا الموضوع في العدد 608 وسنضعكم بأهم المستجدات اليوم.

من القضاء إلى الإعلام!

وفي محاولة ثني جامعة دمشق ووزارة التعليم عن هذا القرار الجائر بدأ نشاط طلابي على مختلف الصعد لإلغاء القرار، تجلّى هذا النشاط بتقديم العديد من الشكاوى للجهات المعنية (وزارة التعليم العالي واتحاد الطلبة و...)، كما تم تقديم عدة شكاوى لمجلس الشعب، ولكن بدون أي نتيجة حتى تاريخه. وبالتزامن، ونظراً لعدم قانونية هذا القرار، قام ممثلون عن الطلاب برفع دعوى أمام محكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة. وحتى الآن لم يصدر أي حكم بشأن الدعوى على الرغم من وضوح المخالفة القانونية. ومؤخراً قام تلفزيون الفضائية السورية بتسليط الضوء على هذه القضية، فاستضاف في أحد برامجهم ممثلي وزارة التعليم العالي (د. جمال سحر الفاهوم) وعن جامعة دمشق (د. جمال العباس؛ نائب رئيس جامعة دمشق) وممثلين عن طلاب الدراسات العليا، وذلك بحضور عضو مجلس الشعب الدكتور سمير الخطيب.

هل من احتمال خصخصة للتعليم في الدراسات العليا كما جرت العادة بعد خلق كل أزمة في قطاع معين؟

مبررات واهية للمسؤولين عن القرار!

إن أهم مبررات إصدار القرار 441، وفق وجهة نظر القائمين على العملية التعليمية، هو أنه طالما لا يوجد عدد كاف من أعضاء الهيئة التدريسية للقيام بالإشراف على الأعداد المتزايدة من الطلاب المتقدمين للحصول على درجة الدكتوراه. فلا بد من تقليل عدد المقبولين وذلك لتمكين المشرف من الإشراف الفعلي على الطلاب، وهو ما يرفع من سوية التعليم، كما أن الشروط الموضوعية تحقق عملية رفع سوية مخرجات التعليم أيضاً. ويسهب نائب رئيس جامعة دمشق في تبرير القرار بالحديث عن «ثورة في الدراسات العليا، قد تؤدي إلى وصول عدد رسائل الدكتوراه إلى 20000 رسالة!!» وفي مواجهة هذه «الثورة» كان لابد من تخفيض عدد المقبولين تحت ذريعة تحسين المستوى. فهل يعقل أن يكون حل المشكلة، التي يخفق مسؤولو الجامعة والوزارة على أن سببها نقص الكادر الإشرافي الحالي، بتقليل عدد الكوادر التي ستغدو قادرة على الإشراف مستقبلاً!!

تجريب!

لكن الطامة الكبرى هي أن رؤية نائبة وزير

التعليم العالي لهذا القرار أنه كان من «باب التجريب لمدة سنتين في جامعة دمشق، قبل تعميمه» طبعاً دون أن نقر بالمراجعة الضرورية له! فهل يعقل أن يكون مستقبل مئات الطلاب من خيرة كوادر الدراسات العليا رهن التجريب؟! المضحك المبكي هو أن يتم دفع الطلاب من قبل المسؤولين عن التعليم العالي إلى خيارات محددة يراها المسؤولون خيراً لهم، فيرى المسؤول علناً أنه: «لم لا يقوم الطلاب المعترضون بالتسجيل في ماجستير التاهيل والتخصص التي افتتحتها الجامعة مؤخراً، فيمكن الحاصلين على ذلك الماجستير العمل بهذه الشهادة دون أن يكون هناك ضرورة لإكمال الدكتوراه!! وأن ليس كل من يحمل شهادة ماجستير يجب أن يكمل دراسته للحصول على الدكتوراه!! كيف يسمح هؤلاء المسؤولين لأنفسهم بتحديد خيارات الطلاب بهذا الشكل من الإقصاء؟!

عن النموذج الألماني!

الطامة الكبرى حين يسهب المسؤولون بجعل النموذج الألماني والفرنسي نموذجاً لإقناع الطلاب بالقبول بماجستير التاهيل والتخصص، فيستشهدون بأن معظم طلاب ألمانيا وفرنسا يفضلون ماجستير التاهيل والتخصص، ويعززون فكرتهم بأن هاتين الدولتين تستعينان بـ 60-70% من كوادرها العلمية من كوادر الدول النامية وينبغي أخذها كنموذج. لكن نسي المسؤول أن يأخذ من النموذج الألماني عمله الدؤوب لاستقطاب الكوادر التي تقوم بـ«تطفيشها».

يتضح لنا جلياً من نظرة الوزارة وجامعة دمشق أن هناك انزعاجاً وتلملاً من عدد الطلاب الراغبين في إكمال دراستهم، للحصول على الدكتوراه، لذلك يسعون لتخفيض هذا العدد قدر الإمكان، وتوجيه الطلاب إلى الحصول على ماجستير التاهيل والتخصص فقط، علماً أن هؤلاء الطلاب لن يكون بمقدورهم متابعة تحصيلهم العلمي للحصول على الدكتوراه!! وإنه من سخريّة القدر أن نجد أن هناك جامعة في العالم تعمل على تخفيض عدد رسائل الدكتوراه وتقييد البحث العلمي.

ألا يسمح كل ذلك بالتساؤل عن وجود توجه لتقليد الدول المتقدمة في الاعتماد على كوادر غير وطنية؟ ولكن إذا كانت الدول المتقدمة تعتمد على كوادر تستقطبها من الدول النامية، فمن أين سنستقطب الكوادر نحن في سورية، وخصوصاً أننا نندرج في مصاف الدول النامية؟! ألا يسمح ذلك بالتساؤل حول احتمال

القانون يدحض القرار!

أما من الناحية القانونية فقد تبين للملأ وبوجود مختص قانوني وهو عضو في مجلس الشعب، المخالفة الواضحة للقانون، كما أوضح المحامي طارق الغزالي أحد ممثلي الطلاب، المخالفات القانونية للقرار 441 وفق مايلي:

● حدد قانون تنظيم الجامعات رقم 6/ لعام 2006 في المادة 38/ منه اختصاصات مجلس الجامعة وعلى سبيل الحصر، ولم يمنح القانون المذكور مجلس الجامعة أي اختصاص في تعديل اللائحة التنفيذية للقانون، أو أي اختصاص في تعديل قواعد القيد في درجة الدكتوراه.

● نصت المادة 141/ من قانون تنظيم الجامعات على: "تحدد اللائحة التنفيذية القواعد العامة لنيل الدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات وشروط كل منها". وهنا النص واضح وصريح بأن اللائحة التنفيذية هي من تحدد شروط الدكتوراه، وعليه لا يمكن لمجلس الجامعة أو مجلس التعليم العالي تعديل هذه الشروط.

● حددت المادة (146) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم 6 لعام 2006، الصادرة بالمرسوم رقم 250 لعام 2006 شروط القيد بدرجة الدكتوراه والمتمثلة بالحصول على درجة الماجستير بتقدير جيد، بالإضافة إلى اجتياز امتحان باللغة الإنكليزية فقط.

وبالتالي فإن مجلس الجامعة قد خالف القانون بإصداره القرار 441 وتعديله للائحة التنفيذية الصادرة بالمرسوم، وكما هو معلوم فإن من أبسط القواعد القانونية: "إن القانون والمرسوم أعلى درجة من القرار"، أي أنه لا يمكن لقرار أن يعدل مرسوماً أو قانوناً.

ما يثير الاستغراب هو العناد الكبير من قبل جامعة دمشق ومن ورائها وزارة التعليم العالي في عدم إلغاء هذا القرار غير القانوني وغير المنطقي، والتعمد بذلك عن طريق العمل على تعميم هذا القرار على بقية الجامعات. كما إن منطلق تعامل المسؤولين مع شهادة الدكتوراه على أنها "ترف علمي"، وأن لدينا "هناك عدداً كبيراً من حملة شهادة الدكتوراه"، يثير الاستهجان، وخصوصاً في ظل الصراع المحتدم من قبل الجامعات العالمية لاستقطاب أكبر قدر ممكن من طلاب الدراسات العليا.

الطلاب: القرار يضيف علينا..

بين الطلاب وبوضوح سلبيات هذا القرار حيث أكدوا أن التضييق على طلاب الدراسات العليا أدى إلى هجرة عدد كبير منهم إلى الخارج، وحرمانهم من حقهم في التعليم والذي كفله الدستور. وأن القرار يمنح الطلبة العرب مزايا تفضيلية، حيث تم استثناءهم من الخضوع لهذا القرار. ناهيك عن صعوبة نشر أبحاث في مجلات عالمية وذلك لتكلفتها العالية، وأيضاً لأسباب سياسية، حيث يتم رفض نشر الأبحاث فقط لكون الباحث سورياً. ويرى الطلاب عدم منطقية أن يكون عدد الطلاب المقبولين في الدكتوراه يساوي 10% فقط من عدد أعضاء الهيئة التدريسية المسموح لهم بالإشراف على رسائل الدكتوراه. زد على ذلك فتح باب المحسوبيات والعلاقات الشخصية، نظراً لوجود معيار رسائل التوصية، ومعيار الحصول على ترشيح من قبل جهة حكومية أو خاصة. كما أنه من غير الواضح كيف تم اعتبار القرار 138 كأحد المبررات لإصدار القرار 441، علماً أن القرار 138 صدر بعد القرار 441 بحوالي الشهرين!!! بالإضافة إلى أن القرار 218 الذي تم الاستناد عليه لإصدار القرار 441، هو قرار خاص بالكليات الطبية فقط، ولا يمكن تطبيقه على باقي الكليات في الجامعة!

مطببات



■ عبد الرزاق دياب

محامون...
فقط بألف ليرة!

«بعض المحامين يشهدون شهادات زور مقابل مبلغ ضئيل من المال، يقف أحد المحامين متربصاً خارج المحكمة الشرعية، طالباً ألف ليرة من النساء اللواتي يردن الحصول على إذن سفر لأبنائهن القاصرين، وذلك للشهادة بسبب سفر ولي الطفل أو كونه مفقود، وبعد تكرار الحادثة، اكتشف القاضي الشرعي أمر هذا المحامي لينظم بحقه ضبطاً وترفع دعوى مسلكية بحقه في نقابة المحامين». هذا بالحرف ما نُقل عن القاضي الشرعي الأول بدمشق، وهي ليست مفاجأة لجموع السوريين ولكنها البادرة الأولى من رجل قانون وشرع للقول الفصل والحق في واحدة من القضايا التي تدل على مستوى تدهور منظومة القضاء المسألة التي تمس استقرار المجتمع والدولة.

القصص الكثيرة والمشينة التي تفوح من مباني القضاء والعدل تكاد لا تصدق، والمهنة التي مهمتها تحقيق العدل أصبحت من أكثر المهن ارتزاقاً، ويتباهى بعض المحامين بالنصر في قضية أخرجت قاتلاً أو سارقاً، وأنه متعاقد مع قاضٍ يؤمن له قضاياها مقابل مبالغ كبيرة.

القاضي الشرعي الأول أشار إلى نقطة هامة أخرى «العلاقة بين القضاة والمحامين في الوقت الراهن سيئة نتيجة فقدان الثقة بينهم، مشيراً إلى أن بعض المحامين يتجهجون على القضاة في حال لم يحكم لمصلحتهم، وأن بعض القضاة يعاملون المحامين معاملة سيئة، وهذا لا يجوز أبداً وقد يؤدي إلى فقدان العدالة». وهذه العلاقة التي تؤسس للعدل غير متوازنة وربما تؤدي لفقدان «العدل»، وهنا أسجل بين قوسين أن المسألة برمتها محكومة لصالح ضياع العدل وتحقيق مصالح الطرفين على حساب ظلم المواطن، ونشر الظلم والفساد.

الأخطر ما نقله سيادة القاضي عن محاضرة بعنوان «المحامي هو عدو لدود للقاضي واحذروا المحامين وإياكم أن تتعاطوا معهم»، وكذلك تعليمات المعهد القضائي للقضاة الجدد بالألا يتعاملوا مع المحامين، وهذا أمر فيما يبدو يأتي في سياق صراعات لا واعية، يراد منها أن ينتصر فريق على آخر دون النظر إلى سمو فكرة العدل وتحقيقه، ويؤكد مقولة المواطن العادي: «يا ما بالسجن مظالم!».

ويذهب القاضي الشرعي الأول بالحديث إلى ما هو أبعد عن أخلاق القضاة الذين لا يحترمون المواطن ولا المحامي، ويصرون على أحكامهم الخاطئة فيقول: «هناك بعض القضاة متعصبون للأحكام التي يطلقونها وثبت بالدليل القطعي بأن أحكامهم خاطئة إلا أنهم يصرون على هذه الأحكام».

عن أخلاق بعض المحامين التي لا تختلف كثيراً عن شركائهم في العدل يقول: «هناك بعض المحامين الذين يلفقون الأحداث مقابل تبرئة موكلهم، للحصول على جزء من المال، وهذا ما يحدث للأسف حالياً في القضاء»، وهذا يعني العدالة عرجاء.

إذا فسد القضاء والعدل فماذا بعد؟! وإذا فسد الملح فبماذا يملح يا سيدي المسيح؟.

حكومة الزيادات المبالغية:

ترفع تعرفه الاتصالات!



ردود المواطنين على قرارات الزيادة الأخيرة على تعرفه مكالمات الخليوي كانت انفعالية ومتهكمة، أما وزير الاتصالات فقد وصف الارتفاعات بالسعر بأنها عادية وليست مرتفعة، يقول المواطن إنه لم يعد يحتمل هذه الزيادات غير المتوقعة، وغير المنطقية، ويستغرب أيضاً إصرار الحكومة عليها دون مبرر منطقي في ظل واقع اقتصادي قاسي، ودخل مادي لم يعد كافياً للصوص في وجه الغلاء والاحتكار.

■ عبد الرزاق دياب

أبو سعيد عندما سمع بخبر زيادة الخليوي ضرب جواله النوكيا 6120 على الأرض، وقال: «بطلنا الغني»، وأنهى علاقته مع هذا الجهاز السحري، فيما جاره الشاب قال وهو يضحك: يا عمو أبو سعيد نستطيع تقليل اتصالاتنا، ولكن هل نستطيع أن نمنع الطعام عن أبنائنا؟.

في المبررات

وزير الاتصالات والتقانة محمد غازي الجلاي قال في تبرير هذه الزيادة: «ارتفاع نفقات شركات الخليوي وخاصة أنهم استثمروا بالطاقات المتجددة، كما تعرض جزء كبير من شبكتهم للتخريب واضطروا لتجديدها»، وهنا يعني أن على المواطن دائماً أن يكون هو حصالة نقود الخسارات، كما هو حصالة نقود الأرباح، وهنا هل من الممكن أن نسأل: أين ذهبت هذه الشركات بالمليارات الطائلة التي سحبتها من جيوب السوريين عندما فرضت عليهم أجهزة بائدة بأسعار خيالية، واشتركت خرافية من أجل اشتراكهم بالخليوي الذي كان مفاجأة مذهلة للسوريين قبل 15 عاماً؟ المبرر الثاني الذي يسوقه الوزير وهو التالي: «نفقاتهم بالقطع الأجنبي بينما إيراداتهم بالليرة السورية وبالتالي أصبح من الصعب الموازنة بين النفقات والإيرادات...» إذا هم يعوضون فارق صرف الليرة أمام الدولار على حساب المواطن، وهذا يعني أن سلباً سنصعده من الزيادات كلما ارتفع الدولار، والزيادات مفتوحة، وهذا يعني صوابية رأي أبو سعيد بترك الغناء؟.

فوائد مشتركة للجميع؟

وزير الاتصالات في سياق المبررات التي يسوقها للزيادة يرى من نظرة

شمولية ما لا يراه المواطن من فوائد تعود عليه.. فلماذا؟. لأنها تعود على الدولة بايرادات لا يراها المواطن إلا في الخدمات التي تصله رغم أنها شفافاً ولا يراها بسبب «قصر نظره»، وعدم إدراكه لحجم النفع العائد عليه خدمات وسواها!.

يقول الوزير الجلاي: 10 مليار جديدة ستذهب إلى خزينة الدولة، ما يعني أن ارتفاع الأسعار سيعود بالفائدة عليها أيضاً... أي الدولة، وكلما دخلت الخزينة إيرادات مالية جديدة وإيرادات الاتصالات بالطبع خيالية، فهذا سيعود على المواطن من باب خدمة جديدة ستؤمنها الدولة؟؟؟... وقد يتساءل مواطن: ولكن أين هي الخدمات في ظل ارتفاع أسعار كل شيء، وغياب الرقابة، والاحتكارات التي يمارسها التجار الحوت على التجار الصغار، وكلها تعود على المواطن باعتباره الحلقة الأضعف؟.

زيادة.. سخيفة

وفوق كل هذا يرى السيد الوزير أن «زيادة الأسعار ليست كبيرة» ولا تتجاوز 20 بالمئة بالنسبة لمشتري خطوط مسبقة الدفع» فيما لم يطرأ تعديل على أسعار خدمة جي بي أس ورسائل الوسائط المتعددة والرسائل القصيرة، وفي حال تحويل سعر دقيقة الاتصال إلى القطع الأجنبي تكون الأسعار في سورية من أرخص الأسعار في المنطقة».

يعزينا الوزير أن باقي الخدمات لم تزل على حالها، ولم تصبح الزيادة وهذا خير، ومن ثم يقوم بنحويلها من الليرة إلى العملات الأجنبية فينتج أنها زيادة تافهة، وأنها قياساً لدول الجوار تبقى الدقيقة الخليوية السورية هي من أرخص الأسعار؟.

تقاليد حكومية

حكماً هي ليست المرة الأولى التي تفعّلها الحكومة، وترفع أسعار سلع تخص المواطن مباشرة، ودون أن تستشير أو تقدم له بعض المؤشرات على أنها بصدد هكذا إجراء، وكل ما

تتكلفه هو إصدار قرار ليلي (وهو ما تفضله) من ثم يعقد الوزير المختص مؤتمراً صحفياً أو يبدي بتصريح يقدم فيه مبررات هذا القرار، والأدهى أنه يمتدحه، ويمطر المواطنين بأفضل الحكومة عليهم بهذا القرار، والمنافع التي سيجنونها من دفع مالهم ووقوفهم في الطابور الجديد. فعلنها الحكومة عندما رفعت أسعار المحروقات في كل مرة، ولم تكن شفافاً في التعاطي مع المواطن، وزادت في ذلك عندما تكثرت بعودها في تأمين المادة للمواطن بسرعة، ووعدته ببواخر وسفن لم تصل، وتركته يقضي الشتاء تحت رحمة أبناء السوق السيئة السوداء، وحتى الآن في أغلب مناطق الريف لم يأخذ المواطن حصته في الـ 100 لتر الموعودة.

الأمر الذي يستوجب الدهول هو أنها «الحكومة» الرشيدة تركت المواطن عرضة لنتائج قراراتها، فلم تعدل في أسعار تعرفه النقل إلا بإجحاف لطرفي المعادلة «المواطن- الحافلة»، وتركتهم يتصارعون، فهي تضع على سبيل المثال أجرة نقل الركاب من قطنا إلى كراج السومرية بـ 37 ليرة بينما يدفع المواطن 100 ليرة عن رضى بسبب تكافله مع ظلم من وضع التعرفة.

أبو رائد: الحكومة ترفع الأسعار ونحن نتقاتل على التعرفة، ونحن والمواطن مظلومان بينما الوزير يتفرج، ويبتسم لكاميرات التلفزيون، ويركب سيارته الفارهة. مراد طالب: أحتاج يوماً إلى 300 ليرة كحد أدنى أجرة مواصلات بين مدينتي والجامعة، وهذا طبعاً عدا عن الطعام وضمن الكتب والملخصات التي يفرضها الأساتذة بالاتفاق مع أصحاب المكاتب، ولا يوجد أي عمل يساعدي ويساعد والدي في تعليمنا.

النتائج المجحبة بحق المجتمع لا يراها الوزراء في سياساتهم الحكيمة، بل يبررون لقرارات على أنها في صالح المواطن، بينما الحقيقة أننا ندفع مع كل قرار في منتصف الليل ثمناً كبيراً سيطلق نهارات أبنائنا الغامضة.

الوزير برر الرفع بتعويض الشركات عن تراجع الليرة وعلينا بناء عليه أن نتوقع سلم ارتفاعات مع كل ارتفاع للدولار

قرار رسمي.. بإجلاء ورش السيارات

و«حوش بلاس» دون ماء أو كهرباء أو صرف صحي!



بقرار صادم صدر بداية آذار، أخلت محافظة دمشق يوم 15 الشهر ذاته منطقة زقاق الجن ومنطقة الفحامة والبرامكة من عشرات أصحاب المهن المتعلقة بصيانة السيارات، وتركهم يصارعون مصاعب الحياة دون مصدر للرزق، وخاصة في ظل الأوضاع المعيشية المتردية اقتصادياً، والتي يعاني منها أغلب الشعب السوري.

■ حازم عوض

بشيء، لا مياه ولا كهرباء ولا جدران، وطلب منا الاستقرار والعمل بها، بعد أن نقوم بتجهيزها على نفقتنا الخاصة بإحضار شواذر وأعمدة بداية؟. وأردف «رغم ذلك، حاولنا التغلب على المصاعب وبقينا 3 أيام، وأنا شخصياً لم يأتي أي زبون، ولم أحصل على أي قطعة نقدية خلال هذه المدة، فالزبائن التي تقصد حوش بلاس، تقصد محلات بلاس». وطالب أبو عامر محافظة دمشق النظر بحالهم بعين الرأفة، قائلاً: منذ صدور القرار ونحن غير قادرين على العمل في المكان السابق ولا حوش بلاس، فما الحل؟.

4 أمتار في الهواء

الشكاوى تقاطعت مع جميع من التقنهم «قاسيون»، يقول أبو نضال ميكانيكي سيارات يعتمد على حقيبة، ويفرد ما فيها عند قدوم أي زبون: «أعطونا مكاناً على رصيف مجمع حوش بلاس بمساحة 4 بـ 4 أمتار، لكنها في «الهواء»، لا يمكنني القيام بتصليح أي سيارة، ليس هناك جدار، ولا مكان لوضع مستلزمات الصيانة، ولا حتى مكان لركن سيارة الزبون إن اضطررت لإبقائها يومان مثلاً».

وخلافاً لما صرحت به محافظة دمشق، عن إشغال محلات كثيرة لمنطقة حوش بلاس، قال أبو نضال إن «المحلات المفتوحة هناك لا تتجاوز نسبتها 10% من إجمالي المحلات التي أغلبها مغلق لعدم وجود زبائن»، مضيفاً «الذهاب إلى حوش بلاس يحتاج لساعتين ذهاباً وساعتين إياباً، وأنا لا أملك سيارة، وكل هذه الأمور تكاليف إضافية».

جاهزون لدفع ضريبة

وتابع «محافظة دمشق صادرت معدات التصليح الخاصة بي، وبعد القرار توقفت حالنا. نريد البقاء في دمشق بمكان مناسب للجميع، ويمكن أن ندفع ضريبة رمزية للمحافظة لقاء ذلك».

سابقاً، وتحديداً في شهر شباط الماضي، زارت «قاسيون» المناطق التي يتجمع بها أصحاب مهن إصلاح السيارات، وأكدوا أن المحافظة هددتهم بمصادرة معدات العمل إن لم يخلوا المكان خلال 24 ساعة، ومحافظة دمشق لم تنف إذراً بعض من هؤلاء، وأكدت أن هناك مهلة للشهر

«لا نملك شيئاً في دمشق إلا رحمة الله وبيت أجار منذ 3 سنوات بمبلغ 35 ألف ليرة شهري، ولدي 5 أولاد 4 منهم في المدرسة وطفلة صغيرة، اليوم أنا غير قادر على إعالتهم، وذلك نتيجة لقرار رسمي من محافظة دمشق، والتي صادرت كل ما أملك من مستلزمات، أعنتاش بها عبر صيانة السيارات»، بهذه الكلمات عن مأساته عبر أبو عامر صاحب سيارة «صالون» في منطقة الفحامة، كان يستخدمها لصيانة السيارات في الشارع، بعد أن خسر كل ممتلكاته ومنها محله الخاص في منطقة ببيلا بريف دمشق.

القضية التي تراها محافظة دمشق بأنها تشكل حالة من الاستياء لدى بعض الجوار وسط المدينة، إضافة إلى أزمة مرورية نتيجة تجمع «الميكانيكية» في الشارع، كانت لها أبعاداً إنسانية كبيرة، فكل من هؤلاء لديه عائلة يعيلها في منزل مستأجر بعد نزوحهم، ويحتاج لمدخول يومي كبير ليسد بعض متطلبات الحياة.

تم إعطاء الحرفي في حوش بلاس مساحة 4 أمتار على رصيف دون تأمين مياه ولا كهرباء ولا حتى صرف صحي

وضع «معيب» بقرار رسمي

يقول أبو عامر «من المعيب أن أتكلم بهذا الموضوع، لكن ابنتي الصغيرة وبعد إصدار محافظة دمشق قراراً بترحيلنا إلى حوش بلاس وصادرت معداتنا، تنصل بي يومياً لتقول: بابا إذا اشتغلت اليوم جبلي أكالات طبية وإن ما اشتغلت لا تجيب شي.. فباي ذنب سيعاني أطفال اليوم من أثر قرار صادم وغير مدروس من المحافظة والذي قطع رزقنا».

وحاولت محافظة دمشق إيجاد حل لهؤلاء المتجمعين في البرامكة والفحامة وزقاق الجن، ومختلف الشوارع الرئيسية الهامة، عبر ترحيلهم قسراً إلى منطقة حوش بلاس البعيدة عن العاصمة دمشق، إلا أن المهنيين أكدوا بأن المحافظة قدمت لهم 4 أمتاراً بـ«الهواء» دون أي تجهيزات تذكر.

ويتابع أبو عامر «ذهبنا إلى حوش بلاس، بناء على قرار محافظة دمشق لإخلاء زقاق الجن، سجلنا أسماءنا عبر أوراق ثبوتية مطلوبة، منها طابو المنزل في ببيلا وماثبتت امتلاكنا لمحلات تجارية في المنطقة المذكورة، وكنا نريد فعلاً تطبيق القرار، حتى جاءنا الرد الصادم بأن لكل فرد منا 4 أمتار على رصيف، أو في أرض غير مجهزة

القادم أي الشهر الحالي «أذار»، حتى يعود المهنيون إلى حوش بلاس، وأكد مصدر في المحافظة حينها لـ«قاسيون»، إن هذه الإشارات هي لإجبار أصحاب المحلات بالعودة إلى حوش بلاس بعد «تأهيلها» وفقاً لادعاءات المحافظة التي نفاه الحرفيون.

محافظة دمشق، قالت سابقاً، إنه تم تأهيل ساحة بالقرب من حوش بلاس لجميع أصحاب بسطات تصليح السيارات فيها، بشكل أكثر تنظيماً من شوارع دمشق، بعد عدة ازعاجات رتبها المهنيون على الجوار والمحافظة وفقاً لحديثها، لكن الواقع هناك كان مختلفاً تماماً وفقاً لأصحاب المهن، الذين أكدوا بأن الساحة «قائلة» لا يوجد فيها حتى جدران، وتم تقسيم أماكن العمل بالإشارة، أي أن المحافظة لم تؤهل شيئاً لهم.

«التأهيل على نفقة المهنيين!»

لم ينكر مصدر مطلع في محافظة دمشق الوضع «المأساوي» في حوش بلاس، وقال: إنه «على أصحاب المهن أنفسهم تنظيم الساحة المخصصة قرب حوش بلاس، ريثما يتم الانتهاء من تأهيل منطقة القدم» التي لم يحدد وقتاً معيناً لانتهاء منها! وهنا يترتب على أصحاب المهن تكاليف فوق طاقتهم لتأهيل ما لم تقم المحافظة بتأهيله، عدا عن عدم وجود زبائن تقصد تلك الساحة، بظل وجود محلات معروفة تقصد خصيصاً وبشكل قليل.

تعددت أوجه الأزمة السورية، ولكل فيها مشكلته ومعاناته الخاصة ناهيك عن الأعباء العامة، لكن الواضح حتى اللحظة أن الحل الحكومي للأزمة وخاصة تلك التي تتعلق في أرزاق الناس البسطاء، تعاني دأماً من قصور في الرؤية ذو أسباب عدة. وقد غدا هذا القصور سبباً إضافياً في تعقيد الأزمة إن لم يكن الأهم.



جمعية تشكيك المعادن تطالب المحافظة بالبيد

رئيس جمعية تشكيك المعادن، عماد الزبيق، طالب محافظة دمشق بـ«تأمين منطقة بديلة عن منطقة حوش بلاس، من أجل نقل الصناعيين والحرفيين الموجودين على أرضة العاصمة دمشق إليها»، داعياً إلى «تأمين منطقة حول دمشق لتخدم المدينة والريف، وذلك ضمن عقود تبرم مع المحافظة».

وأكد الزبيق أن «جمعية تشكيك المعادن، والجمعيات الأخرى المعنية في الأمر، على استعداد للقيام في جولة برفقة محافظ دمشق، من أجل اختيار منطقة مناسبة تكون قريبة من دمشق، وتخدم محافظتي دمشق وريفها، كمنطقة اتسراد العدوي، والمتلق الجنوبي، وأيضاً الأراضي المحيطة بمدينة جرمانا».

وأكد الزبيق شكوى الحرفيين، قائلاً «تم إعطاء الحرفي في حوش بلاس مساحة 4 أمتار على رصيف، دون تأمين مياه ولا كهرباء ولا حتى صرف صحي، فالحرفي في هذه الحالة بحاجة إلى مبلغ 100 ألف إلى 200 ألف ليرة سورية، من أجل تشييد كiosk أو غرفة صغيرة لوضع معداته بها، وهو مبلغ كبير بالنسبة للحرفي وبشكل عيباً عليه»، موضحاً أن «حوش بلاس لا تتسع لأكثر من 200 إلى 250 حرفي فقط».

وأضاف أن «هناك عدة عوامل تجعل منطقة حوش بلاس غير مؤهلة لنقل الحرفيين إليها، يتمثل أهمها ببعد المسافة التي سيقطعها الحرفي ليصل إلى محله، إضافة إلى عامل الوقت الذي يحتاجه الحرفي أو المواطنين»، لافتاً إلى أن «الشخص الذي يقصد حوش بلاس يحتاج مدة ساعة ونصف إلى ساعتين ليصل إلى المنطقة، وساعتين للعودة، مما يستدعي من الحرفي أن ينهي عمله في الساعة الثالثة ظهراً».

من الذاكرة



■ محمد علي طه

الغالية قاسيون

تنفيذاً لقرار اللجنة المركزية للحزب بأن تصدر اللجان المنطقية في المحافظات نشراتها المحلية، بعد أن ضاق المجال أمام جريدة الحزب المركزية «نضال الشعب» في تغطية أخبار المحافظات ونشاطات المنظمات الحزبية الأخذة بالانتعاش أكثر فأكثر، أصدرت اللجنة المنطقية لمنظمة الحزب الشيوعي السوري في دمشق نشرتها المحلية التي حملت اسم «قاسيون»، وقد صدر العدد الأول في شهر آب 1967، وكنت حينها في عداد عناصر الدفاع المدني، وقد اطلعت على العدد المذكور فوجدت فيه ما حملني على متابعة ما تلاه من الأعداد، وتوطدت أواصر الصلة والصدقة مع هذه النشرة الفتية، وعام 1980 صرت عضواً ممثلاً للحزب في اللجنة المحلية لحي الأيوبية («الدائرة الأولى») أحد أحياء ركن الدين، وكان مقر اللجنة في مدرسة الصحابة قرب منطقة أبي جرش، وما زلت أحتفظ حتى اليوم ببطاقة عضو لجنة الحي، مذيلة بتوقيع رئيس المكتب التنفيذي - محافظ دمشق - محمد السيوقي، ومن ذلك الوقت أخذت أرفدها بمطالب سكان سفح قاسيون الخدمية وشكاوى السكان من تقصير البلدية والجهات الرسمية في مجال التعليم والصحة والطرق والصرف الصحي والنظافة والنقل وغيرها من المرافق العامة.

وفي عام 1983 أصبحت عضواً في مجلس محافظة دمشق لإدارة المحلية، وانضمت إلى هيئة تحرير قاسيون، وكلفت بتغطية أخبار مجلس المحافظة وبخاصة عمل ونشاط الرفاق الستة ممثلي الحزب في المجلس، وكذلك صلاتهم الحية بجماهير مدينة دمشق، وكتبت إلى جانب ذلك زاوية «نافذة على دمشق» عرفت القراء من خلالها بأحياء المدينة وأسواقها ومعالمها وأحوال حزام الفقر المحيط بالمدينة وواقع سكان مناطق المخالفات، ثم كتبت زاوية «ماذا تقول يا صاحبي» التي استمرت لعدة أعوام، وبعدها كتبت زاوية «كيف أصبحت شيوعياً» بدءاً من العدد 288 إلى العدد 499، ومنذ أكثر من سنتين أكتب زاويتين هما «من الأرشيف العمالي - من الذاكرة» إضافة إلى لمشاركتي منذ البداية بتصحيح وتدقيق مواد الصحيفة. واليوم وبعد ثلاثة وثلاثين عاماً في عملي ضمن أسرة التحرير - هاوياً غير محترف ومتطوعاً دون أجر - تحددوني الرغبة بالتفرغ لإنجاز ديوانين شعريين ومذكرات ومؤلفات تراكتت في درج مكتبي وفي مقدمتها كتاب «كيف أصبحت شيوعياً» على شرف العام الـ 90 لتأسيس الحزب الشيوعي السوري.

إن قلبي ووجداني مفعم باحساس غامر ورائع من الاعتزاز بالغالية «قاسيون» وبكل العاملين فيها من محررين ومراسلين ومصورين ومخرجين وموزعين، راجياً للجميع المزيد من الجهد الصادق والمخلص والعتاء لتبقى «قاسيون» في الصف الأول للصحف الوطنية.

الحسكة..

«مازوت التكرير البدائي» قبلة موقوتة



■ القامشلي - مراسل قاسيون

وتسبب انفجار مدفأة تعمل بمازوت مكرر بطرق بدائية، في وفاة 6 أشخاص من عائلة واحدة في حي المحمقية بمدينة القامشلي، نتيجة الحروق والاختناق بالدخان، في حادثة باتت أمراً معتاداً منذ بدء الاعتماد على تكرير النفط الخام في مصافي أهلية بدائية، تعطي بنزيناً ومازوتاً وكازاً رديء الجودة، إضافة للتلوث الرهيب الذي يرافق عملية التكرير التي تعتمد على غلي النفط.

وتعتمد محافظة الحسكة بشكل رئيسي على تكرير النفط في مصافي أهلية، منذ أكثر من عامين، بعد خروج بعض آبار النفط عن سيطرة الدولة، أو صعوبة نقل النفط من باقي الحقول إلى مصفاتي بانياس وحمص، إضافة لانقطاع الإمداد من مادتي البنزين والمازوت من قبل مؤسسة محروقات الحكومية.

■ المهنة بين النعمة والنعمة

ورغم أن انتشار مهنة التكرير بين الأهالي بشكل واسع، لا سيما في الريف، قد ساهم في تحسين الأوضاع المادية لتلك العائلات الفقيرة، إلا أن الحوادث المأساوية التي ترافق عملية التكرير تجعل من هذه المهنة نعمة لا نعمة، ليس على العاملين بها فحسب، بل حتى من

يستخدمونها في منازلهم بغرض التدفئة أو الطهي مع وجود أزمة غاز مستمرة. ويقول عدد من سكان القامشلي خلال حديثهم لقاسيون، إن التدفئة التي ينعمون بها في منازلهم بفضل سعر المازوت المنخفض، والذي يتراوح بين 35 و45 ليرة، تترافق مع قلق مستمر من تحول المدفأة لقلباً قد تنفجر في أي لحظة بسبب رداءة المازوت.

كما أن توفر البنزين بسعر 70 ليرة يخفي وراءه كثيراً من المشاكل التي يواجهها أصحاب السيارات الذين تتهاك محركات سياراتهم خلال زمن قياسي قد لا يتجاوز الشهرين، لكنهم مجبرون على هذا الخيار بدل شراء البنزين النظامي الذي يصل للمحافظة عن طريق التهريب من دمشق بسعر 350 ليرة.

■ الوفود الرخيص

ولم يستفد سكان المحافظة من انخفاض أسعار المحروقات، فيما يتعلق بأسعار السلع والمواد الغذائية وغيرها من الاحتياجات، إذ بقيت بورصة الأسعار في الحسكة من أعلى البورصات في سورية، حيث يجد التجار حجماً مستمراً لرفع أسعار بضائعهم في ظل غياب رقابة حكومية صارمة.

ومع عودة غالبية مدن وبلدات الحسكة لسيطرة الدولة ووحدات الحماية الشعبية وقوات الدفاع الوطني، يأمل السكان أن يعمل المسؤولون في المحافظة على إيجاد حل منطقي لهذه المشكلة بشكل عاجل، من خلال الاستعانة بتجار دول أخرى، أو تأمين بنزين ومازوت مأمون الاستخدام.

في مجلس الشعب

في جلسة مجلس الشعب بتاريخ 2015/3/16 والتي انعقدت بحضور السيد وزير الزراعة المهندس أحمد القادري قدم الرفيق الدكتور جمال الدين عبدو المداخلة التالية:

السيد الرئيس السادة الزملاء.

من تداعيات الأزمة الوطنية والحصار العربي والعربي الظالم، الاختناقات المعيشية والغلاء المستشري، وتراجع مستوى معيشة الشعب، لكن ليس كل ما نعانیه، هو فقط نتيجة للأسباب الواردة أعلاه.

إن سياسات الحكومة الليبرالية، وتخلي الدولة عن دعم المشتقات النفطية، وخاصة مادة المازوت، ساهمت بشكل كبير في ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وارتفاع أسعار النقل. وعدم تأمين المستلزمات الزراعية، وأدت فيما أدت إليه إلى الاقتطاع الجائر للأشجار الحراجية، وحتى الأشجار المثمرة التي تناقصت مساحاتها بشكل كبير.

أكد على موضوع تأمين المواد العلفية بأسعار مشجعة للدواجن ومربي الأغنام لانعكاسها على أسعار اللحوم بأنواعها. هذا وكان السيد وزير الزراعة قد أشار إلى خطط حكومية واعدة في إنتاج أسماك بحرية بالأحواض الداخلية، وكذلك إنشاء مزارع أبقار في الغوطة، لإنتاج اللحوم، ومزارع أبقار في اللاذقية لإنتاج الألبان، وتطوير منشآت الدواجن في حماة ودعم وتطوير منشآت السويدياء بمبلغ 250 مليون ليرة سورية.

قدم الدكتور جمال

الدين عبدو ممثل

حزب الإرادة

الشعبية في مجلس

الشعب، خلال

الأسبوع الماضي

مداخلتين أمام

المجلس أحدهما

تناقش القطاع

الزراعي وتذكر الوزير

بالوعود الكثيرة

المبرمة، والأخرى في

ذكرى المجازر بحق

الأرمن واستخداماتها

السياسية داعياً

المجلس إلى إدانة

واضحة.



في الذكرى المنوية للمجازر بحق الأرمن..

وكان الدكتور جمال عبدو قد ألقى أيضاً مداخلة في الجلسة التي انعقدت بتاريخ 2015/3/18 حيث كان القسم الأكبر من المداخلات عن ذكرى المجزرة التي ارتكبتها السلطنة العثمانية بحق الأرمن، جاء فيها:

السيد الرئيس

السادة الزملاء

مئة عام مضت على كارثة إنسانية كبرى، قضية إبادة الجنس البشري للشعب الأرمني العريق، الذي يعيش على أرضه في هذه المنطقة منذ آلاف السنين، بجوار شعوب المنطقة من كرد وعرب وإيرانيين وأشوريين وسريان وأتراك وغيرهم، هذا الشعب المسالم كان ضحية مؤامرة دينية بين السلطنة العثمانية والدول الغربية، مدعية حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية.

هذه الجريمة الكبرى لم تكن لتتم لولا صمت وتواطؤ الدول الاستعمارية،

وعلى رأسها فرنسا وانكلترا، وإلى اليوم يستغلون هذه الإبادة لأجنداتهم الاستعمارية فتارةً يثيرونها في برلماناتهم وتارةً يستكون عليها، ولم يؤخذ أي قرار دولي حتى اليوم لإدانة واضحة لجريمة الإبادة البشرية تلك... السيد الرئيس:

أدعو مجلسنا الكريم لإدانة رسمية لمجازر الأرمن واعتبارها مجازر ضد الإنسانية، وجرائم إبادة بشرية، كي تضع الشعوب حداً لهكذا ممارسات وسياسات، ولإعادة الحق إلى نصابه.

إن مصالح شعوب المنطقة هي العيش المشترك والمصالح المتبادلة والأمن والاستقرار والازدهار والمساواة، وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، بعيداً عن هيمنة القوى الفاشية والتي تقودها أمريكا والصهيونية العالمية، وتنفذها دول إقليمية وعلى رأسها تركيا الأردنية والسعودية وقطر والأردن وغيرها.

كلمة أخيرة: بعد مرور أربع سنوات على الأزمة الوطنية في بلدنا، يتطلب الإسراع للخروج من دوامة العنف والدمار بالذهاب إلى حل سياسي شامل يقضي على الإرهاب ويؤمن التغيير الوطني الديمقراطي الجذري الشامل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وديمقراطياً.

هذا وقد وقف مجلس الشعب السوري دقيقة صمت حداداً على أرواح ضحايا مجزرة الشعب الأرمني الصديق في ذكره المئة.

حوض الغاب

إدارة المياه - الخطة المركزية.. ومشاكل القطاع الزراعي



■ حماة - مراسل فاسيون

فاسيون تستعرض مداخلات الندوة وأهم ما جاء فيها.

سهل الغاب امتداده وميزاته

يقصد بحوض الغاب الزراعي الرقعة المستثمرة زراعياً والممتدة من مناطق شيزر والشير شرقاً حتى سفوح الجبال الغربية غرباً، ومن الزيارة والقرقور شمالاً إلى المحروسة جنوباً. هذه المساحة الجغرافية ينطبق عليها بالمعنى العلمي تسمية حوض انطلاقاً من كونها منطقتة منخفضة والانصباب والجبال المحيطة وخاصة الصخرية منها «جبل الزاوية» - الشيخ غضبان - جبال مصيف»

التكثيف الزراعي والتأثير على التربة

على الرغم من خصوبة تربة الغاب إلا أن الندوة أشارت أيضاً إلى العامل الرئيسي المؤثر سلباً على التربة في المنطقة، والمتمثل بالتكثيف الزراعي للمحاصيل ذاتها وتأثير انحسار التنوع على خصوبة التربة، بالإضافة إلى تأثير الأسمدة الكيماوية، وكثافة المبيدات وغياب الرقابة على أنواعها.

وحول هذا قدمت مداخلة مهمة لفت فيها باحث زراعي الانتباه إلى أن الزراعات المتكررة للمحصول نفسه تؤدي إلى تغير المخزون الغذائي في التربة وهو ما يحصل منذ سنوات، وبناء عليه دعا المختص إلى إعادة تصنيف التربة في منطقة الغاب وزيادة التنوع والوقوف على المخزون الغذائي.

المياه 750 مليون

متر مكعب سنوي

يعتبر حوض الغاب من أغنى الأحواض السورية بالمياه من حيث تنوع موارده المائية والتي يمكن إجمالها كما يلي:

- الأمطار حيث تبلغ معدلات الهطولات المطرية بين 350 إلى 1200 مم.
- الينابيع: لازالت ينابيع منطقة الغاب تعطي 100 مليون متر مكعب من المياه.
- السدود أقيمت ضمن المنطقة مجموعة من السدود سعته التخزينية الافتراضية 225 مليون متر مكعب ولكن بسبب سوء الإدارة فإن التخزين الفعلي لا يتجاوز 54 مليون متر مكعب فقط، وهذا بعد انهيار سد زيزون البالغة سعته 70 مليون متر مكعب.

● الأبار مصدر ومورد هام للمياه حيث كانت تؤمن الاحتياج المائي لـ 25000 هكتار في منطقة طار العلاء، كما كانت الأبار تقدم وسطياً 40 مليون متر مكعب مياه للاستخدام في مزارع الأسماك. في الوقت الحالي معظم هذه الأبار خرج من عملية الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وعدم توفر الكهرباء، ليتراجع الإنتاج بشكل كبير في المناطق المروية بمياهها.

إن المعدل السنوي لهذه المصادر المائية هو 750 مليون متر مكعب وهو المقدار للاستثمار. استثمار المياه بنسبة 35% فقط!

أشار المدخلون إلى سوء إدارة الموارد المائية المتوفرة، حيث أن حجم الاستثمار الفعلي للموارد المائية قبل الأزمة كان 65 مليون متر مكعب فقط، وهذا الرقم يشكل 35% من حجم الموارد المائية المتاحة، حيث يتوجب الوصول إلى مستوى استثمار الموارد المائية بنسبة 85%.

السياسات والمشاريع الدولية

ركز المدخلون من مزارعين ومختصين على آثار ونواقص السياسات الزراعية، انطلاقاً من غياب سياسات التسويق الزراعي، وتراجع الدعم، وصولاً إلى مناقشة آلية وضع الخطط الزراعية، التي ما زالت تخضع للقرار الشمولي المركزي دون النظر إلى الواقع الزراعي واحتياجاته وبالتالي إمكانيات التنفيذ، وأهم معيقاتها تفتت الحيازات وعدم طرح حلول عملية لهذه الظاهرة.

لم يناقش القائمون على السياسات الزراعية هيكلية الخطط في منطقة الغاب، إلا عندما اقترحت الأمم المتحدة ومنظمة الفاو ما سمي بمشروع «أغروبوليس». بحسب المجتمعين، فإن هذا النوع من المشاريع كان يستهدف إضعاف المحاصيل الاستراتيجية في المنطقة، ويستهدف سياسات الدعم الحكومي الذي كان متاحاً لها، وخصوصاً أنه يقوم على منهجية التمويل من خلال الاعتماد على المنح بجزء كبير منه، وعلى التنافسية عوضاً عن القطاع المدعوم، وتتركز طبيعة المساعدات فيه على «توفير خبراء دوليين ومحليين وفرق دعم فني وتدريب من خبراء منظمة الفاو» بحسب تصريحات لعدال سفر وزير الزراعة الأسبق في 2009.

المشاريع الصغيرة الريفية

اقترح أحد المدخلين أنه من الممكن استثمار مساحات لا تؤثر على الزراعات الاستراتيجية، تزرع بمحاصيل نوعية ذات عائدية عالية، ومن أمثلتها تربية النحل، وزراعة الفطر حيث أثبتت تجربة منطقة السلمية إمكانية الوصول إلى

إنتاج 13 طن من الفطر بكلف قليلة، وباعتماد على مواد متوفرة في المنطقة. بالإضافة إلى الوردة الشامية وهو محصول مروى مجدي ومدرد للدخل وفرص نجاحه مؤكدة حيث يقدر إنتاج الدونم بـ 500 كيلو غرام وبسعر 300 ل.س للكيلو غرام، والوردة الشامية أحد الميزات المطلقة أي التي لا تتواجد إلا في البيئة الطبيعية السورية.

التسميد الأخضر والأصناف الجديدة

الطرق الزراعية المتبعة في منطقة الغاب أصبحت قديمة، ويجب اعتماد الطرق الحديثة في الزراعة، وبدلاً عن الأسمدة الكيماوية من الممكن اعتماد التسميد الأخضر أو العضوي لتعويض احتياجات التربة. مداخلة أخرى لأحد الباحثين أشارت إلى ضرورة تفعيل دور المراكز البحثية لإيجاد أصناف من البنزور بديلة عن الأصناف الحالية، التي ظهرت فيها بعض العزلات الوراثية، وضرورة أخذ مجموع العوامل المؤثرة في تبني صنف بذار، وعدم اتباع سياسة تميم الأصناف.

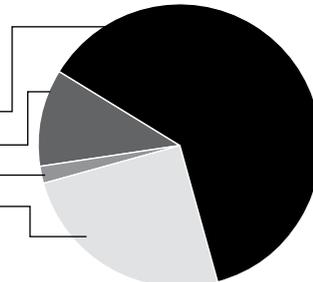
الثروة الحيوانية المتراجعة

أحد الأطباء البيطريين قدم مداخلة حول الثروة الحيوانية في سهل الغاب، معتبراً أنه يمكن تقديرها بحوالي: 200 ألف رأس غنم - 35 ألف رأس بقر - 65 ألف رأس ماعز كما يوجد 25 مزرعة دواجن قسم صغير منها يعمل حالياً. تتراجع أعدادها بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف ونقص كمياتها، وسوء خطاتها، بالإضافة إلى التصدير والتهرب.

توزيع مساحات الأراضي في حوض الغاب

- المساحة الإجمالية لحوض الغاب 141000 هكتار
- أراضي قابلة للزراعة ومستثمرة 87000 هكتار - 62%
- مساحات غير قابلة للزراعة 14000 هكتار - 11%
- مروج ومراعي 3000 هكتار - 2%
- غابات طبيعية وأحراج 37000 هكتار - 25%

ملاحظة: الأراضي المروية تمثل 90% من الأراضي القابلة للزراعة والمستثمرة.



تتيح الطبيعة موارد مائية لحوض الغاب تكفي محافظة حماه بأكملها وتستثمر الحكومة 35% منها فقط.

الهجرة.. وتهديد استقرار الزراعة

قدم مزارعو المنطقة الحاضرون مداخلات هامة عن واقع الإنتاج إلا أنها ركزت على المشكلة الرئيسية المتمثلة بهجرة الشباب للزراعة بسبب انعدام الجدوى الاقتصادية، ونستعرض بعض أقوالهم:

● ارتفاع كلف الإنتاج والمردودية الضعيفة للأرض، دفع بالكثير من الفلاحين وأولادهم لهجرتها والذهاب إلى المدن أو بلدان أخرى للبحث عن لقمة العيش.

● تفتت الملكيات الزراعية وفشل الجمعيات الفلاحية بالقيام بدورها، والسياسات الزراعية التي اتبعت، والتي كانت مجحفة بحق الفلاح لعبت الدور الأساسي في هجرة الفلاحين وأولادهم لأرضهم.

● كنت أربي الأغنام، ولقد سرقت عدة مرات وأعدتها، ولكن اليوم جاء من يسرق أولادنا منا فمن يعيدهم؟! حيث لم تعد الظروف قادرة على إقناعهم بجدوى الزراعة.

اعتباراً من أول نيسان: رفع أسعار

وسطي ارتفاع مجمل الخدمات 30%

أكد وزير الاتصالات بأن الزيادة الأخيرة الحقيقية تقل عن 20 بالمئة، على الرغم من أن أرقامه التي أعلنها في تصريحاته للإعلام المحلي تناقض هذه النسبة. حيث أعلن الوزير بأن 70% من إيرادات الشركتين تأتي من الاتصالات الخليوية للخطوط مسبق الدفع (بطاقات التعبئة)، وهذه قد رفعت أسعارها بحسب الوزير بنسبة 20%، أما 20% من الإيرادات تأتي من الخطوط لاحقة الدفع وهذه قد رفعت أسعارها بنسبة 30%، أما 10% من الإيرادات فتأتي من الإنترنت، والذي لم يصرح الوزير عن نسبة رفع أسعاره، البالغة 50% هذه المرة، بعد أن رفعت بنسبة 100% في عام 2013. في إعلان الشركتين تظهر الأرقام الفعلية للزيادة، وسنضيف إليها نسب هذه الزيادة.

نسبة الارتفاع	بعد الرفع	قبل الرفع	مسبق الدفع
20%	9	7,5	من خليوي-إلى خليوي
26%	12	9,5	من خليوي-إلى ثابت
30%	6,5	5	من خليوي-إلى خليوي
26%	12	9,5	من خليوي-إلى ثابت
50%	6 ل.س 1 ميغا	4 ل.س 1 ميغا	مسبق ولاحق الدفع

- وسطي الرفع لمسبق الدفع (بطاقات التعبئة): 23%
- وسطي الرفع للاحق الدفع (الخطوط): 28%
- ارتفعت تكلفة المكالمات الخليوية بأنواعها بأكثر من ربع التكلفة السابقة
- وسطي رفع أسعار المكالمات الخليوية هو: 25,5%
- مجمل ارتفاعات الأسعار لخدمات الخليوي، والإنترنت تبلغ: 30,4%.
- أي أن تصريح الوزير عن نسبة رفع الأسعار هو الحد الأدنى فقط والبالغ 20%، بينما باقي الزيادات في الخدمات الأخرى هي أعلى من تلك النسبة.

النفقات هي الزريعة؟.. ولكنها تقلصت!

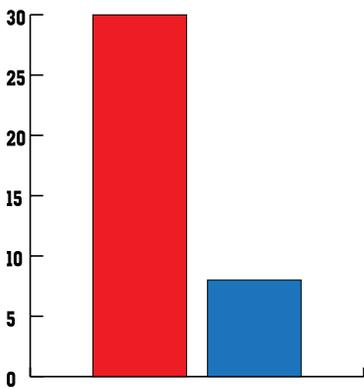
تبين أرقام الشركات في عام 2014 أن النفقات التشغيلية لم تزد إلا زيادة طفيفة في شركة mtn، بينما تراجعت في شركة سيرياتيل ليكون نمو النفقات التشغيلية الوسطي للشركتين لا يتعدى 8%، بينما نمت إيرادات الشركتين بشكل استثنائي نتيجة رفع الأسعار في نهاية عام 2013 ليبلغ النمو الوسطي في 2014: 30%.

■ ازدادت إيرادات mtn في النصف الأول من 2014 بمقدار 6,9 مليار ل.س، مقابل زيادة في مصاريف التشغيل لا تتجاوز 819 مليون ل.س، عن الفترة ذاتها من عام 2013.

■ ازدادت إيرادات سيرياتيل في النصف الأول من 2014 بمقدار 7,88 مليار ل.س، بينما انخفضت مصاريف التشغيل في سيرياتيل بمقدار 2,4 مليار ل.س، عن الفترة ذاتها من عام 2013.

في النصف الأول من 2014

- نمو إيرادات الشركتين بوسطي 30%
- زيادة النفقات التشغيلية وسطي 8%



37 مليار ليرة إضافية و159 مليار ل.س الإيرادات الجديدة القادمة..

الشركات، من مسبق الدفع، ولاحق الدفع، ومن الإنترنت بالشكل التالي:

■ 105 مليار ل.س إيرادات مسبق الدفع في العام القادم

حيث أن 70% من الإيرادات الإجمالية في 2014 تأتي من مسبق الدفع أي بلغت: 85,4 مليار ل.س، وستزداد بنسبة 23% أي 19,6 مليار ل.س إضافية، ويصبح المجمع 105 مليار في العام القادم.

■ 31,2 مليار ل.س إيرادات للاحق الدفع في العام القادم

وحيث أن 20% من الإيرادات الإجمالية في 2014 تأتي من للاحق الدفع أي بلغت: 24,4 مليار ل.س، وستزداد بنسبة 28% أي 6,8 مليار ل.س إضافية، فيصبح المجمع 31,2 مليار ل.س.

■ 18,3 مليار ل.س إيرادات انترنت 3G

حيث أن 10% من الإيرادات الإجمالية في 2014

أعلنت شركة mtn مجمل إيراداتها في عام 2014 والتي بلغت 53 مليار ل.س، بينما لم تعلن سيرياتيل إلا إيراداتها لحد الشهر التاسع من عام 2014 والتي بلغت 52 مليار ل.س، نضيف إليها تقديراً لإيرادات الأشهر الثلاثة الأخيرة: 17,3 مليار «بناء على تقدير وسطي الإيرادات في كل ربع عام» وبناء عليه:

■ 122 مليار ل.س: مجموع إيرادات الشركتين في عام 2014 «17,3+52+53».

وبناء على تصريح الوزير ستزداد إيرادات

قياس تكاليف الاتصالات دون نسبها إلى الأجور يعتبر تضليلاً فتكاليفها في سورية 40% من الحد الأدنى لأجور السوريين مقابل 8,3% من أجور المصريين و6,3% في الأردن و3,5% في الإمارات



«الوزير» يتبنى التبرير!

■ عشتار محمود

زادت الحكومة أسعار خدمات الخليوي والإنترنت المقدمة من قبل شركتي الاتصالات الخليوية المشغلين mtn، وسيرياتيل في سياق عمليات زيادة مستويات الأسعار لكافة الخدمات والمواد التي تشارك الدولة بوضع أسعارها.

ويأتي القرار بعد طلب الشركتين رفع أجور المكالمات منذ 4 أشهر، ونقل الطلب إلى الجهات المختصة لتدرسه الوزارة والهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات، وانتهى المقترح إلى اللجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء التي أقرت الأسعار الجديدة، ووافقت على طلب الشركتين.

تم الإعلان من قبل الشركتين، معنوياً (يرجى تفهمنا) لضرورات الظروف الراهنة والحفاظ على مستوى الخدمة. كأننا نملك خيار القبول أو الرفض في ظل احتكار الخدمة الضرورية من قبل الشركتين، وانفلات يد الليبراليين الاقتصاديين وأصحاب القرار في الاقتصاد السوري في رفع أسعار كل شيء.

تبنى وزير الاتصالات الدكتور محمد غازي الجبالي تبرير القرار، في لقاءين صحفيين أحدهما لوكالة سانا بتاريخ 24-3-2015، والآخر لصحيفة الوطن بتاريخ 25-3-2015.

وبالإجمال فإن مبررات رفع السعر كما يطرحها وزير الاتصالات، قائمة على فكرة زيادة نفقات الشركتين في الظروف الحالية، حيث عزا ارتفاع التكاليف «إلى ارتفاع نفقات شركات الخليوي وخاصة أنهم استثمروا بالطاقات المتجددة، كما تعرض جزء كبير من شبكتهم للتخريب واضطروا لتجديدها إضافة إلى كون نفقاتهم بالقطع الأجنبي بينما إيراداتهم بالليرة السورية، وبالتالي أصبح من الصعب الموازنة بين النفقات والإيرادات».

إن عمليات رفع الأسعار في الظروف الحالية لم تعد تحتاج إلى مبررات من الحكومة، حيث اتضح لكافة السوريين بأنه قرار سياسي-اقتصادي وتوجه لا رجعة عنه شمل الاتصالات وغيرها. ولذلك دون أن نطيل الرد على تبريرات وزير الاتصالات، ينبغي لفت الانتباه إلى أن الحكومة ممثلة بوزارة الاتصالات، تضع نفسها في موقع المحافظ على نسبة الأرباح والإيرادات العالية، لأكثر الشركات ربحاً وتمركزاً واحتكاراً في سورية، وليس من شأن السوريين أو «حكومتهم» الحفاظ على توازن نفقات وإيرادات الشركتين، أو الحرص على عدم تراجع نسبتها! أما الحديث عن استثمار الشركتين في «الطاقات المتجددة» لا يعدو أن يكون «دعائية»، وليس من شأننا تحمل تكاليف تبديل الشركات لطريقة توليد الطاقة لمراكز التغطية الخاصة بها، سواء كانت بالطاقة الشمسية أم غيرها!!

أما ما يخص النفقات بالدولار والإيرادات بالليرة، فكان الأخرى بالوزير أو أصحاب القرار أن يحرصوا على تعب السوريين وعملهم الضائع، نتيجة تراجع قيمة أجورهم التي يحصلونها بالليرة، وبقيمة حقيقية واهية ومترجعة يوماً بعد يوم، نتيجة رفع الأسعار حكومياً، ورفع الأسعار من قبل أصحاب الربح الكبير، الذين يملكون حرية وفرصة تحويل إيراداتهم المحصلة بالليرة إلى دولار أو غيره، مسبباً بذلك ضمان قيمة إيراداتهم وتخفيض قيمة الليرة والمضاربة عليها!!

بكل الأحوال في تصريحات الوزير ميل واضح لمصلحة أصحاب الربح الكبير، وفيها أيضاً مغالطات بالأرقام والنسب، قد يفيد توسعنا بها وتدقيقها في تحفيز الحكومة على مزيد من «الشفافية» في التعاطي مع أرباح وأرقام القطاع الهام!!

الخليوي بمقدار ربع السعر.. والانترنت بنصفه!

الخاص بمجمله، كما أنه في كثير من الحالات استثنى عقود التشغيل في القطاع العام.

تكاليف خليوي وانترنت 3G 40% من الحد الأدنى للأجور

قبل رفع الأسعار كان على صاحب الأجر أن يتكف 2000 ل.س من الحد الأدنى للأجور البالغ 13670 ل.س، ليتكلم عبر الخليوي بمقدار 285 دقيقة، ولينفق على انترنت الجيل الثالث 2 جيجا بايت بمقدار 2000 ل.س، وكانت التكاليف الإجمالية من الحد الأدنى للأجور تبلغ 30%.

بينما كانت النسب في الدول الأخرى على الشكل التالي: مصر: 8,3%- الأردن: 6,3%- الإمارات: 3,5%.

اليوم بعد رفع الأسعار فإن تغطية هذه الخدمات ذاتها، تكلف صاحب الأجر السوري التالي:

■ 2510 ل.س: لحوالي 285 دقيقة اتصال شهرية، بعد زيادة أسعار المكالمات بنسبة 25,5%؛ وهي نسبة 18,3% من الحد الأدنى للأجور السوري.

■ 3000 ل.س: لانترنت 2 جيجا بايت شهرياً، بعد زيادة أسعار انترنت الجيل الثالث بنسبة 50%؛ وهي نسبة 22%.

■ 5510 ل.س المجموع، وبالتالي فإن السوريين يحتاجون إلى إنفاق 40% من الحد الأدنى للأجور لتغطية تكلفة خدمات، بالحد الأدنى اتصالات خليوي، وانترنت 3G.

■ إذا احتسبنا الحد الأدنى للأجور بمقدار 17670 ل.س، أي مضافاً إليه التعويض 4000 ل.س، فإن النسبة تكون 31% وتبقى الأعلى بين الدول العربية التي جرت المقارنة معها.

لم تعد خدمات الاتصال الخليوي، والانترنت رفاية، بل تحولت إلى ضرورة، ومؤشر من مؤشرات التنمية، وإن تكاليفها المرتفعة في سورية تعيق تحقيق هذا المؤشر التنموي، وتضيف على كاهل أجور السوريين الواهية تكاليف وأعباء إضافية، وتدفع السوريين إلى تقليص استهلاكهم، والمفارقة الكبرى أن هذه الأسعار المرتفعة، تتحقق على شكل أرباح خيالية لقلّة قليلة، وصلت في عام 2014 إلى 11,4 مليار ل.س لـ أربعة فقط من كبار المساهمين، وبينما ستصل في العام القادم إلى 14,9 مليار ل.س، بالحد الأدنى.

تأتي من الانترنت أي بلغت: 12,2 مليار ل.س، وستزداد بنسبة 50% أي 6,1 مليار ل.س إضافية، فيصبح المجمال 18,3 مليار ل.س.

■ 154,5 مليار ل.س: مجمل إيرادات العام القادم إذا افترضنا أن المبيعات وعدد المشتركين لن يزداد، وهذا افتراض غير منطقي.

■ 159,1 مليار ل.س: الإيرادات الفعلية القادمة وذلك بعد إضافة معدل نمو الإيرادات الوسطي البالغ 3% سنوياً بحسب تصريح الوزير.

■ 30% هو معدل نمو الإيرادات الإجمالية المتوقع خلال عام قادم نتيجة ارتفاعات الأسعار، وذلك بافتراض نمو الإيرادات بالحد الوسطي 3% الناجم عن زيادة عدد المشتركين.

التكاليف لا تحتسب إلا بالقياس للأجر

يستهن وزير الاتصالات في لقائه بتاريخ 25-3-2014 قياس تكاليف قطاع الاتصالات على المواطنين مع الأجر، ويصر بأن قياس التكاليف يجب أن يكون بالأرقام المطلقة.

وهذا الإصرار يعكس عدم الرغبة في إجراء المقارنة مع الدول المجاورة وتكاليف الاتصالات الخليوية والانترنت على مواطنيها بالقياس إلى أجرهم، وبين التكاليف التي يتكبدها السوريون على هذه الخدمات الضرورية بالقياس إلى أجرهم المتواضع.

وهي الطريقة التي قاست بها «فاسيون» سابقاً تكاليف قطاع الاتصالات الخليوي والانترنت على السوريين، ليتبين قبل رفع الأسعار، أن السوريين يتحملون التكاليف الأعلى بالقياس إلى أجرهم، وبالتالي الأسعار الحقيقية الأعلى. وأي قياس آخر للأسعار فقط دون ربطها بالأجور، هو تضليل مطلق يهدف إلى التسيويق لمقولة: «التكاليف المعيشية في سورية لا تزال الأخفض» والتي تبرر رفع الأسعار، والتي تتناسى أن الأجر هو الأخفض بالمطلق أيضاً!

ينبغي الإشارة إلى أنه يتم في هذا القياس الاعتماد على الحد الأدنى للأجور البالغ 13670 ل.س، الذي يجب أن يكون وفق الدستور السوري، كافيًا لتغطية كل حاجات المعيشة الأساسية المحددة في سلة الاستهلاك، والتي تعتبر الاتصالات جزءاً منها. أما بالنسبة لتعويض 4000 ل.س فإنه لا يعتبر زيادة على الحد الأدنى للأجور، لأنه لم يطبق في القطاع



إخفاء صيغة عقد الخصخصة.. والدلائل تقول أنها «صفقة رابحة»!

في اليوم الأخير من عام 2014 تم ترخيص شركتي الخليوي المشغلتين في سورية، أي تم إلغاء عقد BOT السابق. وفي الفروقات بين العقدين تكمن عملية خصخصة جزء هام من شبكة الخليوي، التي يقول وزير الاتصالات بأن الحكومة ترفضها كلياً. فعقد BOT كان ينص على أن ملكية شبكة الخليوي للدولة، أما الشركتين فتقومان بتشغيلها وتحصلان على نسب من الإيرادات وبالتالي الأرباح كتعويض، ومع نهاية مدة العقد يجب أن تعود عملية التشغيل والإدارة للدولة، وبالتالي الإيرادات إلى الدولة بشكل كامل.

قبل نهاية مدة العقد في 2015، تم تبديله واللجوء إلى الصيغة الجديدة، وهي عقود ترخيص، والتي تنص على أن الدولة لا تملك شبكة الخليوي التي تشغلها الشركات، وبالتالي لا يحق لها استردادها بعد أن تصبح ملكاً للشركتين، ويترتب على ذلك أن تدفع الشركات مبالغ تعويضية، وتتقلص حصة الدولة من الإيرادات أو تلغى.

الحكومة لم تر نفسها مضطرة لتوضيح للسوريين كيف تصرفت بالمال العام في مسألة ترخيص قطاع الاتصالات الخليوية، فلم تعلن الحكومة ما المبالغ التعويضية التي دفعتها الشركتان، ولم تعلن إلى أي حد تقلصت حصة الدولة من الإيرادات، وهي مطالبة بذلك، لأن ما تتصرف به هو المال العام، الذي يعتبر عمل السوريين وإنتاجهم وضرائبهم مصدره الأساسي.

إلا أن الصيغة التي كانت متداولة في عام 2010 مع بداية الحديث عن ترخيص الشركات، كانت تقول بأن المبالغ التعويضية التي ستدفع هي 2 مليار دولار، وتتقلص حصة الدولة إلى 25%، عوضاً عن 50% في العقد السابق.

فهل هذه هي الصيغة التي طبقت؟ انطلاقاً من تصريحات وزير الاتصالات الذي أشار إلى أن الدولة ستحصل 10 مليار ل.س تقريباً من رفع الأسعار، فإن 10 مليار ل.س تعادل تقريباً ربع زيادة الإيرادات الإجمالية المتوقعة في العام القادم ما يعزز بأن احتمال أن حصة الدولة قد تراجعت إلى 25%.

يضاف إلى ذلك معلومات حصلت عليها فاسيون أشارت إلى أن الشركتين بعد الترخيص قد دفعتا مبلغ 2 مليار دولار، ولكن بالليرة السورية، وبسعر صرف عام 2010 أي 50 ل.س، أي دفعتا مبلغاً مقداره: 100 مليار ل.س.

بينما يفترض أن تدفع الشركتان مبلغاً مقداره 400 مليار ل.س كتعويض، وفق سعر الصرف «200 ل.س/\$».

إذا ما كانت هذه الصيغة هي المطبقة وفق ما تشير إليه الدلائل والمعلومات، فإن شركتي الخليوي المشغلتين حصلتا على «صفقة العمر»، وهي ملكية 75% من شبكة الاتصالات الخليوية المستثمرة إلى اليوم، مقابل مبلغ يعادل بدولار اليوم 500 مليون دولار. لتكون صفقة الاتصالات في سورية واحدة من أرخص صفقات خصخصة ثلاثة أرباع المشغل من القطاع، وليستفيد كبار الرابحين في الشركة من تراجع قيمة الليرة، ويشتروا بربع القيمة، ويحصلوا على دفاع حكومي مستميت لاستمرار رفع الأسعار!

الأرباح 14,9 مليار ل.س

بمقدار 2,3 مليار ل.س، بنسبة 30% وهي نسبة نمو الإيرادات الإجمالية لتبلغ أرباحهم الصافية في العام القادم: 9,9 مليار ل.س.

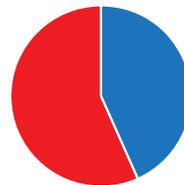
■ 5 مليار ل.س لشركتين أجنبيتين في mtn تمتلك شركتان أجنبيتان هما «تيلي انفس»، انفسكوم موبايل كومينيكيشن» نسبة 96,4% ممثلتان بعضوي مجلس إدارة، وقد حصلتا على أرباح صافية في 2014 تبلغ بالتقريب: 3,85 مليار ل.س، وستنمو في العام القادم بمقدار 1,1 مليار ل.س، بنسبة 30% وهي نسبة نمو الإيرادات الإجمالية لتبلغ أرباحهم الصافية في العام القادم: 5 مليار ل.س.

الأرباح الصافية لكبار المساهمين في كل من الشركتين ستزداد بطبيعة الحال مع زيادة إيرادات الشركتين، حيث يمتلك أربعة من أعضاء مجلس الإدارة في الشركتين نسب عالية من الأسهم، وبالتالي يحصلون على نسبة من الأرباح الصافية بمقدار حجم ملكيتهم. فمن هم، وما نسب ملكيتهم، وما هي أرباحهم في العام الماضي وبكم ستزداد بعد رفع الأسعار؟

■ 9,9 مليار ل.س لشخصين في سيرياتيل يملك كل من رئيس مجلس الإدارة ونائبه نسبة 56,8%، وقد حصلوا على أرباح صافية في 2014 تبلغ بالتقريب: 7,6 مليار ل.س، وستنمو في العام القادم

حصة رئيس مجلس الإدارة ونائبه: 56,8%

جهتان أجنبيتان في mtn: 96,47%



ربح صافي للعام القادم يصل 14,9 مليار ل.س

ملف إعادة الإعمار في سورية «3»:

أفغانستان: المساعدات.. طفرة النمو وشروط الدول المانحة!



■ سامر سلامة

اليوم سنتوقف عند دور المساعدات الدولية وخطرها على الاقتصاد الأفغاني في مرحلة إعادة الإعمار، إلى جانب تكييف الاقتصاد لصالح الغزو ومفرزاته، وسنكمل في حلقات لاحقة عن دور الفساد والمنظمات غير الحكومية (NGO'S). وستعتمد قاسيون في قرائتها هذه على المراجع العلمية التالية:

1. Peace through Reconstruction: An Effective Strategy for Afghanistan «GRACIANA DEL CASTILLO» Spring- Summer 2010
2. Rebuilding from War: Economic Reconstruction in Post Conflict State. «GRACIANA DEL CASTILLO» 31 May 2011

لقد بلغ مجموع أموال المساعدات في الاقتصاد الأفغاني خلال ستة أعوام، بين عامي 2002 و2008، حوالي 13 مليار دولار موزعة على المانحين المبيينين في الشكل المبني على بيانات وزار المالية الأفغانية.

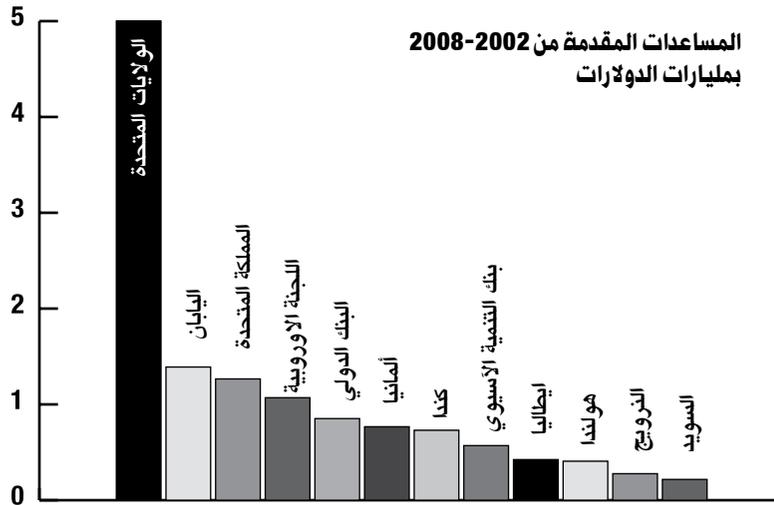
عرضت قاسيون في العدد «695» في تغطيتها لملف إعادة الإعمار في سورية شيئاً من التجربة الأفغانية، وتوقفت عند دور الغزو الأمريكي في تكييف الاقتصاد الأفغاني في مراحل إعادة الإعمار، حيث صارت أفغانستان أشبه بقاعدة عسكرية أمريكية، بمواجهة ميليشيات مسلحة، ناهيك عن القوات الحكومية، وكانت وظيفة النشاط الاقتصادي بغالبيتها هي خدمة القوات المحتلة أو الميليشيات هناك ومهمات "حفظ الأمن".

وترى الخبرة في شؤون البلدان المأزومة نتيجة الكوارث الطبيعية والصراعات والأزمات المالية، كراسيانا ديل كاستيللو، في ورقتها البحثية «إعادة بناء ما بعد الحرب: إعادة الإعمار الاقتصادي في الدول ما بعد الحرب» أن حجم المساعدات الكبير، الذي ثالثه أفغانستان نتيجة حتمية للأزمات ذات الطابع الأمني والصراع المسلح: «وفي نهاية الأزمات، وتحديدًا ذات الطابع الأمني، والتي تأخذ النفقات العسكرية الجزء الأكبر منه، تخرج البلدان غالباً دون أي دخل أو إنتاج أو مخرجات، وبالتالي لا يمكنها الاستثمار، ما يجعلها تعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية حتى في نفقاتها الجارية».

ينبغي أن تتجه هذه المساعدات إلى قطاعات الإنتاج ناهيك عن ضرورة التمييز بين «المساعدات الإنسانية» و«مساعدات إعادة الإعمار»

معايير اقتصادية غير واقعية!

وتتقدد ديل كاستيللو، وإن بشكل غير مباشر، منطق تعامل الدول المانحة مع المساعدات الممنوحة للدول المنكوبة، فهي ترى أن ربط هذه المساعدات بسياسات اقتصادية غير عملية على صعيد الاقتصاد الكلي، كسياسات «عدم التوسع في الإنفاق العام» و«الإصرار على استقلالية المصرف المركزي»، يضعف من دور الحكومات الوطنية في تلك الدول، كما ترى أن: «تأخير المساعدات في انتظار أن تصبح تلك الحكومات ذات كفاءة إدارية أعلى هو ذو عواقب مأساوية». إن هذه الإشارات تؤكد على فكرة لم تصغها الباحثة، ألا وهي إشكالية ربط المساعدات بإملاءات وشروط اقتصادية معيارية لا يمكن تأمينها في ظروف ما بعد الحرب، وإن فرضها بهذا الشكل هو إما ذريعة لمنع المساعدات، أو مسعى من الدول المانحة لإضعاف الحكومات المحلية وتكييف اقتصاداتها مع رغبات «المانحين»!

المساعدات المقدمة من 2002-2008
بمليارات الدولارات

مع الاستمرار بتأمين المساعدات الإسعافية والإغاثية. وتعمل كل ذلك بضرورة «إعادة تقييم دور الجهات المانحة التي تقوم في كثير من الأحيان بتمويل مشاريع يديرها خبراءهم ومنعقدون خاصون بهم، فذلك يضعف الحكومة، ويخلق استياءً عند الناس ويجعلهم يعتمدون على المساعدات. وعلى النقيض من ذلك، يمكن دعم الموازنة لنفقات محددة، تشمل الإعانات وبرامج دعم الأسعار، وتنشيط القطاع الزراعي والأنشطة كثيفة العمالة... بالإضافة إلى الدعم التقني والإئتماني ومنح صاردات البلدان المنكوبة تفضيلاً في أسواق الدول المانحة».

نمو يفوق الصين!!

ورغم أن معدل النمو في أفغانستان بلغ أكثر من 10% في عام 2005، وبوسطي نمو 12% خلال الفترة 2001-2010 وهو أعلى من معدلات النمو الصينية البالغة 11%، وذلك بسبب الكميات الكبيرة من المساعدات والوجود الأجنبي الكبير، إلا أن ذلك لا يعد مؤشراً إيجابياً على الاقتصاد طالما أن المساعدات هي السبب الرئيسي في طفرة النمو تلك، وذلك وفقاً لما رآته ديل كاستيللو في مقالها «السلام من خلال إعادة الإعمار: استراتيجية فعالة لأجل أفغانستان»، وخصوصاً أن 75% من هذه المساعدات كانت خارجة عن سيطرة الحكومة.

بين السنارة والسمة!

لم تتوقف كاستيللو عند إدارة هذه المساعدات وشروطها فقط، بل أيضاً عند طرق توظيفها، حيث ترى أن حصر هذه المساعدات بتأمين المواد الاستهلاكية هو أمر سيء، لذا ينبغي أن تتجه هذه المساعدات إلى قطاعات الإنتاج، ناهيك عن ضرورة التمييز بين «المساعدات الإنسانية» و«مساعدات إعادة الإعمار» وذلك لضمان عودة النشاط الاقتصادي والنمو المستدام

خلاصة:

لقد وضح هذا الجانب من تجربة إعادة الإعمار الأفغانية خطر المساعدات الدولية على الاقتصاد، فهو وإن سمح بطفرة في النمو، إلا أنه يعزز الجوانب الاستهلاكية على الجوانب الإنتاجية في الاقتصاد، ما خلق ميلاً للاعتماد الطويل على هذه المساعدات وتكييفاً للاقتصاد. وفق هذه المساعدات، في الوقت الذي ينبغي أن تكون هذه المساعدات ذات مردودية أعلى فيما لو استخدمت في دعم الإنتاج والأسعار. كما تعزز المساعدات من هيمنة الدول المانحة، عبر فرض شروط اقتصادية. ووضحت هذه التجربة تناقض دور الدول المانحة ومساعداتها مع دور الحكومة المحلية، الذي يؤدي تعزيره وهيمنته على المساعدات إلى خلق شروط أفضل لإعادة الإعمار وإعادة السلام.

دور حاسم للدولة



رغم عدم القدرة على الاستغناء عن المساعدات بشكل كلي، تستنتج كاستيللو، ضرورة الإنتهاء من نظام المساعدات الموازي الخارج عن سيطرة الحكومة، وأن دور الدولة حاسم في استمرار برامج المساعدات، وينبغي على وكالات المساعدات دعم برامج المساعدات الحكومية، وينبغي الاعتماد على المشتريات والمنتجات ذات المدخلات واليد العاملة المحلية.

استطلاع قاسيون من الشارع:

أجور بخسة وتقشف صارم وإرادة الحياة!

أعمال غير شرعية

الظروف تدفع الأسر السورية إلى السعي الدائم لزيادة مصادر دخلها، والطريقة الرئيسية هي اللجوء إلى تخفيض نفقات الأولاد، وذلك بدفعهم إلى سوق العمل، وتبدأ هذه الظاهرة من لجوء أغلب الطلاب الجامعيين بالعمل مع دراستهم، ليهجروا دوامهم وجامعاتهم ويعملوا 8-9 ساعات يومية بأجور تتراوح بين 12-25 ألف ليرة بحسب المدينة، وطبيعة العمل، بعضها أجور ثابتة، وأخرى تعتمد على «البقيش»، ويوم عطلة واحد، وهذا النوع من العمل يعتبره وحيد وهو جامعي يعمل في أحد مقاهي في العاصمة: «أراه عملاً مؤقتاً بينما يراه زملائي في العمل ممن لم يستطعوا دخول الجامعة، أو المراهقين الذين تركوا دراستهم، يرونه عملاً ثابتاً ورغم أنه يؤمن المصروف الشهري لشباب أو فتاة في العشرين من العمر، إلا أنه لا يقدم أي ضمان للمستقبل».

أما عن ظاهرة عمل الأطفال المتفشية بوضوح، فمن حالات عمل الأطفال إلى جانب دراستهم والتي تؤدي في أغلب الحالات إلى ترك الدراسة لاحقاً، كحالة عدي الطفل المهجر من دير الزور إلى ريف دمشق الذي قال: «أداوم على فرن الخبز في الصباح الباكر قبل دوام المدرسة، وأحصل على ربات خبز بربح 5-10 ليرة في الربطة».

أما الأطفال «المتفرغين» للعمل بجانب الأفران فإن دخلهم اليومي يصل إلى 500 ليرة، وهذا حال وليد الطفل ابن العاشرة الذي ترك عمله السابق في محل لتصليح السيارات للعمل عند الفرن. ويبدو ذلك مجدياً لأسر لا تستطيع إعالة وتعليم أطفالها، أو ترى أن الظروف ستدفعهم إلى الانخراط في سوق العمل عاجلاً أم آجلاً.

يضاف إلى ذلك الأطفال العاملين في المحال وعلى البسطات وفي الورش، والذين تعتبر كل أعمالهم غير شرعية، وأجورهم اليومية لا تتعدى 300 ليرة. ناهيك عن التسول أو أشباهه من الأعمال في الطرقات فهي الملجأ الرئيسي لأطفال الأسر الأكثر ضعفاً اقتصادياً.

وبالتوازي مع ذلك تغدو ظواهر النصب والاحتيال جزءاً من منظومة الكسب، فعدا عن «الراتب البراني» هناك عمليات النصب المنظمة والمنتشرة التي تساعد على توسعها، الفوضى الحاصلة وكثرة حملة السلاح الشرعيين وغير الشرعيين.

أما مجال العمل الأكثر انتشاراً في الظروف الحالية فهو النشاطات المرتبطة بالسلاح والعنف، فمكاتب تجنيد المقاتلين تنتشر في أرجاء البلاد وتجدد العاطلين عن العمل، بالإضافة إلى فتح بوابات الأعمال غير الشرعية المرتبطة بحمل السلاح، حيث تعتبر ظواهر «التعفيش» والخطف مقابل فدية أوضحها وأبسطها!



المرأة في سوق العمل!

يضاف إلى ذلك لجوء النساء غير العاملات إلى العمل في المهن المختلفة وضمن المتوفر منها الذي لا يتيح للنساء غير المتعلقات أو صاحبات المهن، الكثير من مجالات العمل. نهاد الشابة في منتصف العشرينات والتي رفضت إخبارنا عن اسمها الكامل أو المنطقة التي نزلت منها، لم تكن تتوقع أنها ستعمل يوماً بهذه الأعمال. تقول نهاد: «أعمل في تنظيف البيوت وأتقاضى أجراً مقداره 3000 ليرة في اليوم فيما لو كان العمل تعزيل كامل.. أما إذا كان تنظيفاً يومياً فأخذ 1000 ليرة... لكن هذه العمل غير مستمر ومتقطع». لا تستطرد نهاد كثيراً وتختتم: «إن ذلك أهون من عملي السابق في أحد مطاعم دمشق الذي كان يضطرنني أن أعود إلى منزلي بعد العاشرة ليلاً».

تقول أم رامي وهي التي تسكن في دمشق القديمة، والتي تعمل بشكل جزئي بشك الخبز: «لا يتجاوز أجر القطعة فيها 200 ليرة وهي تتطلب حوالي ساعة عمل لو كنت محترفة، إلا أنني لازلت في بداية الطريق.. لكنني متفائلة فجاتني تحصل من هذا العمل دخلاً يصل إلى 30 ألف ليرة بـ 5 ساعات عمل يومية».

حصيلة الأسرة بعد التعب!

بأفضل الأحوال لن يستطيع رب الأسرة العامل بدوامين أو ثلاثة تستهلك من 16 إلى 18 ساعة يومياً، أن يحقق أجراً يتجاوز 60 ألف ليرة وهذا في أحسن الأحوال. وفيما لو افترضنا أن أجر العمل الصباحي يصل إلى 40 ألف، فقد يصل إلى ذلك الدخل مع عمل ثاني، ولكن بأجر وسطي للدوامين فإن ما يحصله شهرياً لا يتعدى 40 ألف ليرة، وهي بالكاد تستطيع تغطية غذاء الأسرة بشكل متقشف إلا إذا أضيف لها ساعات عمل متقطعة لزوجه غير العاملة. أما بساعات العمل الـ 18 للعامل السوري، أي ثلاث دوامات، فقد يستطيع أن يغطي ثلثي نفقات الأسرة الشهرية، وذلك مع «خطة تقشف» قاسية!

التقشف المجحف

الخطوة الأولى التي يقوم بها السوريون هي محاولات تقليص الإنفاق إلى الحدود الدنيا الممكنة، فهناك أسر يقتصر غذاؤها على وجبتين فقط، وبمكونات محدودة تعتمد الخبز والبقوليات التي تقدمها سلات المعونة. أم سمير من حمص إحدى اللواتي استطلعتهم قاسيون تقول بصوتها المبحوح: «لقد نسيتا البيض واللحوم الحمراء والسمك وزيت الزيتون.. ولكي نتذكرها ينبغي أن نبيع شيئاً من مواد سلة المعونة أو كاملها ونبادلها بشيء من اللحمة أو البيض، هذا إذا بيعت السلة كاملة فقد نحصل على 5000 ليرة».

18 ساعة يومياً!

بالإضافة إلى التقشف يلجأ معيل الأسرة للبحث عن عمليين أو ثلاثة، وإذا وفق في بحته سيحظى بشيء من المال وكثير من التعب.. أبو ناصر من ريف دمشق يقول لقاسيون: «في الصباح أعمل موظفاً في مؤسسة المياه وأنتهي من عملي في الساعة الثانية، ثم أذهب للعمل في محل موبايلات من الساعة الثالثة وحتى التاسعة مساءً.. أتناول وجبة الغذاء في المحل.. وبعد التاسعة أعمل على التاكسي ليلاً بين بلدتي ومدينة دمشق حتى ساعات الفجر وبعدها أنام قليلاً لأكفي المشوار». و«مجموع كل دخولي قد يصل إلى 60 ألف ليرة وهي بالكاد تكفي في هذه الظروف، 20 ألف من الوظيفة الحكومية وحوالي 12 ألف من المحل و1000 ليرة يومياً تقريباً من التاكسي»، يضيف أبو ناصر. ثم يبتسم ذلك الثلاثيني ذو الأطفال الثلاثة ويردف: «أنا محظوظ فمناطقتي آمنة واستطيع العمل حتى أوقات متأخرة!».

آخرون ممن استطلعتهم قاسيون لجؤوا إلى أعمال مختلفة، مثل الناطور، والعتالة، وأصحاب البسطات، وأولئك الذين يجزؤون المعاملات الحكومية عن الآخرين، والدوام المسائي في محال البيع وغيرها، حيث أن مختلف الأعمال بدوام جزئي، تعتبر ضمن قطاع العمل غير المنظم. يقول مهند وهو طالب جامعي في كلية الاقتصاد: «لقد جربت كل تلك الأعمال ولم أحصل على أكثر من 20 ألف ليرة شهرياً».

يعيل أي عامل من العاملين في القطاع العام والخاص المنظم في سورية اليوم أكثر من ست أشخاص. وهو لا يحصلون على أجور بسيطة لا تتعدى 20-22 ألف ليرة. حيث أن قلة من موظفي القطاع العام ذوي الخدمة الطويلة والقريبين من سن التقاعد يحصلون على أجور تقارب 40 ألف ليرة، وقلة من موظفي المراتب الأولى في القطاع الخاص يحصلون على هذا الدخل أو أكثر منه. فلا تزال أغلبية المهن في القطاع الخاص عند راتب 18 ألف ليرة في دمشق، بينما في المدن الأصغر كطرطوس، تتراوح بين 14-15 ألف ليرة.

في الوقت ذاته فإن نفقات الغذاء الضروري فقط، بلغت ما لا يقل عن 30 ألف ليرة، وذلك دون الحليب اليومي للأطفال، أو اللحوم الحمراء والأسماك، ودون أنواع الفواكه غالية الثمن، وأنواع الحلويات العربية، وهذه العناصر المتجاهلة إذا ما أضيفت فإن تكلفة الغذاء الشهري ستتجاوز 50 ألف ليرة. أما أجار السكن الشهري الذي أصبح أساسياً للأسر النازحة، فهو يتطلب ما لا يقل عن 15 ألف ليرة، أما النقل للأسرة فينتج بأقل التقديرات 13500 ألف ليرة شهرياً. بالنسبة للملابس والتعليم والصحة فيحددها الدنيا التقشفية تتطلب 6000 ليرة شهرياً، وحدث ولا حرج عن الظروف الاستثنائية!

وبالعموم فإن تقديرات نفقات المعيشة الضرورية لأسرة سورية في الظروف الحالية، وبالحدود الدنيا والنموذجية أي دون أي استثناءات طارئة تتجاوز 90 ألف ليرة شهرياً لخمسة أشخاص.

فكيف يوفق السوريون أصحاب الأجر أو معيلي الأسر العاطلين عن العمل بين هذه المتطلبات مقابل عدم توفر فرص عمل جديّة. قاسيون استطلعت بعض الآراء من الشارع السوري عبر مجموعة من المواطنين الذين التقنهم..

نهاد الشابة في منتصف العشرينات والتي رفضت إخبارنا عن اسمها الكامل أو المنطقة التي نزلت منها، لم تكن تتوقع أنها ستعمل يوماً بهذه الأعمال

أزمة اليمن في طورها الجديد



يمكن أن تحل الأزمة في البلاد»، وأشارت إلى أن «مجرد توافق سياسي واسع من خلال المفاوضات يمكن أن يؤدي إلى حل مستدام».

«التعاون الخليجي» و«طهران»

وفيما أصدرت دول مجلس التعاون الخليجي بياناً مشتركاً أعلنت فيه أن «عاصفة الحزم» جاءت بعد أن قررت دوله «الاستجابة لطلب الرئيس هادي لحماية اليمن»، قال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، إن «الضربات الجوية التي تقودها السعودية في اليمن يجب أن تتوقف وأن على كل الأطراف ذات النفوذ في البلاد السعي الى حل سياسي».

دمشق

أما وزارة الخارجية السورية فقد عبرت في بيان لها عن «قلقها العميق تجاه التطورات الخطيرة في اليمن الشقيق»، مؤكدة ضرورة «احترام سيادة اليمن واستقلاله ووحدته أرضاً وشعباً»، ودعت الأطراف اليمنية إلى «الحوار في ما بينهم للتوصل الى حل سياسي، يليي إرادة الشعب اليمني وتطلعاته»، وطالبت «المجتمع الدولي باحترام هذه الإرادة».

البورصة وأسعار النفط.. تذبذب وتقلبات

ساهم التدخل الخليجي في اليمن بخلق تقلبات واضحة سواء في أسعار النفط أو في ارتفاع وهبوط الأسهم في البورصة الخليجية.

في الساعات الأولى للعملية، كانت أسعار النفط قد قفزت نحو 5% يوم الخميس لتسجل أكبر مكاسبها اليومية في شهر، إذ أثارت الضربات الجوية في اليمن مخاوفاً من أن يؤدي تصاعد الصراع في الشرق الأوسط إلى تعطيل إمدادات المعروض العالمي. لتعود أسعار النفط يوم الجمعة 27 آذار إلى التراجع.

بموازاة ذلك، شهدت السوق الخليجية تبايناً ملحوظاً في مستوى الهبوط والصعود في مؤشراتها إثر تدخل التحالف السعودي في اليمن. فبينما ارتفعت المؤشرات السعودية الرئيسية بنسبة طفيفة بلغت 0,4%، شهدت مؤشرات دبي انخفاضاً بلغت نسبته 0,8%، وانخفضت مؤشرات بورصة قطر بالنسبة ذاتها.

موسكو

في هذا السياق، عبرت روسيا، على لسان وزير خارجيتها، سيرغي لافروف، عن «ضرورة استئناف العملية التفاوضية في اليمن من أجل تسوية الأزمة هناك»، محذراً من أن «اللعاب على التناقضات الطائفية أمر بالغ الخطورة». وانتقد الوزير الروسي «ممارسات الولايات المتحدة ومعاييرها المزدوجة إزاء الأوضاع في اليمن من جهة، والأزمة السياسية في أوكرانيا من جهة أخرى».

واشنطن

في المقابل، اشتغلت ماكينة المراوغة الإعلامية السياسية الأمريكية مجدداً، حيث أعلن الناطق باسم الخارجية الأمريكية، جيف راكبي، إن «الولايات المتحدة تفضل حلاً عن طريق التفاوض للقتال في اليمن، لكنها تتفهم المخاوف السعودية التي أدت للقيام بعمل عسكري هناك»!...

بروكسل

الممثلة العليا للسياسة الخارجية والأمنية بالاتحاد الأوروبي، فيديريكا موجيريني، أعربت عن قناعة الاتحاد بأن «الأحداث الأخيرة في اليمن يمكن أن يكون لها آثار إقليمية خطيرة، وأن العمليات العسكرية لا

إعداد قاسيون

مع الضربات الجوية الأولى فجر الخميس، سقطت تصريحات التحالف حول أن ضربات الطيران ستقتصر على «أهداف حوثية» سيجري التعامل معها بما يضمن عودة «الشرعية» إلى اليمن. إذ طالت هذه الضربات مؤسسات حكومية، ودوائر دولة، وبنية تحتية يمنية، من مطارات وقواعد عسكرية، وصولاً حتى للأسواق الشعبية وبعض الأحياء السكنية، ما أسفر عن سقوط العشرات من الضحايا، مدنيين ومقاتلين وعسكريين.

فإلى جانب بعض المواقع التابعة لحركة «أنصار الله» استهدفت الضربات الجوية منشآت حكومية يمنية حيوية، كمطار صنعاء الدولي وقاعدة الدليمي العسكرية ومعسكري سحان والصباحية وقواعد الحديدية وتعز والعند الجوية والقصر الرئاسي في عدن، حيث تركزت الضربات في أربع محافظات يمنية هي صنعاء وصعدة ولحج وتعز.

دول العالم بين مؤيد ورافض

مع الساعات الأولى لـ«عاصفة الحزم» التي كانت قد شكلت الحدث الأبرز خلال الأسبوع الفائت، انقسمت مواقف القوى الدولية إزاءها.

مزيد من التعقيد يلف الحدث اليمني. فمع سقوط المبادرة الأمريكية-الخليجية في اليمن، دخلت دول الخليج في لعبة "حربجية" إقليمية محفوفة بالمخاطر وربما تكون مديدة ولكنها في كل الأحوال غير محسوبة النتائج. ويبدو أن الرياض، ومن خلفها، يحاولون تعقيد خلط الأوراق وفتح بؤرة صراع جديدة، بهدف إعادة نفوذهم المتدهور يميناً وإقليمياً وانعاش محاولاتهم و«مبادراتهم» السابقة، في ظل تصاعد احتمالات ارتداد ذلك التدخل على الداخل الخليجي، والسعودي منه خصوصاً.

من شنت الحرب لا يضمن النتائج!

شرح التحالف السعودي، المستند إلى دول الخليج ودول عربية أخرى، وبضوء أمريكي أخضر من خلف الكواليس، في تدخل عسكري مباشر في اليمن، هدفه المعلن هو «الاستجابة لاستغاثات الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، لردع الحوثيين».

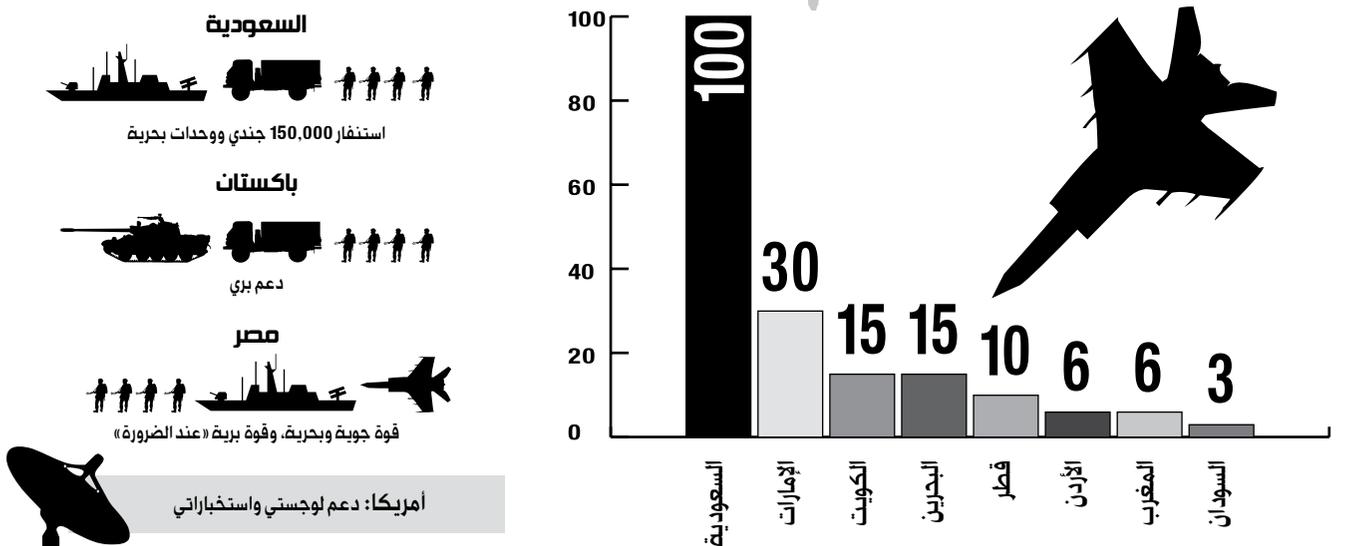
أحمد الرز

هكذا، أعطيت فجر الخميس 2015/3/26 إشارة البدء لما سمي بعملية «عاصفة الحزم»، والتي يجمع غالبية المراقبين على أن من أطلقها لن يكون قادراً على التحكم بمسارها ونتائجها، مثل أية حرب أخرى في العالم، تبدأ ضمن معطيات ووقائع تنتهي بأخرى مغايرة.

إن المطلوب اليوم هو وقف كل أشكال التدخل العسكري الخارجي باليمن، من أجل الحفاظ على وحدته أرضاً وشعباً، بعيداً عن كل مشاريع التقسيم أو الفدرلة التفتيتية المقيتة، عبر عودة اليمنيين للحوار الوطني والحل السياسي الشامل خارج منطقتي الاستقطاب الإقليمية والدولية، التي يأتي التدخل العسكري بالقيادة السعودية اليوم ليصب الماء في طاحونتها باتجاه تدويل المشهد اليمني أكثر فأكثر، بما يبعد اليمنيين عن إمكانيات إنجاز حلول داخلية جديدة، عدا عن الانعكاسات الإقليمية المحتملة، والتي لن تكون آخرها، فيما يبدو، التقلبات في البورصات وأسواق المال والاقتصاد، بما فيها النفط.

وبين منطقتي الحرب، ومسار تفاعلها ونتائجها، فإن «السحر» قابل دوماً لكي «ينقلب على السحر»، كلياً أو جزئياً!..

«عاصفة الحزم»: عنوان التدخل العسكري بقيادة السعودية



«الجيوستراتيجية مقابل الجيواقتصاد: النظام الدولي الجديد»



يمكنهم الاحتفاظ بدرجة ما من الاستقلالية السياسية، بل إذا كان من الممكن التوفيق بين الأهداف الجيوستراتيجية والجيواقتصادية المتنافرة أصلاً، هذا هو لغز السياسة الخارجية، حتى في أستراليا. وليس من قبيل المصادفة ظهور الانقسامات داخل مجلس الوزراء الأسترالي حول الضرورات الجيوستراتيجية والجيواقتصادية لانضمام أستراليا إلى البنك الآسيوي. إذ إنه يؤشر على أن هذا النوع من النقاشات الإيجابية، يؤكد على أن تأثير الصين الجيوستراتيجي يمكن في كمن الطاقة الجيوستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، التي باتت تعتمد على النوع الجديد من التهديدات، في ظل فشل التهديدات التقليدية على الأمن الوطني في دول العالم.

القرن الواحد والعشرين، هي واحدة من أهم مظاهر تزايد المنافسة الجيوستراتيجية. هذا هو السبب في أن الولايات المتحدة الأمريكية قلقة إزاء هذا التطور المتنامي في قوة الصين على الساحة الدولية، وإلا لماذا تعترض واشنطن على إنشاء مؤسسة تهدف إلى توفير البنية التحتية في عدد من دول العالم حيث لا تزال الحاجة ماسة إليها؟ في المقابل، ليس هناك من شك بأن عدداً من الدول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مرتبكة إزاء التطور المتنامي في القوة الصينية ونهوضها، هذا الارتباك ناتج عن صعوبة التحديد فيما لو كان تطور القوة الصينية يشكل لها أكثر من فرصة، أو أنه خطر منافس. إن التحدي الذي يواجهه هذه الدول الأقل تعصباً، لا يكمن فيما لو كان

على الصورة الدرامية، التي باتت معها أمريكا منخفضة القدرة والتأثير في السياسات الخارجية، حتى لأقرب حلفائها الذي كان من الممكن الاعتماد عليه سابقاً. ولعل إصدار التقرير الأخير للمنتدى الاقتصادي العالمي يعطي تفسيراً لذلك، حيث يشير بلغة الأرقام والتخوفات إلى أن الخاسرين الحقيقيين من النظام الدولي الجديد هم المرتبطون بالمؤسسات العالمية المرتهنة للهيمنة الأمريكية.

التحدي أمام «الأقل تعصباً»

يملك البنك الآسيوي، وما سينتج عن دول «البريكس» لاحقاً، قواعد أيديولوجية هامة، فالكفاح من أجل تحديد المعايير والقواعد والممارسات التي ستحدد البيئة في الدول والشركات التي تعمل في

السيطرة الأمريكية، لم تعد ذات فعالية، ولا هي بقادرة على معالجة المشكلات ذات الطابع العالمي، حيث باتت الدول في كل مكان تتطلع، بشكل متزايد، نحو القوى والمنظمات الإقليمية في حل مشاكل العمل بطريقة جماعية. وعلى ضوء الهاجس الحالي من إرهاب وما يسمى بـ«التهديدات البيئية»، فإن الحروب في الدول، وبين بعضها البعض، لا تزال نادرة واستثنائية، وحتى في شرق آسيا، التي يزداد فيها خطر الصراع بلا شك، لا تزال هذه الحروب غير محتملة.

«الشرق البعيد» والصورة الدرامية

في مثل هذه الظروف، فإن الجيواقتصاد، أو الحرب التجارية حسب تعبير الاستراتيجي البروسي، كارل فون كلاوزفيتز، هي محور التركيز الرئيسي بين الدول المتنافسة. على هذا، فإن إنشاء «طريق الحرير» الجديد، الذي يربط بين الصين وجيرانها المباشرين، لن يحقق زيادة تدريجية في الإنتاج والتجارة الإقليمية فحسب، بل سيقتف دائماً، كتعبير واضح جداً عن الأهمية المركزية للصين، في آسيا وما بعدها.

بناءً عليه، تدرك بريطانيا مثلاً مدى الأهمية الاقتصادية القادمة من «الشرق البعيد»، وتدرك، كذلك، ما هي الكلفة التي ستترتب من جراء بقائها بعيدة، مرة أخرى، عن منطقة تسود فيها الصين، وهذا يدل أيضاً

إعداد: مالك موصلي

لا يمثل قرار دول أوروبية عدة الانضمام إلى البنك الآسيوي الجديد بقيادة الصين «AIB»، إلا دليلاً آخر على ولادة نظام دولي جديد، باتت معه الولايات المتحدة الأمريكية قوة غير وحيدة في العالم، ومضطرة مع مؤسساتها الدولية إلى الاعتراف بالقوة الصينية، لا بل إلى الإعلان عن رغبتها بالتعاون مع البنك الآسيوي أيضاً!

استراليا: في أي الموقعين؟

لا يرتبط القرار الأوروبي بالانضمام إلى البنك الآسيوي ارتباطاً وثيقاً بالجيوستراتيجية والجيواقتصاد فحسب، بل سيكون هو الورقة الراجعة، في ظل غياب الإمكانية لشحن الحروب التقليدية. في هذا الصدد، قد تكون أستراليا واحدة من آخر حلفاء أمريكا الذين ما زالوا يصدقون فكرة التمتع بـ«علاقات خاصة» مع الولايات المتحدة. لكن بالرغم من ذلك، فالدلائل تشير إلى أنه حتى صناع السياسة الأسترالية قد شرعوا بالتفكير أنه من الخطأ التضحية بالمصالح الوطنية من أجل هذا التحالف.

في النظام العالمي الجديد، فإن المؤسسات الدولية القديمة الخاضعة

المؤسسات الدولية القديمة الخاضعة للسيطرة الأمريكية لم تعد ذات فعالية ولا هي بقادرة على معالجة المشكلات ذات الطابع العالمي

ماذا عن شكل العراق بعد «داعش»..؟

بالعقد السياسية المحتمل إثارها قبل وبعد معركة اقتحام مدينة تكريت من خلال التعامل الإنساني مع المواطنين هناك، مؤكداً على أن التطمينات التي بعثها المقاتلون الموجودون في صلاح الدين، وخلال المعارك التي خاضوها مع عناصر «داعش» الإرهابية، فندت المراهقات الداخلية والخارجية على موضوعه الطائفية والثرات التي روح لها الكثير من السياسيين ووسائل الإعلام المغرضة، معتبراً أن مشاركة أهالي المحافظة وأبناء العشائر جنباً إلى جنب مع هذه القوات في تحرير مدينتهم أفضل لجميع المراهقات. وشدد على أن معركة تطهير تكريت والقصور الرئاسية أصبحت مسألة وقت فقط، وهي أسهل مما يتصور البعض كونها ستكون خاطفة ومباغتة، فضلاً عن أن العدو استنزف بشرياً وعسكرياً، مشيراً إلى أن العدد الأكبر من «الدواعش» يتجمعون في هذه المنطقة، وعملية استهدافهم لن تستغرق وقتاً طويلاً.



ثلاثة انتخابات برلمانية، ما زالت النتيجة واحدة بغض النظر عن نسبة الأصوات التي حصلت عليها هذه الجهة أو تلك، إذ تجري محاصصة الحكم على القاعدة نفسها التي تم وفقها تشكيل مجلس الحكم، سيئ الصيت، باعتماد نظام المحاصصة الطائفية الأثنية، فخصص 13 مقعداً «شيعياً» وخمسة مقاعد «سنية» و5 مقاعد «أكراد» ومقعد واحد «تركمانياً» ومقعداً آخر «كلدواشوري»، وبتحديد

وبرز، بشكل واضح، الخلاف بين القيادة السياسية والقيادة الميدانية العسكرية لناحية دور «التحالف الدولي» في المعركة، حيث ترفض معظم القيادات العسكرية أية مشاركة لهذا التحالف، بل وتتهمه بدعم «داعش» في الوقت الذي تتراجع فيه أكثرية القيادات السياسية أمام الضغوط الأمريكية المطالبة بدور قيادي لتحالفها في المعركة، بل وتحديد أيتها، خصوصاً وأن التقهقر الأمريكي بدأ واضحاً، سواء لخصم العراق المعارك دون مشاركة قوات التحالف، أو لجهة الدورين الروسي والإيراني العلني في دعم العراق، وفي الإعلان الروسي-العراقي المشترك دليلاً على ذلك.

أثار توقف عملية تحرير تكريت جدلاً كبيراً، في مختلف المستويات السياسية والإعلامية، حول الأسباب الحقيقية لتوقفها، وانتشاراً واسعاً للإشاعات في تلك الأوساط، حيث لم يتوقف الجدل أو الإشاعات حتى بعد إعلان رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، بخطاب متلفز عن بدء المرحلة الأخيرة من عملية تحرير صلاح الدين.

صباح الموسوي*

مما لا شك فيه أن معركة تحرير الأراضي العراقية من «داعش» باتت تأخذ طابعاً وطنياً، حيث وضعت تضحيات المقاتلين على الأرض حداً للخطاب الطائفي لمصلحة الخطاب الوطني، وبدأت تتشكل قوة مسلحة وطنية في خضم المعركة ستشكل نواة الجيش العراقي الوطني الذي ينبغي أن يبنى على أساس قانون الخدمة الإلزامية.

ترفض معظم القيادات العسكرية أي مشاركة لـ«التحالف الدولي» وتتهمه بدعم «داعش» في الوقت الذي تتراجع فيه أكثرية القيادات السياسية أمام الضغوط الأمريكية.

* منسق التيار اليساري الوطني العراقي

«الجنوبيتان» وشد عصب التحالفات المتناقضة



عن بحث دائرة واسعة من المسائل الدولية الملحة، وتضامناً مع الضغوطات التي تتعرض لها الدول البوليغرافية، لاسيما كوبا وفنزويلا. إلى ذلك، كان لافروف قد أعرب خلال زيارته إلى غواتيمالا عن رغبة بلاده للحصول على صفة مراقب من خارج دول المنطقة في «منظمة التكامل لدول أمريكا الوسطى»، التي تضم إلى جانب غواتيمالا كلاً من نيكاراغوا وباناما وسلفادور وبيليز وهندوراس وكوستاريكا وجمهورية الدومينيكان.

سيرغي لافروف، قد بدأ يوم الثلاثاء 2015/3/24، جولة واسعة له في دول أمريكا الجنوبية والوسطى، شملت دول كوبا ونيكاراغوا وكولومبيا وغواتيمالا، ولقاءات مع ثمانية قادة على هامش اجتماع «منظومة التكامل لأمريكا الوسطى». وكانت الزيارات الأربع للافروف قد حملت تعزيزاً للعلاقات التجارية والاقتصادية، خصوصاً في مجالات الطاقة والطيران المدني والطب والرعاية الصحية والتكنولوجيا الحيوية والصيدلة، فضلاً

توتير متصاعد وحرب جيوسياسية، هي الحال بين روسيا القوة الأخذة بالصعود، وأمريكا المنكفئة إلى حدود قوتها الطبيعية في العالم، بما يتضمن ذلك من تمكين للتحالفات وزيادة في رصيد المواجهة الاستراتيجية لكل من القوتين. مجلس الأمن الروسي أعلن في بيان له الأربعاء 25 آذار أن الولايات المتحدة لا تزال متمسكة بتطلعتها إلى إبقاء هيمنتها في العالم، وعزل روسيا، سياسياً واقتصادياً. وأشار البيان إلى أن الاستراتيجية القومية الجديدة التي تبنتها الولايات المتحدة في شباط الماضي تتسم بتوجهها المعادي لروسيا بشكل سافر وتبلور صورة سلبية لبلادنا، وذلك خلافاً لسابقتها، في إشارة إلى استراتيجية عام 2010. في هذا السياق، تفكر واشنطن بتوسيع نشر درعها الصاروخية في العالم، حيث كشفت وزارة الخارجية الروسية عن نقاش يجري تداوله في العاصمة الكورية الجنوبية سيؤول، حول إمكانية نشر صواريخ البستية الأمريكية من طراز «ثاد»، إذ يدرس الجيش الأمريكي الموجود هناك المناطق التي قد تنتشر فيها الدرع الصاروخية. الخارجية الروسية، التي حذرت من الأثر المدمر للدرع الصاروخية الأمريكية على الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي، ودوره في التجهيز إلى سباق تسلح في شمال شرق آسيا، أكدت أن منظومة الدرع الصاروخية الأمريكية «لها طابع عالمي، لذلك لا يمكن أن تبقى روسيا غير متبالية، وهي مضطرة للرد». في موازاة ذلك، كان وزير الخارجية الروسي،



«الشعبية» تحذر من «كمين سياسي دولي»

بدأت مؤشرات السعي المتعدد الأطراف لإجهاض ثمار التقدم العسكري الذي حققته المقاومة الفلسطينية في الحرب الأخيرة على غزة، والتي قادت في حينه إلى مفاوضات متعثرة جرى التطرق خلالها إلى قضية إعادة الإعمار وإنشاء مطار وميناء في غزة. في هذا الصدد، أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بياناً صحافياً يوم الثلاثاء 2015/3/24، رفضت فيه «أسلوب المفاوضة بين حاجات الشعب الفلسطيني وحقه في مواصلة مقاومة الاحتلال الإسرائيلي دون أية قيود»، محذرة من «الوقوع في شرك كمين سياسي دولي لفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية المحتلة». وكشفت الجبهة أن «الفترة الأخيرة شهدت اتصالات وحركة نشطة لمبعوثين أوروبيين إلى غزة، بهدف الوصول لاتفاق هدنة طويلة الأمد، ووقف المقاومة من فوق الأرض وتحتها، والالتزام بشروط اللجنة الرباعية، مقابل إعادة الإعمار ووعود بإنشاء مطار وميناء بحري»، مشيرة إلى أن «هذه الوعود والاعراض تهدف لتكريس الفصل التام بين الضفة والقطاع، والبناء عليه لتصفية القضية الوطنية من كل جوانبها». ودعت «الشعبية» في بيانها، إلى «تقييم وطني مسؤول للمخاطر الكامنة وراء اقتراحات المبعوثين الأوروبيين، بما لا يتعارض مع إنهاء الحصار وتخفيف معاناة سكان قطاع غزة، والذي لن يكون إلا بإنهاء الاحتلال للاراضي الفلسطينية كلها».

الشرق الأفريقي يتجاوز إشكالية «النهضة»



وسينتج ستة آلاف ميغاوات من الكهرباء، ليكون أكبر سد في أفريقيا عندما يجري إنجازه في عام 2017، بتكلفة تقدر بـ4,7 مليار دولار أمريكي. وفيما سيؤمّن السد للحكومة السودانية سد عجزها البالغ 40% من احتياجات السودان للكهرباء، سيجري الحفاظ على حصة مصر السنوية من مياه النيل، والبالغة 55,5 مليار متر مكعب.

لقاء الخرطوم الأخير، الذي وافقت فيه مصر على بناء السد بمقابل التزام إثيوبيا بعدم المساس بحصتي السودان ومصر، من مياه النيل وإشراك الأخيرة في إدارة السد. يذكر أن إثيوبيا كانت قد بدأت بتحويل مياه النيل الأزرق في أيار 2013 لبناء السد، الذي من المتوقع أن يبلغ طوله 1780 متراً وبارتفاع 145 متراً،

طوى لقاء الخرطوم الثلاثي المنعقد يوم الإثنين الماضي بين مصر والسودان وإثيوبيا صفحة التوترات والتجاوزات التي نشبت فيما بينها، بعيد إطلاق إثيوبيا مشروع «سد النهضة» في بدايات عام 2011، للاستثمار في النيل الذي تتشاركه الدول الثلاث بشكل رئيسي. ثلاث سنوات مرت على تصاعد الخلاف في وجهات النظر والمواقف المصرية والسودانية والإثيوبية، حول «سد النهضة» الذي كان الطرف الإثيوبي قد شرع ببنائه معتمداً، حسب تحليلات وتصورات عديدة، على حالة الخبو في السياسات الخارجية المصرية في المرحلة الانتقالية بين نظامي مبارك ومرسي، لتعزّز من ذلك سياسة «الإخوان المسلمين» إثر وصولهم للسلطة في عام 2012، تلك السياسة التي اعتمدت على إحداث تغييرات خطيرة في السياسة الخارجية المصرية، بما مسّ في كثير من النقاط جوهر علاقة مصر، كدولة ذات وزن ونفوذ إقليميين، بجيرانها.

مع سقوط «الإخوان» في مصر، وظهور طرف مصري جديد يحاول أن يعيد العلاقات مع جيرانه إلى سكتها في ظل تنامي ضرورة ترسيخ واقع مستقر في الشرق الأفريقي، بدأت أزمة «النهضة» تتخذ مساراً معاكساً، تمثل في جهود الدول الثلاث لإيجاد حلول وسط فيما بينها، والتي ترجمت في الاتفاق المبدئي خلال



«النووي الإيراني»... تقدم واستئناف في حزيران

قدر لا بأس به من التقدم حققه المديرون السياسيون في مفاوضات إيران مع دول «1+5» بشأن ملفها النووي. هذا ما خرجت به التصريحات الرسمية لممثلي الدول المشاركة في المفاوضات، والذين كانوا حريصين على الإشارة إلى أن المفاوضات لن تنتهي في جولتها الحالية، مع ترك الباب مفتوحاً للتوصل إلى إطار اتفاق يسهل الجولة اللاحقة التي ستعقد في حزيران القادم، ويقطع أشواطاً اتجاه إنجاز الملف.

وفيما التقى وزيراً خارجية الولايات المتحدة وإيران يومي الخميس والجمعة، من المتوقع أن يجري لقاء على مستوى وزراء خارجية الدول الكبرى الست وإيران، في إطار الجولة الحالية التي تنتهي يوم السبت، هذا وقال وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف: «حققتنا تقدماً معيناً، وثمة تفاهم حول حل مسائل فنية، لكن هناك خلافات لا تزال عالقة، والإرادة السياسية مطلوبة لتجاوزها».

55,5 % 40 4,7

مليار متر مكعب هي الحصة السنوية لمصر من مياه نهر النيل تليها السودان بحصة قدرها 18,5 مليار متر مكعب

من الاحتياجات الكهربائية للسودان سيؤمنها «سد النهضة» الإثيوبي الذي سينتج 6 آلاف ميغاوات من الكهرباء، بعد الانتهاء من تجهيزه في عام 2017

مليار دولار أمريكي هي التكلفة التي ستدفعها إثيوبيا لبناء سد النهضة

عرض الجزء الأول من هذا المقال البحثي بداية وتاريخ هيمنة الدولار على العالم وخطوات مجموعة دول «بريكس» للانعناق من هذه الهيمنة. في هذا العدد، تنشر «فاسيون» الجزء الثاني من المقال، والذي يناقش الآثار الكارثية على الاقتصادات النامية الناتجة من تلاعب «بنك الاحتياط الفدرالي» بمعدلات الفائدة والتميسير الكمي، بالإضافة للتداعيات على الاقتصاد الأمريكي المتهاوي، ليخلص الباحثان الفرنسيان إلى أن المخارج الحالية المطروحة لا تعدو كونها مخارج مؤقتة بالنظر إلى أن جوهر المشكلة يكمن في النظام الرأسمالي نفسه.

إمبريالية الدولار.. نسخة 2015 «2/2»



■ بقلم: ريمي هيريرا وميشيل براند
ترجمة وإعداد: علاء أبو فراج

تتطوي خطوط قواعد الناتو في أوروبا الشرقية، والاندحار غير الشرعي في أوكرانيا، على محاولات لفصل أوروبا عن روسيا بهدف إبقاء «أوروبا الخاضعة» في الفلك الأمريكي والحيلولة دون قيام أي منطقة اقتصادية «أوراسية» وعزل روسيا وزعزعة استقرارها. هذه المحاولات تشترك بالهدف مع «الشراكة والتجارة عبر الأطلسي»، في محاولة إضعاف الصين وروسيا «ودول بريكس بالعموم» في المستويات العسكرية والاقتصادية والسياسية كافة، مع أمل لقلب الأنظمة هناك، بالإضافة إلى أن سبب الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط لا ينحصر بالسيطرة على النفط أو الأسواق، بل هو نابغ بالدرجة الأولى من ضرورة الإبقاء على سوق النفط الأحفوري مسعرة بالدولار. تعد جميع هذه الأسباب جزءاً أساسياً في الاستراتيجية الأمريكية لإبقاء هيمنة الدولار.

رغم أن فكرة استبدال النظام النقدي العالمي لم تنجح إلى الآن، لكنها تهدد أمريكا بشدة، وتقطع شوطاً كبيراً في تفسير الحروب التي تخوضها وتفتعلها الآن، والتي قد تبدو غير منطقية بدون أخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار.

«الدولار مشكلتكم وحدكم»

تصعد «بريكس» باتجاه إلغاء «الدولرة»، حيث بنك البريكس الجديد للتنمية معد ليكون البديل لصندوق النقد والبنك الدوليين. فمن الممكن نظرياً لهذا البنك أن ينشئ عملة احتياطية منافسة للدولار مستقبلاً مما قد يكون له آثار كارثية على الاقتصاد الأمريكي. وقد أنشئ البنك الآسيوي الجديد، للاستثمار في البنية التحتية الآسيوية دون الاستعانة بـ«البنك الدولي» أو «بنك التنمية الآسيوي» الخاضع لمصالح اليابان وأمريكا. زادت «بريكس» التجارة بعملاتها المحلية فيما بينها على حساب الدولار، ويجري الترويج ليكون اليوان الصيني عملة إقليمية للتجارة والمخزون الاحتياطي في آسيا، وهناك اقتراح مشابه لدى «الاتحاد الاقتصادي الأوراسي» لإنشاء عملة مشتركة «الآلتيين» قريباً. كما تزيد روسيا والصين من تعاونهما في ميادين الطاقة والشؤون العسكرية، وتقومان أيضاً بالتخلص من سندات الخزينة الأمريكية من احتياطياتهما، وتشترتان كميات هائلة من الذهب. أعلنت الصين في أواخر 2014 عن خطة إصلاح مالي تضمن إعادة توزيع احتياطيات عملتها، بدلاً من إعادة تحويلها إلى سندات خزينة أمريكية، يجري توجيهها «لدعم الاقتصادات المحلية وإحداث تطوير في الأسواق الخارجية لتلائم البضائع والمعدات الصينية الراقية». وفي شباط 2015، أعلنت روسيا عن إنشاء بديلها عن «SWIFT» «جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك» كرداً على التهديدات الغربية بفصلها عن هذه الشبكة، وعلى كشف مراقبة «وكالة الأمن القومي» الأمريكية للمعاملات التي تجري في شبكة «SWIFT». تؤخذ كل هذه الخطوات من أجل أن تتمكن دول الجنوب والشرق من أن تقول لأمريكا، وبشكل نهائي: «الدولار هو عملتكم أنتم، ومشكلتكم وحدكم».

الاحتياط الفدرالي «تخلق الفوضى مجدداً في العالم النامي. على مدى ست سنوات، قام البنك بإغراق العالم بالدولار، مانحاً 4,5 تريليون دولار بشكل شبه مجاني لبنوك ومستثمرين عن طريق التيسير الكمي، وأعداً بابقاء أسعار الفائدة منخفضة. وصرح «بنك التسويات الدولية» في كانون الأول 2014، أنه في أواسط العام ذاته بلغت ديون المقرضين «المؤسسات الائتمانية غير المصرفية» خارج أمريكا 9 تريليون دولار، بزيادة نسبتها 50% منذ 2008. افترض المستثمرون والمقرضون أن «بنك الاحتياط الفدرالي» سيحافظ على سياسة التيسير الكمي لوقت طويل، سامحاً للمقرضين بالالتفاف على سنداتهم بسهولة، لأن اقتراض الدولار لم يكلف شيئاً تقريباً. لكن البنك ذاته بدأ بتقليص التيسير الكمي في بدايات 2014، وأنهاها في نهاية شهر تشرين الثاني، وبدأ في الخريف الماضي الحديث بجديّة حول رفع نسب الفائدة في وقت ما من عام 2015.

أزمات مرتقبة

تفترض نهاية التسهيلات المالية و«الانتعاش» الاقتصادي المرتقب في الولايات المتحدة زيادة في قيمة الدولار وانخفاضاً مقابلاً في عملات عالمية عديدة، وتبرز مخاوف حقيقية من انسحاب رؤوس الأموال من هذه البلدان والعودة إلى موطنها. نقلت صحيفة «Financial Times» البريطانية عن مسؤول صيني رفيع المستوى أن \$20 مليار خرجت من الصين في تشرين الأول وحده، وهذا هو وضع الصين المالي حيث «تبدو مشابهة أكثر للآزمة المالية الآسيوية» في 1990. سيفاقم رفع معدل الفائدة، حتى لو بمعدل ربع نقطة، هذه المشكلة وسيبرز ضربة قوية بـ«البريكس» ويصعب سداد ديونها.

في هذا الصدد، كتبت صحيفة «Telegraph» البريطانية: «كلما ازداد الازدهار الأمريكي سيكون الوضع أسوأ بالنسبة للدول المضرة من الدولار. افترضت الأسواق الناشئة 5,7 تريليون من عملة لا يمكنها طباعتها أو التحكم بها، ونشأ هذا الرقم من خلال تضاعف الدين ثلاث مرات خلال عقد، لذلك عليهم الاستعداد لهذه المحنة. وقال ستيفين جين، من شركة «slj macro partners» أن عملات الأسواق الناشئة يمكن أن تنزوب، حيث تدفق في العقد الماضي الكثير من رؤوس الأموال التراكمية إلى هذه الأسواق. لا يمكنهم أن يفعلوا شيئاً لإيقاف التدفقات الخارجية الآن، طالما استمر الاقتصاد

الأمريكي بالتعافي. قاد هذا الاتجاه نحو أزمة تشبه 1997-1998، وصرحت أعتقد بأن هذا أمر مرشح بشدة للعام 2015». فهل الوضع كذلك حقاً؟

تداعيات على الاقتصاد الأمريكي

بالظاهر، فإن كل هذا يجري لمصلحة الإمبريالية المالية الأمريكية، ولتقويض أي منافسين يشككون بهيمنة الدولار. ولكن الوضع خطير حتى على اقتصادات المركز غير المستقرة تماماً. إذ سيضرب ازدياد قوة الدولار الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات بقوة. كل ما على الأمريكيين فعله لدفع منافسيهم نحو أزمات هو إيقاف صنابير التيسير الكمي «بعد أن أغرقوا العالم بالدولار» ورفع قيمة الفائدة، وهو قد يبدو حلاً غير مكلف، لكن الأمور قد لا تنتهي بدون تكاليف على أمريكا بنهاية المطاف، فالعالم مترابط ومعلوم أكثر بكثير من 1979 أو 1997، واقتصادات الأطراف تبلغ الآن نصف الاقتصاد العالمي، والاقتصاد الأمريكي ضعيف بالتوازي مع طباعة تريليونات الدولارات الجديدة، وما زالوا عازمين على إجبار العالم للخضوع لهيمنتهم.

المخرج الحقيقي الوحيد

بوجود 5,7 تريليون دين داخلي على «بريكس»، لا يزال لدى دول المجموعة مخارج قبل أن تحرر نفسها كلياً من الدولار، فإذا دخلوا في أزمة عميقة وشاملة، قد يكونوا مجبرين على خطوات أكثر سرعة باتجاه إطار مالي بديل مضاف للدولرة للبقاء على قيد الحياة. يبدو أن هذا العالم ثنائي القطب سيوفر بعض الراحة لتلك الاقتصادات. مع ذلك، إذا انقسم العالم إلى قطبين متنافسين فقد يؤدي إلى حرب باردة جديدة، وربما ينذر بخطر حرب عالمية جديدة. وسيكون إنشاء عملة احتياط عالمية جديدة حلاً أفضل بكثير - الذي لن يستبدل العملات الوطنية ولكنه سيتغلب على الدور غير العادل المهيمن للدولار المدار من المؤسسات الدولية - سواء أكان ذلك عبر إصلاح صندوق النقد «إذا كان هذا ممكناً» أو من خلال إنشاء واحد آخر يكون «محايداً» أكثر من تلك المؤسسات.

لن يغير تحرير العالم من عبء الدولار، ومن الحروب الباردة و«الحامية» التي شنت في سبيل إبقاء هيمنتها. وإن هذا التحرير لن يلغي الحقيقة العالمية بأن «المرض الخبيث» هو الرأسمالية، لكنه سيسمح بوجود هامش التنفس الضروري لخبرة عمل بديلة باتجاه اقتصاد أكثر اجتماعية، باتجاه الاشتراكية للنجاة والازدهار المنشود.

«الاقتصاد الأمريكي لا يتعافى»

23%

معدل البطالة الحقيقي حسب موقع الإحصاءات «ShadowStats». إذ أن 44% من الأمريكيين في سن العمل يعملون 30 ساعة أسبوعياً لقاء راتب ثابت. وهذا الرقم يكشف زور الرقم الرسمي للبطالة المقدر بـ5,6%. والذي وصفه جيم كليفتون، رئيس مؤسسة «غالوب» بأنه مضلل.

40%

هي نسبة ازدياد فقر الأمريكيين منذ عام 2007 حسب ما أفاد مركز «Pew» للأبحاث، هذا بالإضافة إلى تصريحات تفيد بأن الشركات التي تغلق أبوابها اليوم أكثر من تلك التي تفتتح.

48%

من الشعب الأمريكي غير قادر على تغطية أية نفقات طارئة بقيمة \$400. بحسب دراسة أجريت لصالح «بنك الاحتياطي الفدرالي».

الكفاءة الاقتصادية لإنتاج البرتقال في سورية



وفقاً لمعيار الكفاءة الاقتصادية الذي يأخذ أسعار كل من هذه العناصر الإنتاجية ووحدة الناتج بالحسبان، فقد تبين عدم تحقيق المستوى المثالي للكفاءة الاقتصادية من استخدام هذه المدخلات، إذ يتم الإسراف في استخدام الأسمدة البوتاسية والإقلال كثيراً من الأسمدة العضوية ومياه الري مع الأثر الإيجابي للسماد البوتاسي في زيادة إنتاج البرتقال إلا أن مقدار الربح المتحقق من زيادة استخدام هذا السماد لا يغطي مقدار التكاليف المقابلة لقيمتها، مما ينتج عنه خسارة صافية.

بينما يتخذ الأمر صورة أفضل بالنسبة إلى السماد العضوي ومياه الري اللذين يمكن من الحصول على ربح صاف، كونهما يحققان زيادة في قيمة الإنتاج تفوق الزيادة في التكاليف المترتبة على استخدامهما.

وبالنظر إلى ما سبق يتبين أنه مازال هناك إمكانية لزيادة مستوى الربحية وزيادته، ولإنتاج البرتقال من خلال زيادة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتمثلة بمياه الري وعنصري السماد البوتاسي والعضوي.

وعلى نحو مهم، تبين أن الإسراف في استخدام مواد المكافحة الفطرية والحشرية، وذلك مع تأثيرها السلبي في الإنتاج. وهذا يدل على الإفراط في استخدام هذه المواد كإجراء علاجي يقوم به المزارعون بغية التخلص من الإصابة مثل ذبابة الفاكهة، الحشرة القشرية، العنكب،... الخ التي تسبب تناقص الإنتاج مما يدل على غياب الكفاءة الإنتاجية لاستخدام هذه المواد. الأمر الذي انعكس أيضاً على كفاءتها الاقتصادية، حيث انخفضت قيمة الناتج الحدي للبرتقال مقارنة بقيمة مواد المكافحة الحشرية والفطرية المنفقة للحصول عليه، ومن ثم فإن استخدام هذه المواد في إنتاج البرتقال يجري خارج الحدود الفنية والاقتصادية وبشكل مبالغ به.

لمياه الري إلى انخفاض ملحوظ في كمية هذا المورد مقارنة بالحدود الاقتصادية، فما زال أمام المزارعين إمكانية لزيادة الإنتاج من خلال زيادة كمية مياه الري، إلى الحد الذي تتساوى فيه قيمة الناتج الحدي لها مع تكلفة الحصول عليها، وذلك بافتراض توافر هذا المورد أمام المزارعين جميعاً. وعلى نحو مختلف انخفضت قيمة معامل الكفاءة لعنصر السماد البوتاسي لتبلغ 0,27، مما يدل أيضاً على انخفاض كفاءة استخدام هذا المدخل، إذ ارتفعت كميته المضافة عن الحدود الاقتصادية، ومن ثم يمكن للمزارعين زيادة أرباحهم من خلال إقلال كمية السماد البوتاسي حتى يتساوى إيراده الحدي مع تكلفة فرصته البديلة. كما نلاحظ أيضاً انخفاض كفاءة استخدام مواد المكافحة الحشرية والفطرية، وفقاً لمعامل كفاءة الاقتصادية المقدر بنحو 0,52 -، وهي قيمة سالبة، مما يدل على الإسراف في استخدام هذه المواد مع تأثيره السلبي. ومن ثم حتى يمكن المزارعون من زيادة كفاءة استخدام مواد المكافحة الحشرية والفطرية، ومن ثم زيادة الأرباح، يجب عليهم الإقلال من كمياتها المستخدمة إلى الحد الذي تتساوى فيه أيضاً قيمة ناتجها الحدي مع تكلفة فرصتها البديلة.

الاستنتاجات

استنتج البحث وجود تأثير معنوي إيجابي للسعة المزرعية في إنتاجية البرتقال، كما بينت أن مياه الري والأسمدة العضوية والبوتاسية هي من أهم مدخلات الإنتاج المتغيرة، المؤثرة معنوياً في إنتاجية البرتقال، إذ تستخدم ضمن المرحلة الاقتصادية «تناقص الغلة» أي أنه مازال هناك إمكانية لزيادة الإنتاج كميًا حتى نحصل على كمية الإنتاج القصوى من خلال زيادة استخدام هذه المدخلات. في حين أثرت مواد المكافحة غير العشبية سلباً في إنتاجية البرتقال، إذ تستخدم في مرحلة الغلة السالبة المتناقصة.

تكاليف المواد الزراعية
بلغ متوسط قيمة المواد الزراعية المستخدمة في بستان الحمضيات قبل القطاف، نحو 9120,9 ± 3298,6 ل. س / دونم وهو أدنى من متوسط الأجور. وتتكون تكاليف المواد من قيمة العبوات التي شكلت التكلفة الكبرى، في هذه الفئة بمتوسط 3308 ل. س / دونم، كما شكلت الأسمدة الكيماوية البند الثاني من حيث التكلفة، بمتوسط 1789,1 ل. س / دونم، تليها مواد المكافحة بمتوسط 1404,9 ل. س / دونم، وقد شكلت مبيدات الأعشاب الجزء الأكبر بين مواد المكافحة، بمتوسط 477,5 ل. س / دونم، تليها مواد المكافحة الحشرية بمتوسط 415,7 ل. س / دونم، مقابل 134,5 ل. س / دونم للمبيدات الفطرية، في حين بلغ متوسط قيمة الزيوت الصيفية التي تستخدم للمكافحة الحشرية والفطرية معاً 377,2 ل. س / دونم. كما شكلت

الأسمدة العضوية جزءاً مهماً من تكاليف المواد الزراعية، بمتوسط 1309,6 ل. س / دونم. وقد احتلت تكاليف مياه الري المرتبة الأخيرة بين تكاليف مستلزمات الإنتاج الحمضيات، وقد حسبت على أساس المصروفات الفعلية المدفوعة من قبل المزارع للحصول على المياه، وتوزعت قيمتها بين قيمة المحروقات -وقود، كهرباء - المخصصة للري بمتوسط 991,1 ل. س / دونم وقيمة رسوم الري المقدرة وسطياً بنحو 318,2 ل. س / دونم

التكاليف الإجمالية

قُدرت إنتاجية البرتقال في وحدة المساحة الدونم من خلال حاصل جداء متوسط إنتاجية شجرة البرتقال، في عدد أشجار الحمضيات المزروعة في الدونم، فبلغ متوسط هذه الإنتاجية 704,2 ± 2857,8 كغ / دونم. وقد حسب إيجار الأرض المزروعة بأشجار الحمضيات بخصم 15% من مردود وحدة المساحة، لتبلغ وسطياً 4313,3 ل. س / دونم. كما خصصت فائدة رأس المال المصروف على شراء مستلزمات الإنتاج كتكلفة للفرصة البديلة للاستثمار بمتوسط 684,1 ل. س / دونم. فضلاً عن ذلك ضمن نصيب سنة الإثمار المنوالية من تكاليف ما قبل الإثمار، المقدرة وفقاً لإحصائية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي خلال موسم 2009 بمتوسط 3275,9 ل. س / دونم

الكفاءة الاقتصادية لمزارع البرتقال
بينت نتائج تقدير الكفاءة الاقتصادية لعناصر الإنتاج المتضمنة في إنتاج البرتقال، عدم بلوغ حد الكفاءة الاقتصادية لأي من هذه العناصر، فارتفعت قيمة معامل الكفاءة الاقتصادية لكل من المساحة المزروعة والسماد العضوي ومياه الري لتبلغ 1,38 و 3,5 و 1,7 لكل منها على التوالي، مما يدل على انخفاض الكفاءة باستخدامها، فحتى يتمكن المزارعون من زيادة أرباحهم، يجب عليهم زيادة المساحة إلى الحد الذي تتساوى فيه قيمة الناتج الحدي لوحدة المساحة لدونم واحد مع تكلفة الفرصة البديلة، أي مع إيجار الأرض والمقدر بنحو 4233,3 ل. س / دونم بما يعادل 15% من مردود وحدة المساحة. كما ينبغي عليهم أيضاً زيادة كمية السماد العضوي حتى تتساوى قيمة ناتجها الحدي مع تكلفة فرصته البديلة، أي تكلفة شراء هذا المورد. ويشير معامل الكفاءة الاقتصادية

قدم كل من د. وائل زكي حبيب ود. اسكندر إسماعيل ود. علي عبد العزيز بحثاً في مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية تناولوا فيه الكفاءة الاقتصادية لإنتاج البرتقال في سورية وذلك في العام 2009

وجدتها

د. عرب المصربي
aroub@kassioun.org



إحصاء في زمن الحرب

باللون الأحمر وبجانبتها دائرة حمراء تدور لتعلن لك جديد - جديد ترى الرقم 2011 وهو الجديد بالنسبة لموقع المكتب المركزي للإحصاء، حيث لم يصدر بعد ذلك العام أية مجموعة إحصائية رسمية. ما على الباحث إلا أن يخمن الأرقام ويتكهن كالعرفات.

تعتبر أرقام المكتب المركزي للإحصاء مصدراً أساسياً للمعلومات بالنسبة للباحثين والدارسين في شتى المجالات، حتى لو اشتكوا سابقاً من عدم دقتها أو غيره من الشكاوى التي اعتاد الباحثون تكرارها في كل وقت، لكن لا غنى عن الإحصاءات الرسمية، رغم كل العثر التي تحملها.

ويتذرع البعض بأن بعض المناطق أثناء الحرب أصبح الوصول إليها صعباً، بل مستحيلاً، لكن السؤال المطروح، هل يوقف هذا الحياة؟

كيف يمكن للسياسات أن ترسم والدراسات أن تقوم دون إحصاءات؟ ما هي المعطيات التي يتم الاعتماد عليها حالياً في تخطيط الاقتصاد والتعليم، والزراعة، والصحة، والنقل، والثقافة، والإعلام، وغيرها كثير؟ لا شك أن الإحصاءات موجودة إذا؟ لكن ما هو مبرر عدم إصدارها، وحرمان الباحثين منها؟

خاصة إن علمنا «وحسب موقع المكتب المركزي للإحصاء طبعاً» بوجود مشروع لتقرير حالة السكان في سورية 2014 حيث من المفترض أن يقوم المكتب المركزي للإحصاء، بتنفيذ مسح مقيم لتقرير حالة السكان بالتعاون مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة، يهدف إلى تشخيص الحالة السكانية وتحدياتها الرئيسية، لمفهوم تنموي متكامل يشمل الحالة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، ودراسة آثار الأزمة على السكان وتفاعلاتها خلال الفترة من 2011-2014 بما في ذلك التوزيع الجغرافي للسكان والخصائص الديموغرافية، والحالة الاقتصادية والظروف المعاشية والعلاقات الاجتماعية، والتعرف على وضع الخدمات، والبنى التحتية بشكل عام وفعالية المؤسسات المعنية، واقتراح سياسات سكانية في إطار تنموي متكامل لتجاوز آثار الأزمة. فإين نحن من ذلك؟

التوصيات



ضرورة توعية المزارعين نحو ترشيد استخدام الأسمدة الكيماوية وخاصة السماد البوتاسي، والاعتماد على تحليل التربة كأساس لإضافة هذه الأسمدة والاهتمام بإضافة كميات كافية من الأسمدة العضوية ومياه الري، التي يمكن أن تحسن الإنتاجية تحسناً كبيراً والاهتمام بالمكافحة الحيوية، وتأكيد تقنين استخدام مواد المكافحة الحشرية والفطرية ضمن الحدود الإنتاجية والاقتصادية لها.

أخبار العلم

ترام يعمل بالهيدروجين في الصين

أول ترام يعمل بالهيدروجين على وشك الظهور قريباً في شوارع الصين، وتمكنت البلاد من تطوير استخدام هذا المصدر النظيف للطاقة في الترام، بعدما كان يستخدم على نطاق واسع في السيارات وغيرها.

وقال «يانغ جيان ينغ»، كبير المهندسين في شركة «سيفانغ» التابعة لشركة جنوب الصين للسكك الحديدية، إن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها صنع ترام يعمل بالهيدروجين، وبني الترام في مدينة تشينغداو على بعد 650 كيلومتراً جنوب شرق العاصمة بكين.

وقد استغرق الأمر سنتين لشركة سيفانغ لتتمكن من حل المشاكل التكنولوجية الرئيسية بمساعدة من المؤسسات البحثية، حسبما ذكرت وكالة شينخوا الصينية للأنباء.

وتعد مزايا الترام الذي يعمل بالهيدروجين عديدة، أولاً: إن الهيدروجين مصدر نظيف للطاقة، حيث لا ينبعث منه غير الماء فقط، أيضاً يمكن لهذه التقنية الجديدة أن تساعد على خفض تكاليف الطاقة، حيث تستطيع هذه التقنية تشغيل الترام حوالي 100 كيلومتر، بسرعة قصوى تبلغ 70 كلم/ساعة في كل مرة شحن بوقود الهيدروجين، أما أكبر المميزات فهي إنه يحتاج حوالي 3 دقائق فقط للتزود بالوقود.

وأشار ليانغ أيضاً إلى أن الترام الجديد لن ينتج أية أكاسيد نيتروجينية، لأن درجة حرارة التفاعلات داخل خلايا الوقود ستبقى تحت السيطرة عند 100 درجة مئوية.

وذكرت التقارير أن كل ترام به ما يزيد على 60 مقعداً، ويمكن أن يحمل 380 راكبا على الأقل.

هذا وتزايد الحاجة إلى مصادر الطاقة النظيفة في الصين، حيث يقع نحو 90% من مدينتها أسفل عتبة معايير سلامة الهواء الجوي لعام 2014، وفقاً لوزارة حماية البيئة الصينية. وقد وجدت دراسة حديثة أجرتها مؤسسة Cambridge Econometrics، بتكليف من مؤسسة المناخ الأوروبية، أن الاعتماد على خلايا الوقود الهيدروجينية فعال بشكل هائل في خفض تكاليف الوقود، وسيخفض واردات بعض البلدان من النفط بنسبة 40% بحلول عام 2030.



ربط الدماغ بالكمبيوتر

تمكن العلماء مؤخراً من ابتكار جهاز لرصد الإشارات التي يصدرها الدماغ.

أعلن علماء من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في الولايات المتحدة، أنهم تمكنوا من ابتكار جهاز يسمح بربط الدماغ البشري بالكمبيوتر. ويسمح هذا الجهاز في الحصول على المعلومات اللازمة عن حالة الدماغ، ويمكن استخدامه لعلاج الخلايا المصابة.

الجهاز بسيط جداً، وأن الشريط الذي ينتجه يشبه خيط النايلون المستخدم في صيد السمك. ولكن في واقع الحال، هذا الخيط هو طفرة علمية كبيرة، ولا يزيد قطره عن قطر شعرة الرأس، ويضم 7 قنوات الخيط من نسيج عضوي ويمكن أن يتفاعل مع دماغ الشخص الذي يخضع للفحص.

إحدى القنوات يربطها الخبراء بالمنطقة المطلوبة في الدماغ، مما يسمح بتبادل المعلومات مع الدماغ، وكذلك بعلاج الخلايا المصابة.



المعارف الطبية ما بين النهرين

■ سليم نحلة

مما لا شك فيه أن علم الطب من أوائل المعارف والعلوم التي عرفها أو مارسها الإنسان منذ القديم، عن غريزة ورغبة منه في التخلص مما يعانيه من الألم، فسعى ذلك الإنسان جاهداً ليجتهد عن كل ما يحفظ صحته وسلامته، خوفاً من الوقوع في هاوية المرض، وتوصل إلى بعض العلاجات النافعة عن طريق الصدفة وتكرار التجربة حيناً، أو من خلال تقليد ما تفعله الحيوانات حيناً آخر وامتزج الطب في تلك الأيام الغابرة بالدجل والشعوذة.

تبادل الخبرات

عاصرت حضارة بلاد ما بين النهرين الحضارة المصرية القديمة، وكان الطب من أهم مظاهر هذه الحضارة، وقد ذكر هيرودوت Herodote أن البابليين والآشوريين القدماء كانوا يضعون مرضاهم في الساحات العامة خارج المدن، لغرض عرضهم على المارة لكي يتصلوا بهم للاستفسار عن مرضهم، فمن كان منهم قد أصيب بمثل هذا الداء وشفي منه، أرشد هذا المصاب إلى استعمال الوسائل نفسها من الأدوية التي أدت إلى شفاؤه.

وكان الطب في أول عهدهم بسيطاً ومحدوداً وساذجاً، يعتمد على التماثل والرقى، ويكاد يكون من عمل الكهنة وحدهم. وبمرور الزمن بدأ يأخذ ميداناً مستقلاً، إلى أن نشأت عندهم مهنة الطب، وكان الطب البابلي تجريبياً بحتاً، وكان يلعب دوراً أقل أهمية من مزاوله السحر في شفاء الأمراض.

الطب في قانون حمورابي

أما فيما يخص تاريخ الطب في بلاد ما بين النهرين، فإن أقدم الكتابات الطبية تعود إلى الألف الثالث «

ق.م.»، وأن أقدم وثيقة قانونية تتعلق بالطب البابلي، هي ما جاء في قانون حمورابي.

أما بالنسبة لطرق مسمارية تقول: إن سكان بلاد ما بين النهرين استخدموا النفط في مجالات الطب، واستخدموا القير في معالجة القروح ومعالجة الالتهابات والأورام بعد خلطه بالكبريت، واستخدموا النفط لشفاء بعض الأمراض الجلدية للإنسان، وكذلك الحيوان، زيادة على ذلك تم الاستفادة منه في علاج بعض أمراض المفاصل والفالج وبياض العين والماء النازل فيها.

أما الآشوريون فقد استخدموا القير كعلاج لتطهير الجروح وقد اهتم البابليون بالتشريح وأولوا اهتمامهم بأمراض القلب والكبد، وقد استخدم الأطباء المسكرات في العلاج، مثلما عالجوا بالمس، وعرفوا الجراحة، واستخدموا الحشيش والافيون للتخدير عند إجراء العمليات الجراحية، وقد ظهرت اللوحات التي اكتشفها السير هري لا باردي سنة 1849م في مكتبة آشور بانيبال في خرائب مدينة نينوى العديد من الوصفات الطبية، التي كانت سائدة في ذلك العصر، كما توجد في قانون حمورابي مادة مفادها محاسبة الطبيب والموظف الذي يهمل عمله، وبيئت لوحة حمورابي ست فقرات متعلقة بدستور مهنة الطب آنذاك، فنظمت صناعته وجعلت المسؤولية تقع على عاتق الأطباء، عندما يرتكبون الأخطاء بحق المريض، وكذلك فرضت عقوبة عمى الممرضات اللاتي يقصرن في رعاية الأطفال الرضع المعهود إليهن بالعناية، مما يؤكد أن هذه الشعوب كانت تترك مسؤولية الطبيب الإنسانية نحو مريضه، وضرورة الاهتمام بعلاجه والاعتناء به.

وثانيهما: العلاج بوساطة العمليات الجراحية. وثالثهما: الرقى والتعزيم لطرده الأرواح والشياطين. وتشير النصوص المسامرية التي عثر عليها في العراق مطلع الألف الثاني (ق.م.) برموز، إلى عدد من الأطباء والجراحين ومجبري العظام والباطرة وأطباء العيون، وقد أشارت إلى بعضهم قوانين حمورابي، كما كان الأطباء على مراتب مختلفة، حيث كان منهم كبير الأطباء أي «المسؤول عن الأطباء» وكانوا يرتدون ملابس خاصة بهم تميزهم عن غيرهم، وكان لهم آلاتهم وأدواتهم الخاصة، وكان الطبيب المختص في علاج العيون له دور بارز، إذ كان يستخدم في حالات الرمد المنتشر في هذه الأقاليم نوعاً من المراهم للعين، مكوناً من نباتات تطبخ في الدهن أو خلاصة الخناس الخام في الجعة، وأما المصاب بالإمساك فيعطى مزيجاً من مركب النباتات المطبوخة تشرب بالجعة.

وقد استخدم في دستور الأدوية كل أنواع العناصر، سواء أكانت من أصل معدني أم نباتي أم حيواني، كما أن روث الغزال لم يكن أشد ما تتقزز منه النفس، وكان بعض الأطباء يتمتعون بتقدير كبير.

كل داء يعالج بنبات أرضه

وإذا كان فهمهم لمصدر الداء هو اختلاط أجسام روحانية شريرة بأجسام البشر، وعدم الملازمة بين هذين النوعين، إلا أن تفكيرهم في العلاج وفي تركيب الدواء لا يكاد يختلف عن مبادئ حكماء اليونانيين وأطبائهم، الذين قالوا: «كل داء يعالج بنبات أرضه، وما نادى به اليونانيون لا نزال نراه مطبقاً إلى حد ما حتى الآن. وهكذا كان أطباء البابليين يبحثون عن الدواء في أعشاب أراضيم وحيواناتهم، فهم وإن أخطؤوا التقدير في مصدر الداء فقد أصابوا في اتجاههم نحو تركيب الدواء، وعرف السريان طب أبرقراط، وجالينوس ومارسوسه عدة قرون، وترجموا كتب الطب اليونانية، لكن علمهم بهذا الطب ظل على ما هو عليه طوال تلك القرون.

وسائل العلاج

ويمكن حصر وسائل العلاج في ثلاثة وسائل: أولها: العلاج الطبي بالعقاقير والتعريض.

اهتم البابليون بالتشريح وأولوا اهتمامهم بأمراض القلب والكبد وقد استخدم الأطباء المسكرات في العلاج



في الواقع..

«المسلسلات الشامية» التي يبدو كأنها «موضة» عصية على الزوال، وهي تحقق «أرباحاً» لا بأس بها على الفضائيات العربية، على الرغم من ارتفاع حدة الاتهامات التي وجهت إليها هذه السنة بالذات، لاستمرارها في تزوير الكثير من وقائع التاريخ الدمشقي، على وجه الخصوص والسوري على وجه العموم، لا يهتم القارئ على هذه الأعمال كثيراً بما يقال ويعود على الدوام بـ«أجزاء» جديدة من تلك «الملاحم»، من التكرار يظهر من جديد لكن مع حالة من التزوير لم تعد مقبولة على الإطلاق، وهي تتشوش كثيراً على استثناءات محدودة للغاية من هذا النمط من الأعمال، لن تجد أبداً طريقها إلى النور في ظل هذه الهيمنة الاستهلاكية الرخيصة، لرواية مرحلة حساسة للغاية من تاريخنا، سطعت فيها حالة اجتماعية وفكرية مميزة، تبقى على الدوام وبشكل مريب حبيسة كتب التاريخ، بدلاً من أن ترمي «عنتريات الزعران» بعيداً عن وجوهنا.

واقعا (بحق)

في الواقع، لا يبدو الأمر بهذا السوء، فالموسم القادم يعد بالكثير من الأعمال المميزة التي تتحدث عن «واقعا» بحق، ولا يمكن لنا الحكم على موسم بكامله دون أن يبدأ، كما أن المتابعين يشيرون إلى تحسن ملحوظ في رؤية تلك الأعمال وابتعادها عن ضجيج الانقسامات المعتادة، التي أصابت الجمهور قبل العمل ذاته، يبدو ذلك طبيعياً بعد أن «نضجت» أزمنا المعقدة، وانقشع بعض الغمام من حولها، لكن ذلك لا يفي بحاجة صناعة الدراما السورية إلى صحة تضعها من جديد على مسارها المميز الذي اعتدناه منذ بعض الوقت، وبالأخص عندما يبدأ الحديث عن «الواقع»، حيث ظهرت الكثير من الأمثلة البراقة العام الماضي، والتي لا يمكن أن يتجاهلها، فمن منا يستطيع بساطة مسلسل «ضبو الشناتي-الحقائب» على سبيل المثال لا الحصر، إنها الحالة «الواقعية» المثالية التي لا بد أن يتم أن تلقى مزيداً من الاهتمام، يومها راقب السوريون أنفسهم مجتمعين في بيت دمشقي متواضع، حوى الأهم وأحزانهم وأفرامهم وجميع اختلافاتهم، إلى أن قضى البحر على أحلامهم بعد أن بدأت المياه في بيئتهم بالتدفق بعد انقطاع لتغمر كل شيء...

الإباحية، التي تسترعي اهتمام البعض، تغلفها أثواب جميلة وسيارات فارهة وقصور فخمة، دون أن تحمل أحداث الحلقات أو الحوار بين الشخصيات أية قيمة، هو سجال «إعلاني» ممطوط تظهر فيه المجوهرات الباهظة الساحرة والمدن السياحية الأخاذة على امتداد الحلقات، مع استخدام مفرط لأحدث تقنيات الصوت والصورة ليظهر المشهد العام كـ«ترقيع» حريري لثوب بال، وليصبح محط سخرية الجميع كما حدث العام الماضي حين حاول بعض رواد مواقع التواصل الاجتماعي تنفيذ مشاهد أحد أشهر المسلسلات السورية التي تندرج تحت هذا النمط بحثاً عن ممثل -أو ممثلة- لا يستخدم في مشاهداته هاتفاً محمولاً جديداً مكلفاً من نوع «أيفون»، لكن دون جدوى!

موقف أحادي.. حيادية مصنعة

يشهد النوع الثاني من الأعمال نمواً سنوياً ملحوظاً، وتبدو رغبته في الحديث عن «الواقع» جلية للغاية، لكنه يقع مباشرة في مطب ازدواجية الرؤى وثنائيات الأزمة الوهمية ليتبنى موقفاً أحادياً مما يجري على الأرض، فيلقي بالتهمة على أحد الأطراف دون الأخرى، ويتحول إلى أداة للتشهير بالطرف الآخر، كما قد يسقط البعض من تلك الأعمال في الهوة التي تفصل بين الأصدقاء، فيلتزم حيادية مصنعة تظهر توازناً في الآراء لكنها تبغني فقط أن تستفيد من الضجة الكبيرة، التي ستحدثها فور ظهورها على الشاشات، وأمام جميع المشاهدين المنقسمين حول الموضوع ذاته، فتبدأ حملات الانتقاد أو التشجيع لترفع من مستوى الحديث، دون أن يلتفت الكثيرون لفكرة العمل الأساسية وجوهر أحداثه، والتي تظهر عادة على شكل قصة بوليسية معتادة، استخرت بأحداث الحرب السورية أو قصة حب تقليدية، بين من تفرقهما السياسة ويجمعهما القلب، لا ضير من أن نرى بعض الأعمال التي تنظر إلى واقعا من وجهة نظر خاصة، أو أن تحاول النأي بنا قليلاً عن جلف أحداثنا اليومية، لكن إصرار القائمين على تلك الأعمال على تسميتها «بالواقعية» و«القريبة من الوجد السوري» زاد من «تغربها».

«موضة الملاحم»

أما النوع الثالث فنعرفه جميعاً،

يبدو الحديث عن الموسم الرمضاني على شاشاتنا مبكراً بعض الشيء، فالكثير من تلك الأعمال ما زالت على الورق، وهناك العديد من الصعوبات التي تفرضها ظروف الأزمة الحالية على طاقم أي عمل منهم، لكن أحداً لا يستطيع تجاهل المسار الجديد الذي بدأت تنحو إليه تلك الأعمال، وبدأ الكثير منها يستفيد من انفتاح الطاقم الفني السوري على منابر الصحافة والإعلام المرئي والمسموع، محلياً وعربياً في إطار خطط تسويقية تعتمد على «تسريبات» قد ترفع مستوى الاهتمام، وتجعل العمل محور حديث المتابعين، لكنها في الوقت نفسه، تفضح ارتهاان الكثير من تلك الأعمال لمعايير أساءت إلى صورتها الفنية، وتحول أغلبها إلى نماذج مشوهة عن «الواقع» الذي يود الكثيرون الحديث عنه.

يسار صالح

شكلت الأحداث الأخيرة مادة دسمة للكثير من الأعمال الفنية في السنوات الأخيرة، وتابع المشاهدون تراحماً غير مسبوق من المسلسلات السورية التي حاولت الاستفادة من تلك المتغيرات الطارئة، في تشكيل قصص متجددة تحاول الاقتراب على الدوام مما يراه ويسمعه ويشعر به العديد من متابعيها، لكن المتابع الفطن بدأ يلاحظ حالة مستمرة من التكرار الفج، امتزجت بعوامل جديدة أخرجته من إطاره الفني ورؤيته الفكرية، لتلقي به إلى «سوق» الإنتاج، وتحت رحمة آراء حفنة صغيرة من رجال الأعمال لا رجال الدراما، بدأ وكأنها وقعت في الفخ الذي سبقته إليها الدراما المصرية، لتنتهي في آخر المطاف ضمن واحدة من ثلاث اتجاهات رئيسية تميزت بها شاشاتنا الرمضانية في الآونة الأخيرة.

لا يهتم القائمون على هذه الأعمال كثيراً بما يقال ويعدون على الدوام بـ«أجزاء» جديدة من تلك «الملاحم»

دون جدوى

أولها نمط «لا واقعي» على الإطلاق، اختار عواصم العالم لتكون مسرحاً لأحداثه، تتحدث عن صراعات بين الأثرياء تتحول إلى خلافات شخصية لا بد أن تتخللها قصص عن الخيانة الزوجية و«الحب المحرم» و الهوى المجنون مع «رشة» معقولة من

باختصار



مصر والسودان يحصدان جوائز

مهرجان الأقصر للسينما الإفريقية

توج الفيلم المصري «الفيل الأزرق» والسوداني «إيقاعات الأنتيتوف» بجائزة النيل الكبرى وقناع توت عنخ آمون في مهرجان الأقصر للسينما الإفريقية في دورته الرابعة.

فقد حصل فيلم «الفيل الأزرق» على جائزة أحسن فيلم روائي طويل، بينما جائزة أحسن فيلم تسجيلي طويل لفيلم «إيقاعات الأنتيتوف»، إضافة إلى قناع توت عنخ آمون الذهبي.

وحصد فيلم «وردة» من تونس الجائزة الكبرى لأحسن فيلم تسجيلي قصير، ونال الفيلم السينغالي «الأرض الأم» الجائزة الكبرى لأحسن فيلم روائي قصير.

وفاز الفيلم المغربي «البحر ورائكم» بالجائزة الفضية في مسابقة الأفلام الروائية الطويلة، وحاز الجائزة البرونزية الفيلم الأثيوبي «بيتي وعمار»، ومنحت اللجنة شهادتي تقدير لفيلمي «عين الإعصار» من بوركينا فاسو و«أوموتوما» من رواندا. وحصل فيلم «معاناة» من بينين على الجائزة الفضية في مسابقة الأفلام التسجيلية الطويلة، وحصل فيلم «ممرات الحرية» من ناميبيا على الجائزة البرونزية.

كما منحت لجنة التحكيم شهادات تقدير للممثل التونسي نعمان حمدي عن دوره في فيلم «أب»، وعرض في حفل الختام فيلم تسجيلي قصير عن الممثل المصري خالد صالح، الذي حملت الدورة الرابعة من المهرجان اسمه.



أنطون تشيخوف في الصين

قررت الصين إحياء الذكرى الـ 155 لميلاد الكاتب الروسي أنطون تشيخوف، وذلك من خلال إصدار أكثر رسائله المنشورة شهرة.

وضم الكتاب رسائل تشيخوف إلى كل من ليف تولستوي ومكسيم غوركي وإيفان بونين وغيرهم من الكتاب والفنانين الروس البارزين آنذاك.

ودرس الكاتب المسرحي والمترجم الصيني المعروف تون داومين ما يزيد عن 4 آلاف رسالة بقلم تشيخوف، بما فيها آخر رسالة كتبها قبل وفاته بأربعة أيام وأرسلها إلى أخته ماريا.

وأكد داومين أنه كان قد ترجم إلى اللغة الصينية كل مسرحيات تشيخوف ومجلدين لقصصه، مشيراً إلى أن أول قصص تشيخوف صدرت في الصين عام 1907، أي بعد 3 أعوام من وفاته.

يذكر أن الكاتب تشيخوف زار في طريقه إلى شبه جزيرة ساخالين بلدة أي هواي الصينية الواقعة على ضفة نهر أمور، حيث نصب فيما بعد تمثال تشيخوف في متحف يحمل اسمه.

جدير بالذكر أن كاتبين روسيين فقط زارا الصين، وهما تشيخوف وغونتشاروف الذي زار ميناء شنغهاي على متن فرقاطة «بالادا» الروسية.

محطات في التاريخ والتراث

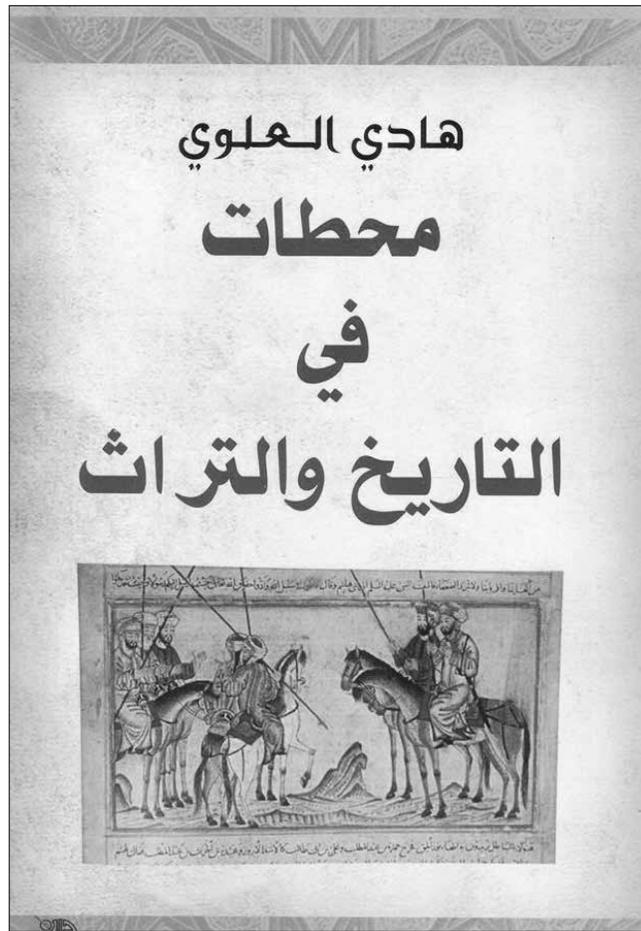
دوافع الكذب في التاريخ سياسية ومذهبية واجتماعية وطبقية، وهي أساساً من شغل الرواة، لكن الكذب كثيراً ما يصدر عن صناع الحدث وأصحاب العلاقة به، وهذا من المشهود في كل عصر بما فيه عصرنا الحاضر.

■ إيمان الأحمد

أصدرت دار الطليعة الجديدة مؤخراً طبعة جديدة «الثالثة» من كتاب محطات في التاريخ والتراث للباحث والعلامة هادي العلوي. وتأتي أهمية الكتاب في أنه من الكتب القليلة التي تتناول قضايا التراث من منظور علمي. يؤكد الباحث على أن أي تقييم لإنجاز أي شعب أو حضارة يؤخذ في ضوء المحطة التاريخية لعالمه المزامن، لأن الحضارات متعاقبة، وكل حضارة تعتمد في نموها على منجزات الحضارة السابقة، وأن التاريخ لا يؤخذ فقط من مصادره المتخصصة فيه، إذ يمكن أن يوجد في مصادر الأدب والشعر ما يكمل أو يوضح أو يوثق بروايات المصادر الأم، ويشير إلى أن من مصادر المعرفة بتاريخنا كتب المنوعات، وهي كثيرة، وتحتوي على فصول شتى من التاريخ والأدب والعلوم والفلسفة والحكايات والخرافات.

وفي معرض رده على بعض المؤرخين الغربيين يشدد الباحث على أهمية السياسة، في مجرى علاقتها مع التاريخ، فالسياسة هي الأساس في حياة البشر، وما فعله منورو القرن الثامن عشر ليس إهمال التاريخ السياسي بل الاهتمام إلى جانبه بتاريخ الحياة الاجتماعية والعلمية وغيرها، ويقدم في هذا السياق عدة أسباب لتوضيح هذه الفكرة، فمفكروا

ما يميز الباحث هادي العلوي هو مخاطبته للعقل والموسوعية في مجال تخصصه وهو التراث



ذلك القرن كانوا سياسيين، والصفحات الأولى في الصحف مخصصة للأخبار السياسية..والخ، إذا التاريخ العام، تاريخ للسياسة. ويعتبر الباحث التراث قاعدة لأي حياة جديدة، لأن التطور لا يقوم في العدم، ويعني التطور، التنقل في الأطوار. والانتقال من طور إلى طور يعني انتظامها في سلسلة متصلة، يرجع فيها التالي إلى السابق على طريقة نفي النفي الحزوني لا المستقيم الهارب، ويشير الباحث أيضاً إلى أن علاقتنا بالتراث فيها بعض الالتباس الناشئ عن الدين، والدين هو أحد جانبي الإسلام، أما

جانبه الآخر فهو الحضارة.

ما يميز الباحث هادي العلوي هو مخاطبته للعقل، والموسوعية في مجال تخصصه وهو التراث، المبحث الهام الذي تناوله بين الناقد والتحليل العلمي والموضوعية في وقوفه على مسافة واحدة من كل الروايات، والإطلاع على كافة المصادر المتعلقة بالمادة قيد البحث، وتحليل الظواهر من أجل الوصول إلى استنتاجات علمية موثوقة.

● يقع الكتاب في 271 صفحة من القطع المتوسط

«نور العيون»
في مسرح العمال



عن نص اقتبسها الناقد جوان جان من مسرحية بالاسم نفسه للكاتب التركي خلدون الطائر، قدم المخرج سهيل العقلة عرضه المسرحي «نور العيون 22-25» آذار على خشبة مسرح العمال.

وتحكي المسرحية قصة الصديقين «رامي ونور» اللذين يشبان في كتاتيب دمشق في فترة دخول القوات الفرنسية إلى دمشق بعد معركة ميسلون 1920 واستشهاد وزير الحربية يوسف العظمة. ويستشهد والد «نور» في المعركة مع رفاق «العظمة»، بينما يهرب والد «رامي» من الحرب، متحالفاً مع طبقة التجار والفئات التي تأمرت مع المستمتر من أجل مصالحها الشخصية.

وتمضي حكاية الشابين فيقوم «رامي» بعمليات الابتزاز والصفقات المشبوهة مع تجار المدينة ودهاقنتها، ويقوم بتوريط صديقه «نور» الذي يتعرض للسجن والاعتقال بسبب ذلك. ويستمر «رامي» في مشاريعه التجارية وزيادة أرباحه إلى أن يصبح عضواً في المجلس النيابي. تستعرض المسرحية مفارقات عديدة في حياة الصديقين، تصل في النهاية إلى إصابة «نور» بالجنون وإيداعه مشفى الأمراض العقلية، فيما يتربع «رامي» على عرش الطبقة الحاكمة في البلاد، مقلداً إياه الأوسمة والنياشين لقاء خدماته الوطنية!!

اعتمد العرض الذي سبق أن عُرض في المسرح القومي عام 2001 على قطع ديكور بسيطة مع إضاءة توزعت في فضاء خشبة مسرح العمال، واستخدم المخرج فواصل موسيقية قطع من خلالها لوحاته المتعددة. وبرز أداء الممثلين على الخشبة بشكل لافت معيدا مجد مسرح المنظمات الشعبية ودور هذا المسرح في استقطاب شرائح مختلفة ومتنوعة من الجمهور.

لقد شهدت خشبة «مسرح العمال» العديد من العروض للفرق العمالية السورية، كان أبرزها عروض «فرقة عمال حمص» مع المخرج فرحان بلبل، وفرق «عمال حقول النفط السورية» في مدينتي رميلان وخنيفيس. إضافة إلى ذلك عُرضت مسرحية «كاسك يا وطن» لمحمد الماغوط ودريد لحام عام 1974 على مسرح العمال؛ أما اليوم فتبدو هذه الخشبة شبيهة مهجورة بعد الذي أصاب الحركة العمالية السورية جراء الأزمة وتبعاتها. يذكر أن العرض قدم ضمن فعاليات الأسبوع الثقافي الذي يقيمه اتحاد عمال دمشق على مسرح العمال بدمشق.



«الدين لله والوطن للجميع»

ذكرى رحيل سلطان باشا الأطرش

في السادس والعشرين من آذار، تمر ذكرى رحيل سلطان باشا الأطرش (1891-1982)، أحد أبرز الرموز الوطنية في سورية، وقائد الثورة السورية الكبرى ضد الاحتلال الفرنسي التي شارك فيها خيرة المناضلين وحظيت بإجماع وطني منقطع النظير.

قاد الأطرش العديد من المعارك الناجحة ضد الفرنسيين، كان منها معركة الكفر والمزرعة ومعارك الإقليم الكبرى، ومعركة صلخد، والسويداء وغيرها، وعرض الفرنسيون عليه الاستقلال بالجبل وتشكيل دولة مستقلة يكون هو زعيمها مقابل وقف الثورة لكنه رفض بشدة مصراً على وحدة سورية. وهو الذي أصدر بيان الثورة في حينه، وتوجّه بشعار «الدين لله والوطن للجميع»، ونادى فيه لحمل السلاح: «إلى السلاح إلى السلاح أيها السوريون». وظل يناضل ضد المحتل مقرأً القول بالفعل حتى الاستقلال. وقد رفض أي مناصب رسمية عرضت عليه.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدة الله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حملة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقدة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 27/03/2015» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

بالزاوية!

عصام حوج
issam@kassioun.org



سيرك سياسي

مشهد 1

اللعب على الحبال، ظاهرة من ظواهر مرضية عديدة في المشهد السياسي السوري، البعض يقول الشيء، ويعمل بعكسه، حيث تسمع من يربط بخطاب في أقصى درجات الحدة، يتجاوز فيه الاستفزاز، والانتهاج، والتخوين، والتعميم.. لمصلحة طرف، وبشيء من التدقيق، نجد أن موقفه العملي وسلوكه يتطابقان مع مصالح الطرف الآخر الخصم، ونتيجة الموقفين كليهما واحدة، تقودنا إلى المأزق ذاته، لافرق هنا إن كان يدرك ذلك أو لا يدرك، فالأمور في حقل علم الاجتماع السياسي كما في غيره من العلوم تقاس بمآلاتها، وليس بالنوايا.

مشهد 2

خطاب «ثوري»، والثورة مجرد شعار، أو موقف يزيد رصيماً في حساب بنكي، أو يفتح دفتر شيكات جديد مع ما يتطلبه ذلك من بريستيج، كالإقامة في هذه العاصمة أو تلك، أو تنصر هذا المؤتمر أو ذلك، والظهور الدائم كرداج، ونداب، وبكاء على هذه الشاشة أو تلك، ومن غير المسموح به السؤال لماذا، وكيف، ومن أين؟ فهو سادن «معبد الثورة»، المعصوم عن الخطأ، وهو «شيخ الطريقة» الثورية الجديد، الذي لا يمكن المساس بذاته المقدسة، حتى وإن ارتكب المعصية تلو المعصية!

مشهد 3

تسمع من يعزف على وتر الوطن، أما خريطة الوطن فلا تتجاوز حدود «الجيب»، وكأن الوطن مجرد وجهة، ومنصب أو امتياز، أو سيارة فارغة أو... دون السؤال لماذا؟ ومن أين، وكيف؟ وبأية طريقة، طالما أنها تجري تحت ما يسميه البعض «سقف الوطن» هذه، في احتكار لمفهوم الوطن، فهنا توقف قطار الوطنية، وهنا وليس في مكان آخر انتهت الخيارات الوطنية!

مشهد 4

كل الحركات على المسرح السياسي مبررة، كل الألاعيب مشروعة، معارض وموال في الوقت نفسه، مع الحل السياسي ويشك بأداته الوحيد، طالما يمكن أن يؤمن بذلك حيزاً في الفضاء السياسي..

مشهد 5

كتب ما كتب عن الليبرالية والحداثة والمجتمع المدني، وحقوق الإنسان، وملا الفضاء الثقافي والإعلامي حديثاً ضد التطرف، ويغازل «داعش»؟؟؟!

عيد «أكيثو».. تموز قادم



شعب غابر، لا يزال بعضه موجوداً حتى هذه الأيام، يمارس طقوسه القومية والفلكلورية، دبكات ورقصات بالزي التاريخي، تظهر بعضها دقات قلب قليلة كل عام في نشرات الأخبار، مصحوبة بخطابات مفخمة عن الوحدة الوطنية.

تتمة المشهد

في دمشق وبيروت، كانت سفارات الدول الأجنبية تعرف عنّا أكثر ممن هم داخل البلاد. كانت تخص آشوري بيت الخابور بعروضها المغرية للسفر إلى ما وراء البحار، مستغلة ظروفهم الصعبة ومعاناتهم من جفاف الأرض والسماء. المئات من الشباب والشبان الآشوريين سافروا على مدى عقدين من زمن، قبل الأحداث. ولكن، بالرغم من سخاء العروض، ما كان هؤلاء يبرحون مكانهم، إلا بعد توثيق عرى ارتباطهم ببلادهم؛ لكل آشوري مغرب بيت للعودة على ضفاف الخابور، وعلى كل شاب آشوري، بحكم الأعراف، تأدية خدمة العلم أولاً قبل أن يفكر بالسفر، ومعظم كبار السن ممن التحقوا بأولادهم في الخارج، عادوا بعد أشهر حاملين السخط على الحياة في البلدان الأجنبية التي حولت البشر إلى «ماكينات». ظل الخابور انتماء الآشوريين العميق، ولم تفلح مغريات الدول الأجنبية، التي ظلت تفوح منها رائحة الشبهات، في إفراغ الخابور من آشورييه.

وأنت «داعش»

جاء داعش ليكمل لف المشهد بالظلام. جاء إلى تل شميران وتل هرمز وأطراف تل تمر، يستعرض عنفاً يومياً ويقول بقية الرسالة. جاء ليقول لم يعودوا هؤلاء «الآشوريين» سوريين،

بيلوس أوشانا

في هذا العام، يمر عيد رأس السنة الآشورية، «أكيثو»، على منطقة الخابور، وقد طالتها الحرب. العيد الذي يروي في كل عام قصة انتصار الخير على الشر، ماذا سيقول الآن؟

يصادف الأول من نيسان من كل عام عيد رأس السنة الآشورية، الذي يحمل اسم «أكيثو». في مثل هذا اليوم قبل 6765 عاماً، منح مجلس الآلهة إله الخصب تموز خلوداً نصفياً، صار بموجبه يُبعث بدءاً من هذا اليوم وحتى ستة أشهر أخرى. يبعث الإله تموز الخصب والخير في منطقة ما بين النهرين في الربيع والصيف، ليعود إلى عالمه السفلي فيما تبقى من العام، حاجباً خصبه عن أبناء ما بين النهرين. أسطورة «أكيثو» جاءت من التاريخ الذي مر على منطقتنا على مدى آلاف السنين. فكم يشبه الإله تموز شعوب هذه المنطقة في معرفتها مع الظلام أينما كان؟ أعداء وغزاة كثر مروا على هذه الأرض، حجبوا الطاقات الخصب والغنية والخيرة لشعوبها رداً من الزمن، ولم يطل بهم الأمر حتى فرّوا هاربين من - صعود شعوب منطقتنا - تموز مجدداً من الدرك الأسفل إلى مسرح الفعل، حاملة معها الخصب والخير والحضارة.

نغتنم اليوم فرصة «أكيثو»، لا لكي نتحدث عن مناسبة قومية فقط، ولا لكي نكرر حديثاً عادياً عن فلكلور شعوب عريقة، ولا لكي نضع القوميات الكثيرة والغنية في منطقتنا في لوحة «فسيقياس» مقسمة إلى ألوان ومجمعة في إطار واحد فقط. نغتنم فرصة «أكيثو» لنحكي عن حالنا، ليس رداً على تقوله عنّا قوى الظلام والفساد، ولا لنبرهن لأحد بأننا من هذه الأرض. نغتنم المناسبة لتكون مرآة لما نمر به..

فقط.. وظلم

لنبدأ الحكاية منذ سنوات بعيدة. القصة بدأت عندما دب الفقر على ضفتي نهر الخابور، بدءاً من تل تمر، مروراً بكل التلال المجاورة، التي تزيد عن ثلاثين تلاً وقريبة، وصولاً إلى جبل عبد العزيز، الذي كان يتجه إليه آلاف الآشوريين في الأول من نيسان، من كل عام، لإحياء ذكرى «أكيثو» باحتفالات مهيبه. لم يميز ذلك الفقر، كما هي حاله في كل أصقاع الأرض، بين آشوري وعربي وكردي.. الخ، بل كان يوحد حفنة من الأغنياء من كل المشارب في مواجهة الفقراء فقط. جف نهر الخابور، وانحسبت الأمطار في السماء، وظهر فاسدون في كل مكان. عانى حوض الخابور من تهمة شديدة، أخذت الخضرة تنحسر عن حقوله، وغابت الحلول، وهنت كفاءة التلقيم والصحة. الأمر الوحيد الذي أبقي عليه في ذلك الحين، هي الصورة المقتضبة والمشوشة التي دأب أولوا الأمر على تثبيتها في أذهان الناس، عن آشوري تلك المنطقة:

كانت سفارات الدول الأجنبية تعرف عنّا أكثر ممن هم داخل البلاد. كانت تخص آشوري الخابور بعروضها المغرية للسفر إلى ما وراء البحار